التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الجزائري: 1990 -2000
(دراسة أنثروبولوجية)

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر لله العلي القدير الذي أعانني وقدر لي أن أواصل عملية البحث، كما أتوجه بخالص شكري إلى المشرف الأستاذ الدكتور سعيدي محمد الذي وجدت فيه الأخ والصديق والمعين الذي رافقني في إنجاز هذه الرسالة، كما أشكر له نصائحه التي لم يبخل بها علي عن صدق قلب وطيب خاطر وحبا للعلم والخير للناس.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح عماي صالح وجعفر وزوج أختي محمد اللذين قضوا نحبهم في خضم الأزمة التي مرت بها البلاد، طيب الله ثراهم وأسكنهم فسيح جنانه.

كما أهديه إلى والدي الكريمين اللذين أشعا علي بنور الحنان وزرعا في بذرة الطموح والصبر، وأهديه كذلك لرفيقة دربي زوجتي والبرعمين لؤي ولميس اللذين يمدونني بالقوة والشجاعة والحب.

كما لا أنسى إهداءه إلى إخوتي وكل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا.

مقدمة

إن مبدأ التحول في حياة الإنسان يخضع إلى جملة من المؤثرات التي تدفعه إلى البحث عن البدائل الضرورية في تجاوز وضع معين، أو الطموح إلى وضع أحسن، يستطيع من خلاله تلبية حاجاته والتخلص من المشاكل المترتبة عن الوضع السابق، فتنشأ بموجب هذا التحول مظاهر وطرائق جديدة في التنظيم الاجتماعي، كما تظهر ثقافة التعامل مع الأوضاع الجديدة كشرط في تقبل نماذج التحول وصوره، ولأن التحول لا يمكنه أن يقع بمعزل عن التأثيرات المكانية والزمنية، وبدون دور العوامل البشرية والمادية في تحقيقه، كما لا يمكنه أن يتعلق بجانب محدد ومحصور من جوانب حياة الأمم والشعوب دون التأثير في جوانب أخرى، والارتباط بأكثر من سبب، فإن دراسته تتطلب الإلمام بمختلف التغيرات التي ساهمت في صياغة التحول بشكل دون آخر.

ومهما تعددت أسباب التحول وتفسيراته إلا أن إدراكه من خلال مظاهره يبقى السبيل المناسب في دراسته، وذلك باعتماد قاعدة مقارنة بين المظاهر القديمة والمظاهر الجديدة في الحياة، كما أن التحول الاجتماعي والثقافي يعتبر منفذا أساسيا للإطلاع على تغيرات كثيرة مصاحبة له في المجالات الأخرى، وذلك لارتباط الحياة الاجتماعية والثقافية بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والدينية وغيرها التي تنسجم لتشكل مفهوم الواقع بكل ميادينه، ولعل تتبع تحول وتغير هذا الواقع يكون من خلال تتبع تغير مكوناته التي تساهم في تحوله وتكسبه السمات الأساسية التي يتميز بها.

ورغم أن أهمية دراسة التحول الاجتماعي والثقافي لمجتمع أو منطقة ما ينطوي على مخاطر ومجازفات التفسير والتأويل لمظاهره، إلا أنه يبقى المنفذ الأساسي للإطلاع على وتيرة التغير داخل المجتمعات والثقافات والمنحى الذي تأخذه والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تتحكم فيه، وكذلك الدراية بعوامل التجديد والتبدل

والتطوير والنمو التي تساهم بقدر كبير في تصميم شكل التحول، ثم التدرج في فصل هذه العوامل بناءا على أهميتها ودرجة ارتباطها بموضوع التحول.

والجزائر شأنها شأن الدول والمجتمعات الأخرى عرفت مظاهر تغير وتحول مختلفة في فترات زمنية متباينة وتحت تأثير عوامل متعددة، وكان أهم هذه التحولات ما شهدته بين سنة 1990 و2000، والتي لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال تحولات مستقلة عن ما سبقها من ظروف وحقب، نظرا للامتداد الطبيعي لعناصر التحول في الأزمنة السابقة، وكذلك لتراكم عوامله واستغراقه وقتا معينا حتى يتحقق، كما أن الظاهرة عبارة عن سلوك وممارسة ونشاط اجتماعي وثقافي مركب، يقوم في وجوده على جملة من الشروط التي تحدد كيفية وقوعه ومبررات القيام به، ومن هذا المنطلق يمكن التساؤل عن مبررات التحول بعد تفسير آليات حدوثه وتحققه في المجالين الثقافي والاجتماعي.

لقد شهدت الجزائر أوضاعا سياسية وأمنية واقتصادية عسيرة عشية الاستقلال مما أسفر بعد مخاض عسير عن تبني رؤية ومشروع مجتمع للنهوض بالأوضاع في كافة المجالات وبمساهمة كل القطاعات والقوى الفاعلة في المجتمع، وطرح المشروع المسمى بالاشتراكي تساؤلات كثيرة حول فاعليته ومستقبله، وظل المعارضون له ينادون بضرورة التغيير في الإستراتيجية العامة في تسيير شؤون البلاد إلى أن تم اعتماد النهج الديمقراطي كوسيلة لإشراك كل الطاقات الفاعلة في المجتمع في تبني الرؤى والحلول واعتماد السياسة والإستراتيجية المناسبة للنهوض بالمجتمع.

ولعل تسارع وتيرة الأحداث وكثرتها في كافة الميادين كان مبررا لاستحضار وطرح مختلف القضايا التي كانت في السابق من المحظورات، ومن بينها القضية اللغوية بإعادة النظر في تصنيف اللغات الوطنية – النظام المعتمد في الحكم، اشتراكي – ليبرالي..، ومضى كما لو أن الفرصة أو الزمن مناسب لحل كل المشاكل

ومعالجة كل القضايا بالفصل فيها، غير أن هذه الأطروحات حملتها أحزاب وتيارات سياسية وفكرية وثقافية وشخصيات في صراعها مع القوى المناوئة ولم تكن بأي حال من الأحوال وليدة التفاعل العفوي والطبيعي بين مكونات المجتمع.

كما أن التحولات الاجتماعية والثقافية في الجزائر في الفترة المعنية بالدراسة لم تتم بمنأى عن التحولات الإقليمية والقومية والعالمية، باعتبار أن الجزائر تربطها علاقات مهمة في شتى المجالات مع دول الجوار ودول حوض المتوسط والعالم العربي والإسلامي ومع بعض دول العالم، حيث أن مسار التحولات العربية والإسلامية والمتوسطية والعالمية ألقى بآثاره على الواقع المعيشي والحياة العامة للمواطن الجزائري، ومما جعل الجزائر بالخصوص مسرحا لهذه التحولات والتغير الجذري في السياسة العامة للبلاد، وكذلك في المجالات المختلفة ذات الارتباط بالنظام السياسي والحكم والتسيير، هو أهميتها على أصعدة عديدة، مثل الموقع، الثروات، الدور الإقليمي والعربي وحتى العالمي، والتنوع والثراء الطبيعي الاقتصادي والزراعي والتجاري والثقافي والحضاري.

ولم تقف الجزائر بعد الاستقلال بمعزل عن التحولات الإيديولوجية والسياسية في العالم، إذ تبنت الخيار الاشتراكي بعد الاستقلال في سياسات التنمية وتغيير الواقع الذي تركه الوجود الاستعماري، وقد جعلها بذلك قطبا اشتراكيا لعقدين متتاليين، ثم اعتمد النهج الديمقراطي وتم الانتقال التدريجي بانحراف كبير نحو اقتصاد السوق أو النهج الرأسمالي المعاصر، وهذا الانعطاف نجم عن الصراع الذي استمر منذ بدايات الحركة الوطنية أثناء الاستعمار حول الخيار الذي يجب اعتماده في تسيير

شؤون البلاد[1]، وظهرت أولى نتائجه مباشرة بعد الاستقلال في شكل انفلات وصراع وتمرد محدود لبعض القوى الوطنية التي لم توافق على النهج الاشتراكي.

كما تتبين أهمية التحول من خلال المكتسبات التي يتم تحقيقها أو فقدانها أثناء عمليات التغير والانتقال من وضع إلى آخر، وتظهر كذلك أهمية الزمن من حيث مناسبته لوقوع تلك التحولات أو لا، بالإضافة إلى مدته التي يمكن أن تكون كبيرة مقارنة مع طبيعة نتائجه، أو قياسية، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على الواقع الاجتماعي والثقافي للمواطن الجزائري.

إن فشل النظام الاشتراكي لم يكن ليحفز الدول التابعة له في العالم على الاستمرار في اعتماده، كما أن فشل النظام الرأسمالي في البلدان الرائدة والقوية والمنظرة له وظهور الأزمات المتتالية لا يحفز على الاستمرار في العمل بمبادئه، والفترة الممتدة بين 1990 و2000 تعتبر المرحلة التي احتوت كل التساؤلات حول الخيارات التي يمكن اعتمادها، والفصل في مشكلة اعتماد نظم التسيير والإدارة والاقتصاد، وتنشيط الحياة الاجتماعية والثقافية، وتباينت المواقف نحو رفض أو تقبل واعتماد واحتضان هذه النظم للخروج من الأزمة الخانقة، والتي أصبحت تعصف بمكاسب وقدرات الشعب في التغلب على الجمود والخضوع، لكن تعبئة كل طاقات ومكونات وفئات المجتمع على التحول تباينت كيفيتها وطرقها ووسائلها، بتباين مواقفها وحدود قبولها أو رفضها لمعالم التحول واتجاهه، فكان من الطبيعي أن تظهر ردود الأفعال والمواقف المؤيدة والمعارضة، وكذلك الرافضة والداعية للتخلي عن العملية (التحول) حتى يتم الاتفاق على مسار ووجهة هذا التحول.

---

[1] أنظر بوكراع إلياس، الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، بيروت 2003، ص 224.

قد يبدو للوهلة الأولى أن الصراع في الجزائر بين السلطة والمعارضة بين 1990 و2000 كانت أسبابه القوية هي تعثر المسار الديمقراطي والصراع على السلطة، لكن هذه الصورة في الحقيقة هي واجهة الصراع الدعائية، ولكن الأزمة بين السلطة والمعارضة تشكلت بفعل المشروع الذي يحمله كلاهما، فالمشاريع السياسية بينهما كانت متباعدة ترى في الطرف الآخر موطن الخطورة لما يشكله برنامجه ومشروعه السياسي من خطر على المبادئ التي يحملها، وذلك ما جعل مجالات الصراع تتسع وتأخذ أبعادا خطيرة.

وكان بالطبع المجتمع الوسيلة والهدف في تحقيق غايات الأطراف المتصارعة، وزاد من مشاركة فئاته في الأزمة اعتبار الأطراف المتصارعة أن من ليس معها من الناس فهو ضدها، وللخروج من الأزمة يجب التخلص أو إخضاع الطرف الآخر، وإبعاده عن مصدر القرار والتسيير، وبالمقابل نشأت ثقافات جديدة ومتعددة كمحصلة للصراع، فظهرت ثقافة العنف وثقافة التطرف والتعصب كإحدى ثقافات الانسداد والأزمة، ثم ثقافة التسامح والتصالح والحوار والعفو وإحياء القيم السامية كثقافة تتجه نحو حل الأزمة والخروج منها، ثم ثقافة تقبل الرأي الآخر والمعارض والتعايش والاحتكام إلى الاستحقاقات الشعبية، ثم ثقافة المشاركة في البناء والإصلاح.

إن المجتمعات تنتج القيم والمبادئ والعادات والتقاليد والأعراف التي تسير من خلالها شؤونها، كما تعمل على تنميتها وتطويرها بقدر ما تعمل على الحفاظ عليها من الضياع والغزو والجمود، والمجتمع الجزائري من المجتمعات المقاومة للتحول والتغير في الجوانب الثقافية والاجتماعية، خاصة إذا ما كان التحول والتغير يتم بفعل الوسائل القاهرة والاضطرارية، وقد أثبتت التجارب التاريخية أنه قاوم أشكال التغير وتحويل نهجه الثقافي بفعل الاستعمار والاستغلال وتحت تأثير القوة الخارجية الأجنبية، غير أن فترة الدراسة ثبت فيها أن المجتمع عرف مجموع تغيرات وتحولات

في جوانب مختلفة وبفعل عوامل داخلية، وكان الفاعل الاجتماعي فيها ينتمي إلى ذات المجتمع، وذلك إنما يشير إلى أن بوادر التحول تخضع لعجلة النمو والتطور الطبيعي ومظاهر التفاعل مع المؤثرات المختلفة، ومستويات التجاوب والقبول أو الرفض نحو قيم ومبادئ التحول، وثبت كذلك أن الاستعمار الفرنسي لم ينجح في طمس معالم الشخصية الوطنية اجتماعيا وثقافيا، ولم يفلح حتى في تكوين تبعية تامة للمجتمع الجزائري إلى الحضارة الغربية، وكانت صورة الغرب في ذهن الجزائريين ترتبط بالاستعمار والصليبية والسلب والنهب والاستعلاء وكل مظاهر العدوان والقهر التي حجبت عنه المظاهر الإيجابية في التطور المادي والحضاري، لكن بعد الحصول على السيادة الوطنية، وقيام الدولة وتكوين معالم المجتمع والثقافة الجزائرية أصبحت العلاقة قائمة على أساس التبادل والتعاون، فبعد التخلي عن الخيار الاشتراكي لحساب اقتصاد السوق وإلى وقت غير بعيد كانت الرأسمالية هي الوجه المعادي للشعوب الضعيفة ورمز الاستغلال والاستعمار، والمجتمعات الغربية هي حاملة المشروع، والثقافة الغربية القائمة على شعارات الديمقراطية والعدالة والحرية والمساواة هي صورة لثقافة الأقوياء ووجه المستعمر الذي يخفي وراءه حقيقته ونواياه وأطماعه.

فإلى وقت غير بعيد أي قبل 1990 كان النمو والتطور والتغير والتحول في السياسات المختلفة للبلاد يخطط له ووضع المشاريع والبرامج والحلول لا يتم بعيدا عن الرؤية الحزبية الأحادية، كما أن غياب التعددية السياسية أخر ظهور كثير من الصراعات، ووضع الثقافة كان يتوافق والمعطيات السائدة بحيث أن الإنتاج الثقافي ساير التحولات التي شهدتها عمليات البناء والتشييد، ورغم ما يمكن أن نطلقه من أحكام على المرحلة فإننا نخلص إلى نتيجة قد لا يختلف حولها شخصان، وهي أن الظروف التي سادتها مكنت من تجنب كثير من الصراعات والمشاكل التي ظهرت بعد سنة 1989.

وعلى سبيل التمثيل فإن الانتماء والنضال السياسي والثقافة السياسية ارتبط في السابق بالحزب الواحد، فلا يجب النضال والولاء والنشاط السياسي خارج الإطار الرسمي المعترف به، الذي يمثل الشرعية السياسية والثورية والشعبية، كما لا ترسخ في ذاكرة المواطن إلا الشعارات الحزبية، والنضال والاستحقاق السياسي يتم في إطار الأحادية الحزبية، ولا اعتراف بأي نشاط أو ثقافة خارج ذلك الإطار، كما أن المشاريع والرؤى الخاصة في العملية الاقتصادية مرفوضة ومحدودة ولا تكتسي الشرعية إلا بتزكية النظام السياسي القائم، وحدود السياسة الاجتماعية والثقافية مخطط لها ومرسومة على ضوء مقياس الحزب السياسي الحاكم ومن وراء ذلك التوجه الاشتراكي.

كما شهدت الجزائر تحولات متعددة في الحياة الاجتماعية على مستويات متعددة من بينها على سبيل الذكر المجال الصحي والتعليم والخدمات والإعلام وتنظيم الأسرة والنسل، بالإضافة إلى التحولات الناتجة عن تأثير عوامل كثيرة في الفترة المدروسة دفعت بمكونات المجتمع إلى البحث عن التغيير في الواقع المتأزم والظروف الخانقة من شتى النواحي، ولا سبيل للخروج من الأزمة إلا بتغيير الأوضاع والتحول عنها، وقد اقترنت عمليات التحول في الجانب الاجتماعي والثقافي بالتحولات السياسية، الاقتصادية، الأمنية، وكانت محصلة لها ونتيجة من نتائجها، بينما كانت الظروف الاجتماعية قبيل الأزمة هي الباعث الأساسي في عملية التحول، حيث أدى الانسداد والاحتقان الاجتماعي إلى خروج المواطنين إلى الشارع في الخامس من أكتوبر من سنة 1988 للتعبير عن غضب المواطنين من السياسة الاجتماعية، ومعاناتهم وتضررهم المستمر من نتائج التسيير ومن الأزمة التي أدت إلى تدهور أوضاعهم المعيشية، كما أن الوضع الثقافي لم يكن أحسن حالا من الوضع الاجتماعي في تبعيته من حيث التسيير لأجهزة الدولة والقاعدة الحزبية

للحزب الحاكم، ومثلت الثقافة وهياكلها وسيلة للتعبئة حول مشاريع وبرامج وتصورات السلطة.

أما فترة التحول والتغير في الفترة المدروسة فإنها تختص بكونها لم يتم التخطيط لها مسبقا والأخذ بعين الاعتبار الظروف والمتغيرات الطارئة في الميادين المختلفة، وكذلك تقلبات الأوضاع العالمية والعربية والإقليمية، بل تمت في ضوء المؤثرات المختلفة منها المستقرة التي يعاني منها المجتمع بكامله، وتتعلق بالوضع المعيشي والسياسي والاقتصادي والأمني، ومنها العارضة المتعلقة بالتحولات السياسية والاقتصادية في العالم، والفترة ذاتها لم تكن بالبعيدة عن فترة الاستعمار، حيث لم تكتمل عقود ثلاثة على استقلال الجزائر حتى شهدت ظرفا عصيبا كاد يعيدها إلى وضع كارثي يشبه في ملامحه معانات المواطن الجزائري إبان الحقبة الاستعمارية من فقدان لأمنه وأمن ممتلكاته وغموض المستقبل الذي يسير إليه، حيث ذهب بعض الدارسين إلى تحليل الأوضاع التي سادت الجزائر بين 1990 و2000 على أنها حرب أهلية، بينما حقيقة الحرب الأهلية أكثر تعقيدا وعمقا من المواجهات المسلحة بين السلطة والمعارضة، وفي هذا الباب حدد "غاستون بوتول" في معرض تفسيره للحرب الأهلية بعض مميزاتها ومنها وحدة المكان الذي تنفجر فيه الصراعات[1]، حيث أكد على أنها تتم في مكان معين يعتبر مسرح الأحداث الذي لا تخرج عن إطاره بالإضافة إلى مشاركة كل مكونات المجتمع الواحد فيها، وهذا ما لم ينطبق على الأحداث التي عاشتها الجزائر.

والحرب الأهلية تقوم عادة على نزاع مسلح داخل دولة ما حول حدود أقاليم أو مناطق داخل الدولة نفسها كما كان الحال في الحرب الأهلية بإسبانيا بين 1936و1939 و كولومبيا بين 1946 و 1966، أو بمحاولة انفصال إقليم عن

[1] Gaston Boutoul, Traité de polémologie, sociologie des guerres , Paris, Payot réédition 1991, P 4447.

الدولة الأم1. وقياسا على ما سبق فإن جذور العنف في الجزائر لم تكن نتيجة صراعات إثنية أو بفعل نزاع حول حدود أقاليم تحاول الانفصال عن الدولة الأم، ولكن كانت جذوره سياسية، وقد استند لويس مارتيناز في ادعائه بأن الحرب كانت أهلية في الجزائر على المعايير التي وضعها "موريس أغيلو Maurice Agulhon" لتمييز الحرب الأهلية عن الصراعات المسلحة الأخرى والتي وضع لها معيارين هما:

أ) كونها تقوم على محاولة قيام دولة جديدة على أنقاض الدولة الوطنية في زمن محدد.

ب) تكون هناك ثورة واضطرابات وانقلابات لتغيير الأوضاع وتحقيق الأهداف.

أما "عمر كارلير "Omar carlier2 فإنه يشير إلى أن الحرب كانت في بلاد عربية متوسطية مسلمة مغاربية، وهي جزائرية بكل المقاييس أي بين الجزائريين وخصوصا بين جزائريين معينين، وعلى هذا فإن النزاع كان عبارة عن أزمة أمنية ونزاع مسلح بين النظام الحاكم وطرف من المعارضة، الذي كون جناحا مسلحا لتغيير نظام الحكم ولا يتعلق الأمر بحرب أهلية، لأن مفهوم هذه الأخيرة يقوم على تعدد أطراف الصراع بانقسام القوى الحاكمة أو المهيمنة من جهة ووجود قوى كثيرة متصارعة لانتزاع السلطة أو السيطرة على باقي الأطراف المتنازعة وإخضاعها من جهة أخرى، وفي ذلك ينقسم المجتمع إلى فئات موالية لأطراف النزاع، وعلى ذلك فإن الإدعاءات بأن الصراعات المسلحة في الجزائر بين 1990 و 2000 كانت

[1] Louis Martinez, La guerre civile en Algérie, édition kharthala 1998, Mitidja impression Alger 2003, p21.

[2] Omar Carlier, Entre nation et jihad, Presses de science po, paris 1995, p404.

حربا أهلية بعيدا كل البعد عن فهم حقيقة الأوضاع في الجزائر وأسباب وأبعاد القضية الأمنية.

ويمثل الفاصل الزمني مؤشرا ذو دلالة من الناحية الأنثروبولوجية، حيث يؤكد أن الفترات السابقة لم يتم فيها التخلص من تبعات الاستعمار ومخلفاته كليا، كما لم يتم تدارك المشاكل المترتبة عن عمليات سوء التسيير والإدارة، وكذلك إشراك كل مكونات المجتمع في بناء برامج وتصورات عمليات التنمية، مع إغفال التمايز والتنوع الثقافي والطبيعي والسياسي للمجتمع الجزائري.

أحدثت الأزمة انفراجا مهما في عمليات التعبير عن المواقف والاتجاهات السياسية المحظورة، كما ساهمت في طرح البدائل والتصورات المختلفة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واعتبرت مناسبة لعرض الحلول على المجتمع والمشاريع للخروج من دائرة الأزمة، وقد أصبح الاستماع إلى المعارضة السياسية أمرا مقبولا، وتعددت الرؤى والمشاريع الثقافية، وتعددت قنوات ومنابر الحوار والإعلام والاتصال في المجتمع، وبدأت معالم الحياة الاجتماعية والثقافية تتشكل من جديد وفق المقاييس والمؤثرات الظرفية التي ساهمت في بنائها.

كما أدت الأزمة من جانب آخر إلى اصطدام بين النظام القائم والمعارضة، حيث أن السلطة أقرت المسار الانتخابي في أي استحقاق، غير أن المعارضة المتمثلة في حزب جبهة الإنقاذ[1] اكتسحت القاعدة الشعبية وفاز بالاستحقاقات التي نادت إليها السلطة ما أدى بهذه الأخيرة إلى توقيف المسار الانتخابي، وذلك بحجة أن النهج الديمقراطي مهدد بالتصلب الذي تحمله جبهة الإنقاذ وعملها على نفي

[1] جبهة الإنقاذ أو الجبهة الإسلامية للإنقاذ: حزب إسلامي تأسس بعد التعديل الدستوري لسنة 1989، وحل بعد اعتماده العمل المسلح ضد السلطة التي اتهمها بالانقلاب على نتائج الانتخابات المحلية والنيابية التي فاز فيها، من مؤسسيه عباسي مدني وعلي بن حاج.

الرأي الآخر، وذلك ما أدى إلى انسداد حقيقي للحوار بين السلطة والإنقاذ، ونجم عنه تداعيات على الصعيد الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، دفع المواطن تكاليفه، ونجم عنه تغيرات كثيرة أدت إلى تحول مسار التنمية على ضوء المعطيات الجديدة وما أفرزته الأزمة من نتائج.

إن الانسداد وبوادر الانفراج في الأزمة دفعت بالمجتمع إلى التكيف والتحول إلى مسايرة الأوضاع، سعيا لتفادي أسوء النتائج، والتخفيف من تبعات الأزمة، والتطلع إلى مجتمع أكثر استقرارا بعد التحولات المتتالية التي شهدها في الفترات السابقة، وتراكمت هموم المواطن البسيط وتجاذبتها تحديات كثيرة على الصعيد الأمني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ولم تظهر بوادر الانفراج إلا بعد اعتماد منطق الحوار والبحث عن البدائل التي تؤدي إلى الخروج من الأزمة المتعددة الجوانب، من خلال إشراك كل مكونات المجتمع في تبني الحلول واعتمادها والدفاع عنها.

الإشكالية:

يتميز المجتمع الجزائري بمقومات اجتماعية وثقافية تحدد شكل العلاقات وأنماط التفاعل الاجتماعي ومظاهر الحياة الثقافية، وتخضع هذه المقومات بين فترة وأخرى إلى مؤثرات متنوعة تفرضها طبيعة النمو والتغير والتحول في كافة المجالات الأخرى، وتكمن مظاهر التحول الاجتماعي والثقافي في مستويات التغيير، واستبدال طرائق العيش وأشكال الممارسات وصيغ المعاملات ومبادئ التفكير والتصور بمظاهر أخرى، تستند إلى مقاييس جديدة تم اعتمادها كبدائل عن المقاييس السابقة، التي أصبحت في نظر المجتمع مقيدة لقدراته في التجديد والتطور، وقد عرف المجتمع الجزائري العديد من التغيرات والتحولات على مر التاريخ، تباينت أسبابها ومبرراتها، كما تباينت مظاهرها ونتائجها، وهي تفيد بذلك أن التحول والتغير سنة

طبيعية في مسار المجتمع، وفي الفترة التي عرفت فيها الجزائر التعددية السياسية وقعت تغيرات كثيرة حولت مسار الحياة الاجتماعية والثقافية إلى مظهر مغاير لما كان سائدا في ما سبق، وقد شكل الحدث السياسي الأهمية البارزة في إحداث تلك التحولات، حتى أننا يمكن أن نعتقد أن كل التغيرات والتحولات التي مست جوانب الحياة المختلفة تعود إليه، لكن التساؤل عن إرادة التغير والتحول أو عفويته ضروري لتتبع مساره وأطواره.

إذن من هذا المنطلق وعلى ضوء ذلك تحدد السؤال الرئيسي للإشكالية كما يلي: هل التحولات الاجتماعية والثقافية التي عاشها المجتمع الجزائري بين سنة 1990 و2000 كانت طبيعية؟ أو بتعبير آخر هل التحولات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري في هذه الفترة هي امتداد لنمو وتطور طبيعي في الحياة الاجتماعي والثقافية؟ أم ترجع إلى ظروف ومؤثرات طارئة؟.

فرضيات الدراسة:

تنطلق فرضيات الدراسة من فكرة أساسية مؤداها أن أي مجتمع يعيش ويتعايش مع مؤثرات متنوعة، داخلية وخارجية، تاريخية وجديدة، والمجتمع الجزائري مر بظروف سياسية واقتصادية وأمنية طارئة جعلت من مسار النمو والتحول يتحدد على ضوء تأثيرها، وعليه تتلخص الفرضية الرئيسية في:

التحولات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري بين 1990 و2000 لم تنتج من مسار نمو طبيعي وعادي، والذي يكون فيه المجتمع هو المنتج الأساسي لمظاهر التحول.

كما لا يمكن إهمال دور المجتمع في تحديد مصيره فإنه لا يمكن أن نغفل تأثير العوامل الإقليمية والدولية أو مساهمتها على أقل تقدير في تحديد شكل واتجاه التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري في الفترة المذكورة وعليه فإن:

*التحولات الاجتماعية والثقافية في الجزائر في تلك الفترة لا يمكن عزلها عن التحولات الإقليمية والقومية والدولية، التي ساهمت في إيجاد بدائل متنوعة في التعامل مع الأزمة، وكان المجتمع بكل مكوناته هو المنتج والمنفذ لبرامج التحول والتغير بكافة أشكاله.

وإذا سلمنا بأن شكل الصراعات وحدتها بين القوى الفاعلة في المجتمع في تلك الفترة هي المحدد الرئيسي لاتجاه التحول فإنه يمكن أن نفترض ما يلي:

*إن وسائل التحول والفاعلين الاجتماعيين الذين ساهموا فيه ومكانه وزمانه هي دلائل قوية على أن التحول الثقافي والاجتماعي كان طبيعيا، نجم عن ضرورة تغير الأوضاع، وفرضته متطلبات الفترة التي مرت بها البلاد.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص الأسباب الموضوعية في أهمية المرحلة التي مر بها المجتمع الجزائري، الذي تشبع بمبادئ ثقافة التعاون والتسامح والتعايش والأخذ والعطاء، وإيمانه بقيم الحرية والعدالة والنضال وعدم الاستسلام، واستناده إلى مبادئ وأسس التحول والتغيير في مواجهة المصاعب والمشاكل، شجعني على الخوض في هذا الموضوع محاولا الوقوف على متغيرات التحول وعتباته وتفسير اتجاهه ونتائجه في المجالين الاجتماعي والثقافي.

لقد شهدت الجزائر تحولات متعددة في الحياة الاجتماعية على مستويات متعددة، كما شهدت تغيرات مماثلة في المجال الثقافي، والمتصفح لتاريخ الجزائر منذ

القديم يسلم ببديهية التحول في كافة المجالات، ومن هذه التحولات ما مرده إلى الظروف الطارئة والاستثنائية ومنها ما مرده إلى إرادة التحول والتغير، التي يقصد من وراءها استبدال النظم وتغيير الأوضاع والانتقال إلى وضع أكثر استجابة لمتطلبات المجتمع باختلاف وتنوع مكوناته وبنياته وثقافته، وتطالعنا الوقائع والأحداث التاريخية أن المجتمع الجزائري لا يقبل الاستكانة إلى الضغوط والإملاءات والاستعمار وشروط غيره من المجتمعات، أو حتى القبول بالأنظمة التي تسلبه دوره ومكانته وحيويته مهما بلغت درجة ضعفه وتدهور أوضاعه، ومن خلال دراسة التحول في مظاهر الحياة العامة والنظام الاجتماعي والثقافي يمكن الاطلاع على أسباب التحول والتغير ومتابعة اتجاهاتها.

فخروج المرأة للعمل بأعداد كبيرة و منها المرأة المتزوجة، والطلب المتزايد للعمل من قبل المرأة ودخولها عالم الشغل بقوة، وكسرها للحواجز والتقاليد الموروثة في مجال العمل إلى تنامي توظيف وتشغيل النساء بسرعة مما نجم عنه ظاهرة تأنيث بعض الوظائف والمهن والأشغال، كما أن مظاهر التشرد والهجرة الداخلية وازدياد معدلات الجرائم والفقر وتسريح العمال وتنامي ثقافة العنف وتبرير العنف والعنف المضاد، وضعف وتدهور القيم الثقافية وقلة الاهتمام بالإنتاج الثقافي والفكري كانت من المميزات الأساسية لما سمي بالعشرية الدامية، والتي مثلت الأسباب الموضوعية في اختيار هذا الموضوع ومعالجة جوانبه.

ومن الأسباب الذاتية التي جعلتني أختار هذه الفترة هي الرغبة في الوقوف على أهم العوامل المتداخلة في إنتاج التغير والتحول الذي عرفته الجزائر والوقوف على حجمه وتكاليفه، كما أن كثيرا من الدراسات تناولت الأزمة من جوانب أمنية واقتصادية واجتماعية بينما لم يحض الجانب الثقافي ومن خلاله التصور

الأنثروبولوجي بالأهمية الكبيرة، وذلك على الرغم من أن تراكم المشاكل الثقافية وانسداد الحوار الاجتماعي والثقافي كان من بين الأسباب المغذية للأزمة.

أهمية الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على معرفة معطيات التحول وشكله واتجاهه بما يسمح ويساعد على معرفة النتائج وانعكاساتها على القيم الاجتماعية والثقافية، والاطلاع على تبعات التحول في نشاط الفرد والجماعة، وتفسير أسباب تغير سلوك المجتمع في التعامل مع القضايا المختلفة، كما تساهم الدراسة في توضيح مسار تحول المجتمع الجزائري اجتماعيا وثقافيا، إضافة إلى أهمية المرحلة والظروف والأحداث التي تعاقبت تأثيراتها على المجتمع الجزائري.

أهدافها:

تتلخص أهداف الدراسة في محورين هما:

الأهداف العلمية: وتتعلق بالإسهام في توضيح معالم التحول وشكله ونتائجه في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر المستقلة، وأيضا الوقوف على المتغيرات الفاعلة والمتجذرة بعمق في الصراع الداخلي بين مكونات المجتمع، في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية، وكذلك المتغيرات العارضة أو الطارئة التي ساهمت في توجيه التحول.

الأهداف العملية: وتتعلق بإمكانية تفسير ما نعيشه من مظاهر وأنماط تحول وتفاعل وفق الأحداث السابقة، التي ساهمت في إنتاج الوضع الاجتماعي والثقافي السائد في البلاد، وذلك بإسناد مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية المعاصرة إلى أسبابها وعوامل وجودها، ومحاولة التمييز بينها.

الدراسات السابقة:

دراسة محمد السويدي حول التغيرات التي عرفها بدو الطوارق في الصحراء، وعلاقتها بالتحولات العامة، وعنوانها: بدو الطوارق بين الثبات والتغير.

دراسة بلانديه جورج حول التحولات الاجتماعية، درس التحولات الإفريقية التي وقعت في فترة ما بعد الحرب بين السودان والكونغو عام 1955، له كتاب المعنى والقوة (1971) يؤسس لديناميكية اجتماعية مرتبطة بعلم اجتماع التحولات والتنمية، فإذا كان كل النظام الاجتماعي غير ثابت ومستحدثا، وإذا كان يجمع بين عدم الثقة والنظام والفوضى فمن الواجب ضبط التغيرات عبر ما يبين عطل النظام: معارضات وصراعات وأزمات[1].

دراسة مصطفى بوتفنوشت تحت عنوان La société algérienne en transition " المجتمع الجزائري في تحول " والذي عرض فيها مظاهر ومجالات التحول، والتي بدأت من قطيعة مع مظاهر سابقة تحت تأثير عوامل متعددة.

دراسة لهواري عدي بعنوان les mutations de la société algérienne، حول تبدل وانتقال المجتمع الجزائري، نموذج الروابط الاجتماعية والعائلة الجزائرية المعاصرة، والتي تناول فيها التأثيرات الظرفية وعوامل كثيرة في تغير الروابط الاجتماعية وقيام نماذج جديدة في العلاقات، كمحصلة لمختلف التغيرات التي شهدتها الساحة الاجتماعية.

دراسة عبد الرحمان مبتول تحت عنوان L'Algérie face aux défis de la mondialisation " الجزائر في مواجهة تحديات العولمة " نموذج الإصلاحات

---

[1] ميشال إيزار، بيار يونت، معجم الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا، ترجمة صباح الصمد، المعهد العالي للترجمة، الجزائر (مجد)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان – الطبعة الأولى 1427هـ – 2006م، ص280.

الاقتصادية والخوصصة، والذي عرض من خلالها أهم التحولات في السياسة الاقتصادية للجزائر في السنوات الماضية وانعكاساتها على التنمية الشاملة.

زمن الدراسة: استندت هذه الدراسة إلى زمن محدد، وهو الفترة الممتدة بين سنة 1990 إلى سنة 2000، والتي ظهرت فيها تغيرات وتحولات كثيرة في مجالات متنوعة، منها ما كان بفعل تأثير عوامل متراكمة سابقة كالاحتقان السياسي وأزمة البطالة، وإقرار التعددية بعد أحداث أكتوبر [1]1988، ومنها ما نتج بفعل تأثير العوامل المختلفة في هذه الفترة كتغيير النظام الاقتصادي وظهور العنف المسلح، كما أن هذه الفترة ساهمت في ظهور تغيرات وتحولات لاحقة، كما أن الجانب الميداني تعلق بعينة ممثلة في عائلات شهدتها وعاشتها وكانت من شهودها الذين اخترتهم ليكونوا محل دراسة، وكان أفرادها من بين الذين مسهم التحول في نمط حياتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولازالت عمليات التحول والتغير مستمرة بتأثير العوامل السابقة، مما يدل على امتداد تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في هذه الفترة على مظاهر الحياة في فترات لاحقة.

منهج الدراسة:

تستند الدراسة إلى المنهج التاريخي في تتبع أطوار التحول الاجتماعي والثقافي، كما تقوم على تحليل وقراءة وتفسير الأحداث انطلاقا من وظيفتها في إحداث التحول واستنادا إلى الفترة التي نحن بصدد دراستها، والتطرق إلى جملة العوامل والمتغيرات الفاعلة في تكون الأحداث في تلك الفترة، والدراسة الأنثروبولوجية

[1] – أحداث أكتوبر 1988 التي تمثل انفجارا اجتماعيا ضد الأزمة المتشعبة، مثل أزمة التموين بالمواد الغذائية، تفشي البطالة والبيروقراطية..وعبرت عن حالة من العجز السياسي في احتواء المشاكل الاجتماعية وحلها، راجع بلقاسم محمد–حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، ص 23.

تستثمر مختلف مظاهر التفاعل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والديني في تفسير مكونات ومعالم التغير والتحول بناءا على مميزات وخصائص النمط الثقافي السائد في المجتمع في التعامل مع أنماط التحول ومظاهره، كما نستعين بالتفسير الوظيفي لعوامل التحول.

واللمحة التاريخية عن الفترة المدروسة تعد أساسا في وصف وتتبع مراحل تحول أنماط الحياة في المجتمع الجزائري وعند الفئة المعنية بالدراسة، كما أن ربط هذه التحولات بالأوضاع المختلفة التي عاشها المجتمع الجزائري يساعد على تحديد المتغيرات الظرفية التي تدخلت في تكوين شكل واتجاه التحول، لكن الأمر المهم في الدراسة يتعلق بتحديد معالم التحول ومواضيعه ومستوياته أو درجاته، وعلى هذا الأساس استفدنا من تقنيات متعددة محاولين الإلمام بجوانب الدراسة والإحاطة بأهم مظاهر التحول التي تؤدي بدورها إلى تحولات فرعية، نظرا للارتباطات الحاصلة بين جوانب الحياة التي يمثل الفرد والجماعة المنتجين الأساسيين لها.

تقنيات الدراسة:

قمت باختيار تقنية الاستمارة بالمقابلة لجمع المعلومات والبيانات حول التحول الاجتماعي والثقافي، وبالتوازي مع توزيعها قابلت المعنيين لأجل المساعدة على شرح تفاصيلها وملئها بموضوعية.

صعوبات الدراسة: يعتبر زمن الدراسة حديثا ولا يزال هناك تداخل كبير بين ما ساد المرحلة المدروسة من ممارسات اجتماعية وثقافية وما هو سائد في أيامنا هذه، مما يجعل من عملية فك الارتباط والتداخل بين ما كان سائدا وما هو سائد أمرا صعبا، كما أن امتداد تأثير المرحلة المدروسة في زمننا الحاضر لا زال ساريا، على

اعتبار أن نتائج التحول الاجتماعي والثقافي وحتى الاقتصادي والسياسي تستمر في التأثير على مجريات الأحداث في كافة المجالات، زيادة على سرعة التحول والتغير التي تتطلب الوقوف على كل ظاهرة منفردة.

المفاهيم المستعملة:

التحول: هو كل عملية تبدل تدل على التغير في كثير من الأحيان، غير أن التحول يتم بموجب وقوع تغيرات متتالية تؤدي إلى استبدال النموذج السائد بنموذج جديد، وقد لا يكون للنموذج الجديد ارتباط قوي بسابقه بفعل التغيرات المتتالية التي تفقده خصائصه القديمة، كما أن التحول ورد مفهومه في كثير من الدراسات على أنه تغير من وضع معلوم ومستقر إلى وضع آخر يختلف عن سابقه، وله من العوامل التي تجعله يمتاز بمظاهر ومميزات يختص بها، -أنظر تعريف التغير-.

التحول الاجتماعي: هو مجموع التغيرات المتتالية التي تطرأ على مظاهر الحياة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي لمجتمع ما، في فترة محددة، وتؤثر هذه التغيرات بشكل مباشر في التنظيم والبناء الاجتماعي، وتكون عملية التحول مرتبطة بالمجال الاجتماعي أساسا رغم امتداد تأثيرها في الجوانب الثقافية والاقتصادية وغيرها من الجوانب، ويكون التحول في بنية أو تنظيم المجتمع أو وظائف البنى والنظم الاجتماعية، وتساهم في عملية التحول الاجتماعي تغيرات كثيرة على مستوى القوانين والنظم السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

التحول الثقافي: هو مجموع التغيرات المتتالية التي تمس الحياة الثقافية لمجتمع ما في فترة محددة، وتتعلق عملية التحول الثقافي بمختلف المظاهر والممارسات والسلوك الثقافي لمجتمع ما، ويتم ذلك بفعل مؤثرات داخلية وأخرى خارجية يفقد بموجبها المجتمع مظاهر ثقافية ليتحول عنها لحساب مظاهر أخرى، وترتبط مظاهر التحول الثقافي بمظاهر التحول في المجالات الأخرى، فتنشأ بذلك الثقافات الجديدة

التي تنافس الثقافة السائدة، وتمثل تهديدا حقيقيا لها حتى تزيح بعض أشكال الممارسات فيها وتحولها لترسخ وجودها بين أفراد المجتمع وتؤصل قواعدها، فيتم التحول الثقافي، في بعض جوانب الحياة الثقافية.

الفصل الأول
مدخل إلى التحول

إن دراسة التحول الاجتماعي والثقافي في الجزائر تتطلب الوقوف على أهم المتغيرات التي ساهمت في التحول، ثم التمييز بين التغيرات الجزئية التي ساهمت في العملية، دون اعتبارها تحولات في ذاتها، إضافة إلى إدراك خصائص ومميزات ومظاهر التحول ومحدداته في فترة ما بين 1990 و2000، كما يجب الإقرار بأن دراسة أي تحول يجب أن يتم بالوقوف على تفاصيل التغير وأسبابه ونتائجه، على اعتبار أن أي تحول تسبقه تغيرات متتالية سواء كانت متتابعة أو مجتمعة، فجائية أم خلال زمن طويل، لذلك إنه من العبث أن نغفل حقيقة التغير وآلياته ونتائجه في دراسة أي تحول من أية زاوية.

والدراسة الأنثروبولوجية للتحول تقوم على معرفة مواطن انفصال المظاهر الجديدة عن المظاهر القديمة ومواطن استبدال القديم بالجديد، والبعد الفكري والثقافي المبرر لذلك، وتفسير التداخل بين مظاهر التحول والتغير بأشكاله المختلفة، وتحديد وجه العلاقة بينها، ثم التمييز بين مجموع التغيرات التي تم بموجبها التحول إلى وضع جديد قد يستمد معالمه من الأوضاع القديمة، لكن مواطن التجديد أكثر من مواطن التقليد فيه.

والتحول ثابت من ثوابت الحياة، وهو ظاهرة اجتماعية ملازمة للمجتمعات البشرية منذ القديم ويحدث بقوة فعل[1]، وعند حدوث أي تحول اجتماعي تقع الانقسامات الاجتماعية التي تنبع من رؤية غير موحدة، فتتعارض المواقف وتختلف، وترتفع وتيرة التحرر من العادات والتقاليد عندما يصاحب التحول حركة ثقافية وفكرية، فمثلا كانت الدعوة الإسلامية في المجتمع العربي عاملا في التحرر من العادات القبلية والتقاليد الجاهلية وكانت بأقصى معدلات التغير، كما يمكن القول أن التحول المعاصر في بعض مجتمعاتنا ساهم إلى حد ما في التحرر من بعض التقاليد الدارجة[2]، كما يبين التحول مكامن القوة في المجتمع ويظهر مكامن الضعف فيه، كما يتيح فرص الحراك الاجتماعي والاستفادة من عمليات التغير، وقد يرتبط بالثقافة المادية والسلوكية وثقافة التعبير، كما يمكن أن تقع الانقسامات الاجتماعية التي تنبع من رؤية غير موحدة عند حدوث أي تحول، فتتعارض المواقف وتختلف حول شكله ومحتواه وجوانبه وأهدافه ونتائجه، وقيادته وتنظيمه.

---

[1] محمد العليوات، القيم والأعراف – قراءة في التحولات الاجتماعية –، دار المحجة البيضاء – دار الواحة، الطبعة الأولى 2003/1424، بيروت لبنان، ص 11 و 25.

[2] محمد العليوات، القيم والأعراف – قراءة في التحولات الاجتماعية، (مرجع سابق)، ص 25 و 45.

ويقول ابن خلدون عن التحول " من الغلط الحقيقي في التاريخ الذهول من تبدل الأحوال الذي هو داء شديد الخفاء، لا يكاد يفطن له إلا الآحاد من أهل الخليقة، ذلك أن أحوال العالم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر إنما هو اختلاف الأيام والأزمنة والانتقال من حال إلى حال"، ويقر بذلك بعدم التفطن للتحولات التي تصيب المجتمعات إلا من قبل بعض الناس، ولا تدوم أحوال الناس على المظهر نفسه لأن عامل الزمن ونزعة الناس إلى التغير عوامل مؤثرة في صيرورة التحول[1].

مفهوم التغير:

قال الفيلسوف اليوناني هيروقليدس أن"التغير قانون الوجود والاستقرار موت وعدم" وعبر عن التغير في قوله الشهير " إنك لا تنزل البحر مرتين فإن مياها جديدة تجري من حولك أبدا"، والتغير الاجتماعي هو كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة[2]، وأي تغير يحدث إلا ويؤدي إلى تغيرات فرعية بمستويات مختلفة في جوانب الحياة الأخرى.

وتغيير الأوضاع هو من فعل الإنسان، ولا يوجد ما هو أبلغ من قوله تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}[3]، ومن ذلك فالتغير والتحول يحتمل اتجاهين: الأول إيجابي بتحسن الحال، والثاني سلبي ويتعلق بالتحول من الصلاح إلى الفساد، وتتسبب فيه عوامل

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، الجزء الأول، دار النهضة القاهرة، مصر 1979، ص 22.

[2] – دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2004، ص 19.

[3] سورة الأنفال الآية 53.

متعددة تدفع إلى تحقيقه، منها: طبيعية، إيديولوجية، ثقافية، الثورات والحروب، العوامل الديموغرافية، العوامل التكنولوجية، عنف النظم السياسية، الاستبداد، الطبقية، انعدام التنمية، الأزمات، الاتصال بالعالم الخارجي، تعارض واصطدام الواقع مع تطلعات الجماهير[1].

وفي هذا الجانب أشار 'روبرت بارك' « Ethnic competition and modernisation » إلى أن التغير الاجتماعي يتعرض له كل شيئ، وأي شكل من أشكال التغير ينتج عنه تحول يمكن قياسه، ويقوم التحول بتحطيم العادات التي يقوم عليها التنظيم، فكل فكرة جديدة أو اختراع واكتشاف تعتبر شيئا مزعجا ومقلقا، وأي شيء يجعل الحياة أكثر جاذبية وتشويقا يعتبر خطرا على النظام القائم، فالتفكك الاجتماعي يعني أن ما تم بناءه من مراكز وأدوار لا تعمل كما ينبغي لتحقيق أهدافه، فالتفكك يحطم البناء التنظيمي، ويضعف تأثير المعايير الاجتماعية على الأفراد والجماعات المعنية، ويمكن حسب 'مرتون' « Social change » أن تعطينا عمليات التغير والتحول الاجتماعي دافعا للتفكك الاجتماعي، وذلك بخلق للقيم والمكانات المتصارعة والتنشئة الاجتماعية الخاطئة والاتصال الزائف الذي ينجم عنه تنافس بين العادات المحلية وقانون الدولة وبين الدين والدولة، وظروف التغير والتحول الاجتماعي المعاصر تتطلب إعادة التنشئة بسرعة حتى لا يتعرض الأفراد والجماعات للتفكك والانهيار. وينتج التفكك حسب 'وليام أجبرن' « Technologie and social changing family » من عدم تساوي نتائج التغير، ويمكن تسمية ذلك بالتخلف الثقافي الذي يعني أن الأجزاء المختلفة للثقافة لا تتغير بنفس الدرجة، فبعض الأشياء لا تتغير بنفس الدرجة والسرعة، وهو ما يفسر بطئ عمليات التحول

[1] أنظر الدسوقي عبده إبراهيم، التغير الاجتماعي والوعي الطبقي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية مصر 2004، ص 46، و سعاد جبر سعيد، سيكولوجيا التغير في حياة الأفراد والمجتمعات، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص 14.

في بعض المظاهر والممارسات والنظم الثقافية والاجتماعية، كما أن الصدام الثقافي ينتج من تعارض طرق الحياة التي تعتمد على ما تنتجه الثقافة أو ما تقتبسه الشعوب من تكنولوجيا وأنظمة لتساهم في عمليات التغير، مع محاولات التكيف أو الاختراع التي تتبنى فكرا مغايرا[1].

يعني التبدل والتحول الذي يطرأ على النظام الاجتماعي متضمنا تحوله بالتوازي مع تحول الأدوار والقيم وقواعد الضبط إيجابا أو سلبا، والاتصال يعتبر أحد العوامل الهامة في إحداث التغير، كما يرتبط التغير بأشكال من التجديد الداخلي، وتتضافر بذلك العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية في إحداث التغير[2].

ويعتبر "أوغست كونت" أن التغير الاجتماعي ينتج عن تطور الذكاء الإنساني الذي مر بمراحل ثلاث، أولها التفكير الديني أو التيولوجي ثانيها التفكير الميتافيزيقي أو الفلسفي وثالثها التفكير الوضعي أو العلم الحديث الذي رافقه تطور أخلاقي وصناعي أثر على أنساق بناءه وقيمه واتجاهاته، وهو بذلك لا يستبعد عقلانية التغير كما لا يعدم ماديته، أو تلازم المظهر المادي والعقلي في عملية التغير، ومن زاوية أخرى يقلل من تأثير العوامل الروحية ولا يستبعدها.

بينما أكد "هربرت سبنسر" على دور التجريب في عملية التغير حيث لخص أن التطور مظهر حتمي في كل مجتمع لا يمكن أن يتفاداه، وهو أي التطور عامل تمايز بين المجتمعات وظائفيا وحجما وكثافة، وعلى حد تعبيره فإن العوامل المؤدية إلى التغير ما هي في الحقيقة إلا عوامل يتم تجريب فاعليتها في تغير الأوضاع،

---

[1] سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2003، ص174-176.

[2] دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، مرجع سابق، ص 45.

وهو من هذا المنظور يعدم مفهوم التلقائية والعفوية في عملية التغير، والتي يمكن أن تتصف بها عمليات التغير في المجتمعات البدائية.

في حين ذهب "هوبهاوس" إلى أن التغير الاجتماعي يقوم على التطور العقلي الذي يستند على الحقائق التاريخية والأنثروبولوجية، والتي تؤدي إلى تطور اجتماعي يشمل المعتقدات الأخلاقية والدينية، وينعكس ذلك على سائر النظم الاجتماعية، وهو على ذلك لا يستبعد تسلسل عمليات التغير وامتدادها الزماني يجعلها أكثر ارتباطا بالماضي، في حين أن كثير من عمليات التغير في المجتمعات تخضع للمؤثرات الطارئة والجديدة، ولا يشكل التاريخ والحقائق الأنثروبولوجية إلا معيارا لقياس معدلات ونسب ارتباطها بمقومات وخصائص المجتمعات.

أما "كارل ماركس" فيرى أن التغير الاجتماعي يقوم على تفاعل عاملين هما: التطور التكنولوجي أو القوى الإنتاجية والعلاقات السائدة بين الطبقات الاجتماعية، والصراع ينجم عن تغير العلاقات الاجتماعية بفعل تطور القوى الإنتاجية، وتصبح الطبقة المسيطرة قادرة على تغيير النظام وتكوين نظام اجتماعي جديد يؤثر بدوره على العلاقات الاجتماعية، ويتميز بالترابط والتداخل في النواحي الاقتصادية وله آثاره على علاقات الإنتاج[1]، وآليات التغير حسب نظره تتعلق بانتقال وسائل الإنتاج من طبقة لأخرى، كما أن التغيرات التي تلحق بالأنظمة السياسية والثقافية وغيرها ما هي إلا محصلة لعمليات التغير في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، غير أننا نميز اتجاهات في عمليات التحول من نظام اقتصادي أو اجتماعي إلى آخر، بحيث يتغير فيها العامل الرئيسي حسب خصوصيات المجتمعات وإرادتها في التحول، وذلك ما يعني أن النموذج الماركسي غير مفيد في تفسير كثير من نماذج التحول، والتغير

[1] إس– إس– دوب، ترجمة الدكتور عبد الهادي الجوهري وآخرون، التغير الاجتماعي، الطبعة الأولى مارس 1997، المكتب الجامعي الحديث الأزارطة الإسكندرية، ص 10.

الاجتماعي يؤثر في نظم المجتمع وعلاقات الإنتاج التي ترتبط بمظاهر وقوى الإنتاج، وللعلاقة بين العامل وصاحب العمل، وكثرة التغيرات تساهم في تطور الوعي الطبقي مثل ما يحدث لطبقة البروليتاريا في صراعها مع البورجوازية[1]، والماركسية حددت عوامل التغير والتحول في الوجود الاجتماعي، الوعي الاجتماعي، البنى الاجتماعية التحتية والفوقية، العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وقد جعل بذلك كارل ماركس التغير يتحدد على جملة هذه العوامل التي يمكن أن نربطها بالمبادئ الإيديولوجية التي تستقي منها تعاليم التنظير لعملية التغير، وبأي حال كان فإن الماركسية تقترح نموذج التغير التصاعدي في الهرم الاجتماعي الذي تتحكم فيه العوامل السابقة الذكر، بينما إرادة التغير يمكنها أن تكون في الاتجاه المعاكس من خلال سن التشريعات والقوانين التي تساعد على ذلك، أو تكون في الاتجاهات المختلفة وتدفع بذلك إلى التغير أو تفرضه، كما أن التحول التكنولوجي والتقدم الذي يعرفه لم يصبح فقط عنصرا من عناصر التسلط الاقتصادي والسياسي، بل أصبح أيضا وسيلة من وسائل التسلط الفكري والثقافي[2].

ويمكن تمييز الآراء التي فسرت التغير في موقفين، أولهما اهتم بالكشف عن الجانب المعياري في عمليات التغير الاجتماعي ويقود هذا الموقف "ولبرت مور" « Canges in occupational structures » الذي أقر بسوية التغير بالنسبة إلى كل المجتمعات ولو كان ذلك بنسب متفاوتة، وبشيوع التغير وعالميته، فكل المجتمعات والثقافات في تغير. وثانيهما اهتم بتفسير التغير الاجتماعي ومن رواده علماء الاجتماع الذين أكدوا على أنه يتم في الجوانب البنائية للمجتمع أما التغيرات

[1] محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف القاهرة 1966، ص 26.

[2] فالي ميشلين، محرر أعمال المؤتمر الدولي الثاني لثقافات غربي المتوسط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978، ص 45.

الأخرى فهي تغيرات في المركب الثقافي، وهذا التمييز يساعد على ربط التغير بعوامله التي من نوعه.

بينما نجد في هذا السياق أن "أولاف لارسون" و"إيفريت روجرز" يحاولان التأسيس للنظرية الكاملة عن التغير أخذا بعين الاعتبار للمتغيرات التي طرحها المفكرون السابقون، ووفق تصورهم فإنها يجب أن تتضمن الأسئلة الأساسية التالية في فهم أي عملية تغير:

1 – ما الذي قد تغير؟

2 – إلى أي حد تغير؟

3 – كيف تغير بسرعة؟

4 – ما هي الظروف السائدة قبل وبعد التغير؟

5 – ما الذي حدث أثناء التحول والانتقال؟

6 – ما هي المنبهات التي أدت إلى إثارة التغير؟

7 – من خلال أي آلية حدث التغير؟

8 – ما الذي أدى إلى حدوث الثبات في مرحلة معينة من التغير؟

9 – هل يمكن ملاحظة أي مظهر من مظاهر الإتجاهية في التغير؟[1]

ومن ذلك يمكن الاطلاع على شكل التغير بينما وظيفته وربطه بالخصوصيات الثقافية تبقى ثغرة تحول دون فهمه من كل الجوانب.

---

[1] – إس– س– دوب، التغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 10، عن كتاب Alvin l. Bertrand –Basic sociologie. An introduction to theory and method, appleion century – crofts, N. Y. 1967, Ps 118.119.

كما يشير "بنيامين جورمان" إلى أن التغير والاستقرار ليسا متعارضان، إذ يكون التغير في كثير من الأحيان هو عنصر أساسي في تحقيق الاستقرار والنمو، لأنه يساعد على إزاحة عوامل الاضطراب أو أسباب الاستقرار، فهو تغير يساعد على استقرار الأحوال، فتتغير الأوضاع دون اضطراب.

كما تهتم النظرية العامة للتغير بعناصر أساسية تتمثل في:

أ) تحديد الوحدات التي تتغير.
ب) قياس التغير.
ت) الكشف عن اتجاه التغير.[1]

والتحليل البنائي الوظيفي للتغير يفضي إلى أنه من الصعب دراسة كل ألوان التغير ذات الأثر في النظام الاجتماعي، ثم إن التغير في بدايته لا يصيب إلا جانبا من جوانب النظام الكلي، حيث تبقى الجوانب الأخرى ثابتة أو تابعة في تغيرها، ولا يمكن الفصل بين أسباب التغير كما أن تداخل الأسباب يؤكد أن وظائفها تبقى نسبية كما وكيفا، وقياسها يكون بمستوى تغير النظام الكلي، فعملية التنشئة كما أشار إلى ذلك "بارسون" هي عملية تغير في بناء تلك الأسرة، لكنها لا تعد مثلا للتغير الاجتماعي الكلي، بل هو مجرد تلقين الأطفال مبادئ ومعاملات لأنماط ثقافية موجودة في المجتمع، والتغير الاجتماعي هو الذي يحدث في بعض الأنساق التي تؤثر في القيم والسلوك والعادات والتقاليد بفعل التغير التكنولوجي الذي يؤثر في النواحي الثقافية،[2]وتحت وطأة التغير السريع انهارت حضارات بأكملها، وتفككت

---

[1] جيري موسيل، التغير الاجتماعي والبيئة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ترجمة: محمد عزت حجازي، العدد السادس، مركز مطبوعات اليونيسكو 1972، ص 81.

[2] إس– س– دوب، التغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 18، أنظر الدسوقي إبراهيم، التغير الاجتماعي والوعي الطبقي، مرجع سابق، ص 42.

إمبراطوريات، وبرزت إلى الوجود حضارة جديدة ترتكز على إنجازات العلم وتطور التكنولوجيا والتصنيع على نطاق واسع[1]، وتم التحول إلى نظم جديدة لأجل التغيير، ومن أهم الصفات التي خلصت إليها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة حول طبيعة التحولات التي يشهدها العالم العربي أنها تتميز بالانتقالية، وذلك في سياق تحوله من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، وأهم المحاور التي يمسها التحول محور الأسرة، نظرا لعمليات التحول في الإطار الثقافي، ولأجل مواكبة التحولات في المجتمعات الأخرى[2].

كما أن عوامل كثيرة تحدد عمليات التغير من بينها: النظم باختلاف أنواعها، السياسية والاقتصادية والتربوية والدينية والثقافية والاجتماعية، وأيضا دور وسائل الإعلام والعوامل البشرية والمادية والتغيرات الطارئة باختلاف أنواعها، وكما أشار 'دور كايم' إلى حقيقة الفعل والظواهر الاجتماعية المتحولة في كتابه المتعلق بتقسيم العمل للاجتماعي[3]، فإننا لدينا نظرة واسعة عنها، وأحكامنا عنها لا تتعدى أن تكون سطحية، كما أن دراستها لا يجب أن تأخذ منحى دراسة الظواهر الطبيعية، ويجب في ذلك أن تخدم الأشياء الأفكار وليس العكس[4]، ويعتبر في ذلك الفعل الاجتماعي فعلا يخرج عن إرادة تحكم الفاعلين فيه، حيث أن محددات كثيرة تعمل على توجيه

---

[1] نبيل رمزي، الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2000، ص 7.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية– دراسة استطلاعية – الأمم المتحدة، عمان سبتمبر 1994، ص1.

[3] Durkheim. E. De la division du travail social, nouvelle édition, Paris, puf 1978, P 77. أنظر

[4] Claude Giraud, Histoire de la sociologie, Dar el Afaq, 1ere édition juillet Algérie 1997, p 44.

تغيراته وتحدد نمط تحوله ومدته ونهايته، كما أن الظواهر الثقافية ما هي في الحقيقة حسب نظر 'مالينوفسكي' (1884–1942) إلا استجابة لحاجات المجتمع ليرسخ بذلك بعدا وظيفيا للممارسات والظواهر الثقافية التي تتغير وتتحول وفق تحول وتغير حاجات المجتمع[1]، ويكون بذلك البعد الوظيفي هو المحدد لاتجاهات التغير، ومن جهة أخرى يتوافق التحول في مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية كثيرا مع ما أشار إليه 'كوندورسيه' حول عدم انسجام وتكامل الاختيار الجماعي في الاستحقاقات الانتخابية، التي تمارس بشكل ديمقراطي، حيث لاحظ أن وحدة الرؤية والاختيار لا يمكنها أن تتحقق في ظل تنوع وتعدد آراء واختيارات ومصالح الفئات المكونة للمجتمع، وعليه فإن اتجاهات التغير تتعدد بناءا على التنوع الموجود في آراء واختبارات أفراد المجتمع، وعلى ذلك يتحدد مصير التحول والتغير على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال مقبولا من كل الفئات[2]، كما أنه لا يمكنها أن تساهم وتشارك فيه بنفس الكيفية والطريقة مما يجعل التحول دوما يحدث كنتيجة تخفف من حدة التناقضات والاختلافات التي تنشأ حوله، فهو بذلك عملية ديناميكية تتم بناءا على متطلبات الحياة الاجتماعية والثقافية التي تلبي حاجات الفرد والجماعة.

وكما أن التطورات الثقافية ساهمت بقدر كبير في حل مشاكل كثيرة، فإنها بالمقابل ساهمت في تعقيد التنظيم الاجتماعي وفي وجود مشاكل جديدة، فالثقافة لا يمكنها أن تتميز بالمثالية التي تستقر فيها النظم والممارسات والقيم، فهي بهذا المفهوم تساعد على الاستقرار أكثر مما تساعد على التحول والتغير وتحد منهما وتضيق مجالهما، واستمرار الاستقرار لا يبعث على التطور الذي ينعش آليات التغير ويسمح لفئات المجتمع بالمشاركة فيه، والمساهمة في نظرهم بتحديد مصيرهم الثقافي والاجتماعي.

[1] Ibid. p 88.
[2] Jean Michel Morin, Précis de sociologie, édition Nathan 1996, p 130.

والتغير في جوهره عبارة عن إعادة بناء الأجزاء بشكل يؤدي إلى ظهور نمط جديد، يدل على الابتكار الذي يفسره الأنثروبولوجيون ومن بينهم "بارنت" الذي أكد سنة1953 على أنه أساس الابتكار الثقافي، وقدم في ذلك قائمة بالعوامل التي تساعد على الابتكارات الثقافية، نذكر منها: تركيب المبتكر الثقافي. حجم التركيز الفكري لأفراد المجتمع وتضافر جهودهم. صراع الأفكار أو البدائل مع القيم. حجم السكان. توقعات التغير. عدم الاعتماد على السلطة والتواكل عليها. المنافسة. الحرمان ووجود الحاجة. ارتباط التغيرات وتعديها إلى عناصر لا يمكن التكهن بها في البداية.[1]

والتغير الاجتماعي ظاهرة أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية وهو من صفات المجتمع التي لا تخضع لإرادة معينة، ويحدث نتيجة لعوامل متعددة ويشير إلى كل التحولات التي تحدث في المجتمع دون تحديد اتجاهاتها ويؤثر في كل معوقات الحياة الاجتماعية بما فيها من نظم وعلاقات، ولا يحدث بطريقة واحدة ويتأثر بكل المجالات ويؤثر فيها.

ويرى عاطف غيث أن التغير الاجتماعي هو تغير في البناء والوظائف والقيم التي تؤثر في الأدوار والتفاعل الاجتماعي كالانتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع إلى النمط التجاري الصناعي، ومن نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوجة، ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية، والتغير في مراكز الأشخاص يكون بحكم تغير وتقدم السن[2].

أنواع التغير:

[1] – إس– س– دوب، ترجمة الدكتور عبد الهادي الجوهري وآخرون، التغير الاجتماعي مرجع سابق، ص 32.

[2] – محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، مرجع سابق، ص 25.

يمكن أن نميز أصنافا من التغير على ضوء الشكل الذي يتم به، أو على ضوء النتائج التي يحققها، أو على ضوء المجالات التي يرتبط بها، فنجد بذلك التغير الشامل والتغير الفرعي، التغير الإيجابي والتغير السلبي، التغير السريع والبطيئ، التغير المباشر والتغير غير المباشر، التغير الفجائي والتغير التدريجي، التغير الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والإعلامي والتكنولوجي..كما سيأتي توضيحه في المحاور اللاحقة، وتجدر الإشارة في هذا المحور إلى أن التغير التقدمي والتراجعي هما الصنفان اللذان حظيا بالتحليل من قبل الدارسين وانضوت تحتهما أغلب أنواع التغير.

فالمجتمع يمر بمرحلتين الأولى يعرف فيها المجتمع التقدم والانتعاش والثانية يتعرض للتفكك والانحلال ويؤيد هذا الطرح كل من " ابن خلدون وسبنسر "، والتقدم يعني تغيرا في الاتجاه التصاعدي، يسمح بالتحول نحو وضع مغاير لوضع سابق، لكن يرتبط به بصورة مباشرة، لأن الأوضاع توجد في مرحلة متقدمة في التغير، لكنها لا تنفصل عن مسبباتها ومظاهرها القديمة، وذكر ابن خلدون في هذا الباب ما يلي: "وإذا ذهب من المصر أعيانهم على طبقاتهم نقص ساكنه وهو معنى اختلال عمرانه، ثم لا بد من أن يستجد عمران آخر في ضل الدولة الجديدة وتحصل فيه حضارة أخرى على قدر الدولة وإنما ذلك بمثابة من له بيت على أوصاف مخصوصة، فأظهر من قدرته على تغيير تلك الأوصاف وإعادة بناءها على ما يختاره ويقترحه، فيخرب ذلك البيت ثم يعيد بناءه ثانيا، وقد وقع ذلك في كثير من الأمصار...والسبب الطبيعي الأول في ذلك على الجملة، أن الدولة والملك للعمران بمثابة الصورة للمادة، وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها، وقد تقرر في علوم الحكمة

أنه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر"[1]، وهو بذلك يشير إلى السنن التي تخضع لها الدولة، وإنما تقدمها أو تراجعها في عملية التغير هو مرتبط بالساكنة والعمران وإرادة التغيير.

والتغير التقدمي يكمن في مراحل تطور المجتمع التي أشار إليها " هربرت سبنسر" بينما التغير التراجعي هو ما أشار إليه "ابن خلدون" في ضعف العصبية وقوتها في تكوين الدولة وكذلك في تراجع قوتها واستقرارها وتأثيرها، وأشار في ذلك بأن إفريقية مفرقة لقلوب أهلها، في إشارة منه إلى كثرة العصائب والقبائل التي لا تنقاد بسهولة وراء التحول في بنية الحكم، فلا تنقاد ولا تذعن لأي تغير بسهولة، والتقدم نحو التأسيس للدولة يجب أن يحول تلك العصبيات المفرقة للتشكيلات المجتمعية القائمة على العصبية المفرقة إلى العصبية الجامعة للقبائل تحت مضلة الدولة، وهو من ناحية أخرى يؤكد على أن التحول ليس سهلا في الأقاليم والأوطان الكثيرة القبائل والعصائب، التي قل أن تستحكم فيها الدولة، كما يشير إلى عامل العصبية بقوله[2]: " لأن الدولة بالحقيقة الفاعلة في مادة العمران إنما هي العصبية والشوكة، وهي مستمرة على أشخاص الدولة فإذا ذهبت تلك العصبية ودفعتها عصبية أخرى مؤثرة في العمران ذهب أهل الشوكة بأجمعهم وعظم الخلل.

في حين اتجه رأي "أدام سميث" في معرض تفسيره للتغير ودوافعه إلى التأكيد على الفائدة هي التي تدفع الناس إلى الحركة التي ينجم عنها التغير – والذي يعني حسب نظره تبدل الشيء عن حاله، أي تحول –، والمجتمع على حد تعبيره كيان متحول ومتحرك، ويسعى في إطاره الأفراد إلى تحسين نوعية العمل باستمرار، وكسر

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، دار القلم بيروت لبنان، الطبعة الحادية عشر 1413 – 1992، ص 376.

[2] ابن خلدون، المقدمة، دار القلم،(مرجع سابق)، ص 164.

النمطية في الحياة من خلال نقد الذات التي تسمح بالتجديد الذي يؤدي إلى التحول، ويتطلب ذلك إرادة في التغير، ونشاط واعي، وقرار داخلي يبتدئ بالتشفير في اللاشعور وينتهي بالوعي فيؤول إلى كسر النمطية[1]، فمعيار تصنيف التغير هو إيجابيته ومساهمته في التقدم أو سلبيته ومساهمته في التراجع، وثمة أهمية من وراء تقييم عمليات التغير فهي كفيلة بتصنيف أنواعه ومراتبه، والاطلاع على أنواعه يفيد في تفسير الجوانب التي مثلت مسرحا للتحول، والتعرف على المجالات الأكثر تعرضا للتغير والتي تكون قابلية التغير فيها أكبر من غيرها.

نظريات التغير:

تطرقت مختلف النظريات إلى شرح التغير باختلاف مجالاته، وقد تباينت في توضيح آلياته ومراحله، كما تباينت من حيث عوامله ودوافعه، وساهمت بذلك في إثراء الدراسات النظرية حول التغير، ومن بين النظريات المشهورة ما يلي:

1 – النظريات الخيالية: أو ما اصطلح عليه بنظريات "سفر الرؤية" نسبة لرجال الدين المسيحيين واليهود، والتي ترجع التغير الاجتماعي إلى حركة المجتمع في اتجاه غايات ونظام عادل ونقي، تكون فيه المبادئ الدينية هي المحددة للتغير واتجاهاته. وفي نظر "كونت" فإن المجتمع مر بمراحل ثلاث:

أ) المرحلة الدينية الحربية التي اعتمدت على الخوارق، والعمليات الحربية في تحقيق أهدافها.

ب) المرحلة الميتافيزيقية والقضائية، وهي المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الدينية الحربية والعلمية الصناعية.

[1] – سعاد جبر سعيد، سيكولوجية التغير في حياة الأفراد والمجتمعات، مرجع سابق، ص 6.

ت) المرحلة العلمية والصناعية حيث حل التفكير المادي محل التفكير الديني، وانتقل التنظيم الاجتماعي من الاعتماد على الحروب إلى الاعتماد على الإنتاج الاقتصادي.

غير أننا يمكن أن نكتشف الخلل الذي يدعوا إلى تجنب تعميم النظرية، حيث أن المجتمعات البشرية لا تشترك في تغيرها في هذه المراحل، حيث نلاحظ أن كثيرا من المجتمعات لا تمر بهذه المراحل خاصة المجتمعات البدائية، مما يجعل هذه النظرية حبيسة التصورات الدينية المسيحية واليهودية، وهي أقرب للتنظير لمجتمعاتها منها إلى المجتمعات الإنسانية، ويمكن للمجتمعات أن تنتقل في الاتجاه العكسي أي الانتقال إلى المرحلة الدينية التي يمثل فيها الدين أساسا في عمليات التغير ويضبطه، وذلك ما نشاهده في بعض المجتمعات التي تعتبر متطورة ماديا وعلميا وصناعيا بينما تتخذ النظم الدينية منهجا لتسيير عمليات النمو والتغير وهذا ما يجعل اختيار هذه النظرية في دراسة التغير محدودا وغير متكامل في الاطلاع على مراحل التغير واتجاهاته، كما أن عملية التغير يمكن أن تتضمن مختلف الموضوعات التي أتت بها النظرية في مرحلة واحدة مثل ما شهدته الجزائر من تغيرات في مجالات متعددة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، كما يمكن أن يكون التغير محدودا.

2 – النظريات التطورية: تبنت العلوم الاجتماعية فكرة تتابع التطورات في الحياة الاجتماعية، تماشيا مع النزعة التطورية الاجتماعية التي يمثلها كل من "دارون وسبنسر ومين" والتي امتد تأثيرها على التفكير الأنثروبولوجي، وملخصها أن التطور الاجتماعي يسير من البساطة إلى التعقيد والتركيب وأن المجتمعات التقليدية تميل لأن تصبح مجتمعات صناعية ذات العلاقات الآلية واللاشخصية، ويشير التغير إلى كل التحولات التي تحدث في البناء والعلاقات الاجتماعية دون تحديد اتجاه هذا التغير، حسب رواد النظرية التطورية التي تجعل التطور مبدءا يلازم المجتمعات،

وهو مستمر مثلما ذهب إليه "هربرت سبنسر"، وهم يؤكدون انتقال المجتمعات البدائية من البساطة إلى التركيب أو من التجانس إلى الاتجانس، والتطور عند "دارون" بالنسبة إلى الكائن الحي مشابه للتطور الاجتماعي الذي يكون من خلال الانتشار الثقافي والتباين والتكامل والتعميم كما ذهب إلى ذلك "بارسونز".

وقد ثبت بطلانها في العلوم الإنسانية والاجتماعية، رغم أنها ذات فائدة كبيرة في الأبحاث الطبيعية، ذلك أن التطور الذي تشرحه لا يؤدي بالضرورة إلى العلاقات الآلية واللاشخصية، فنجد على سبيل المثال المجتمع الأمريكي والياباني اللذان يشهدان تطورات مادية هائلة ومرموقة يتميزان بدرجة من التدين التي تفوق ربما مجتمعات أخرى، وهذا ما يجعلنا نتحفظ على اختبار هذه النظرية في دراسة مسار التغير في الجزائر.

3 – النظريات الدائرية: تقر هذه النظريات بمبدأ التذبذب في التغير، في الاتجاه الايجابي والسلبي ومن رواد هذه النظرية "توينبي" في كتابه دراسة التاريخ، و"سوركن" في كتابه الديناميكا والثقافة والذي ميز فيه عدة أنواع من التغير، منها: تغيرات فريدة في الزمان والمكان – متكررة – غير خطية – متأرجحة – حلزونية – فرعية.

أما تصنيفه للثقافات فيرجع إلى المعطيات الحسية والاهتمامات الروحية ويكون ذلك في أنماط ثلاث، تكون نمطا دائريا تتناوب فيه في السيطرة على المجتمع، وهي: الثقافة الحسية – التصورية ذات المفاهيم الروحية – المثالية وهي مزيج الثقافتين.

بينما أضاف "ماكس فيبر" على الاتجاه الدائري في تفسير الحركة الاجتماعية الاتجاه المستقيم في تفسير النمو الثقافي، فالبناء الاجتماعي القديم يفقد شرعيته بناء على تولي بناء جديد القيادة ويستقر إلى أن يستبدل بآخر جديد. أما النمو الثقافي فيسير دوما حسب "فيبر" في خط مستقيم في اتجاه تطوري عقلاني ومتوافق داخليا،

كما أشار إلى التغير متعدد العوامل، وبذلك تقر هذه النظرية بتعدد اتجاهات التغير ومظاهره، وهي بذلك أقرب لاستعمالها في دراسة التغير باعتبارها تتضمن احتمالات التغير في الاتجاهات المختلفة، السلبية والإيجابية، التقدم والتخلف..وتنمو فيه الثقافة المادية الحسية أو الروحية أو الصنفين معا، وقد نستعين بتصوراتها لعملية التغير في تفسير المشهد الجزائري المتغير بفعل العوامل المذكورة والمتمثلة أساسا في استبدال النهج الاشتراكي بنظام اقتصاد السوق كمظهر مادي في تأطير عملية التحول الاقتصادي، وكذلك في تفسير تبني المبادئ الدينية الروحية كمشاريع لتنظيم عمليات التغير في الجوانب المختلفة، وقد ترسخ ذلك في الأحزاب الإسلامية والأحزاب التي تتبنى الخيار الثقافي.

بينما نجد أن علم الاجتماع المعاصر انطلق من أسئلة مغايرة لتلك النظريات قصد حل الشمولية التي انطوت عليها ومن هذه الأسئلة: كيف يبدأ التغير؟ ما هي عوامله؟ ماذا تغير؟ هل تم التغير في مستوى السلوك، صفات المجتمع، البناء الاجتماعي، الأنماط الثقافية؟ ما هي ميكانيزمات التغير ومعدلاته الزمنية؟ ما هي نتائجه؟ وهذه الطريقة كفيلة بالإطلاع على التغير الاجتماعي وارتباطه بالعوامل المختلفة، ونشير هنا إلى أهمية الدراسة الاجتماعية للتحولات التي شهدتها الجزائر بين 1990 و2000، باعتبار أن المجتمع احتضن عمليات تغير متنوعة كان لها أثرا واضحا في تغير نمط الحياة الاجتماعية، بغض النظر عن كونه منتجا لهذا التغير أو مستوعبا له، وبدون اتخاذ الأحكام المسبقة حول إيجابيته أو سلبيته ودور الصراع في حسم اتجاهاته.

ومن جهة أخرى ترجع بعض النظريات عوامل التغير إلى الأبنية الاقتصادية الدنيا مثلما ادعت الماركسية – النظرية الاقتصادية – أو إلى الأفكار والتصورات الدافعة للتغير الاجتماعي– النظرية التصورية – أو إلى التطور التكنولوجي –

النظرية التكنولوجية – أو على الصراع الاجتماعي كعامل تغير – نظرية الصراع – أو إلى ضرورة التكيف مع الأوضاع الجديدة وتخفيف حدة التوتر من خلال التغير – نظريات تخفيف حدة التوتر[1]، وتلتزم هذه النظريات بتفسير التحولات المختلفة من زاوية واحدة، بينما الملاحظ في عمليات التغير التي عرفتها الجزائر في الفترة المذكورة أنها كانت متشعبة ومتعددة الأوجه، وتضمنت تغيرات سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، تقنية وتعديلات في الدستور ونظم الجباية وقوانين الإعلام والتجارة وغيرها.

و التغير هو البحث عن قوانين التحول والانتقال من وضع إلى آخر دون الاعتماد على التوجيه القيمي مثل وصف التحول بالتقدم أو التطور أو التحديث أو العصرنة والتنمية، فالتقدم هو عملية تحول من وضع إلى آخر في الاتجاه الإيجابي، أما التنمية فتتعلق باستعمال الوسائل والطرق المختلفة لتحسين المستوى الاقتصادي الاجتماعي والثقافي، كما جاء في تعريف الأمم المتحدة لمفهوم التنمية[2]، وتتعلق التنمية بكافة القطاعات فهي شاملة، كما أن التحديث حسب " ألبرت مور Albert more " يتضمن بالضرورة إدخال تحول شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، بينما النمو هو عملية تدريجية مستمرة ذات طبيعة تراكمية تتضمن الجانب الكيفي والكمي.

كما أشار " فريدمان ونلسن Fredman et Nilson " إلى أن التغير الاجتماعي عبارة عن الفعل الحركي الذي يتغير وفق الأهداف ويؤثر في البناء الاجتماعي والوظيفي، وعرفه نلسن على أنه التحول والتبدل الذي يحدث في البناء

---

[1] – إس– س– دوب، ترجمة الدكتور عبد الهادي الجوهري وآخرون، التغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 71 إلى 92.

[2] – الدسوقي عبده إبراهيم، التغير الاجتماعي والوعي الطبقي، مرجع سابق، ص 29، 30.

الاجتماعي حتى يجعله يحافظ على استمراره واستقراره، بينما عرفه فريدمان على أنه التحول غير المتكرر الذي يحدث في أنماط السلوك، بينما أشار " لابيير La piere " إلى أنه ينتج من الحركة المادية أو الحتمية للمجتمع وانتقاله من مرحلة إلى أخرى.

في حين ذهب " أوجبرن Ogbern " إلى القول بأنه يحدث في الثقافة المادية وهو أسرع من التغير الذي يحدث في الثقافة الامادية مما يؤدي إلى حدوث ما يسمى بالفجوة الثقافية، وأشار "ولبرت مور" بأن التحولات التي حدثت في الآونة الأخيرة هي تغيرات بسبب مظاهر الحياة المختلفة وقد صاحبت التقدم التكنولوجي وتفوق كل التغيرات التي وقعت في الآونة الأخيرة.[1]

والتغير الاجتماعي تحول رئيسي في البنية الاجتماعية، والتغيرات قصيرة الأجل مثل التغير في معدل العمالة لا ينتج عنها تغير اجتماعي، وانتخاب حكومة جديدة لا يعد نغيرا اجتماعيا، لكن استبدال حكومة منتخبة بأخرى دكتاتورية تحدث تغيرا اجتماعيا، ومن المنظور الاجتماعي يوجد أربعة أنواع أساسية للتغير:

- تغير عدد الوظائف والأدوار الاجتماعية ونوعيتها.
- تغير يحدث في الالتزامات أو المهام التي تتعلق بالوظائف، مثل انتقال تعليم الأبناء وتربيتهم من الآباء إلى مؤسسات متخصصة في ذلك.
- والنوعان السابقان يؤديان إلى تغير ثالث يتعلق بالطرق الحديثة لتنظيم النشاطات الاجتماعية، مثل إنشاء مؤسسات التربية والتعليم المتخصصة.
- تغير يتعلق بإعادة توزيع الإمكانات والعائد منها كالسلطة والتعليم والدخل[2]، مثل ما حدث في الجزائر بعد إقرار التعددية حيث تم تقاسم السلطة بين

---

[1] – الدسوقي عبده إبراهيم، مرجع سابق، ص 41.

[2] – مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الموسوعة العربية العالمية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1996، الجزء 07، ص 46.

الأحزاب الفائزة في الانتخابات، وظهور التحالف والائتلافات الحزبية، وفتح قطاعات أساسية لاستثمارات الخواص، مثل الصناعات الصغيرة وقطاع الخدمات والأشغال العمومية.

وفي بعض الأحيان يحدث التغير تدريجيا في المجتمع، وفي أحيان أخرى يكون فجائيا مثل ما يحدث في الثورات، كما يحدث نتيجة التخطيط وقد يكون متعمدا ودون تعمد، وتختلف معدلات التغير واتجاهاته من مجتمع إلى آخر.

ومقاومة التغير شيئ يتعذر اجتنابه، ويصاحب التغير مطالب بتغيير القوانين لأنها أصبحت مكبلة لعملياته، ويمكن تمييز هذه الفكرة من خلال التحولات التي عرفتها الجزائر بين 1990 و 2000 والتي صاحبتها عمليات تغيير واسعة للقوانين والهياكل الإدارية لتسهيل عمليات الانتقال التدريجي من الأوضاع القانونية والإدارية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية السابقة إلى أوضاع جديدة تستجيب لحاجات البلاد والمواطن والتنمية الشاملة، والقضاء على بؤر الفساد والتخلف والمشاكل المعيقة للنمو الطبيعي والسير الحسن لمشاريع التنمية والتحديث والتطوير والتجديد، ويكون ذلك بتكامل جوانب التغير وميادينه، وليس مثل ما ذهب إليه بعض المفكرين أمثال المفكر الألماني ماركس من أن أساس عمليات التغير في المجتمعات والنظم هو الاقتصاد بصفته المحرك الأساسي لعمليات التغير.

مفهوم التحول

يستعمل التحول عند علماء الأحياء لوصف التغيرات في الشكل والمظهر التي تتعرض لها الحيوانات من طور النمو إلى طور النضج والبلوغ، وتشابه في ذلك أطوار نمو الإنسان المختلفة[1]، وبالطبع يتعرض لها الإنسان أيضا.

في حين طرح "ابن خلون"وجها آخر للتحول ويتعلق بالتحولات التي تمر بها المجتمعات التي عاصرها، وذلك بالتحول والانتقال من حياة البداوة إلى التحضر وتكوين الدولة، وسيادة الأسر الحاكمة وسلوك المحكوم نحو الحاكم، وتحول العصبية من قبلية إلى عصبية الأسر الحاكمة وتحول مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية في كل مرحلة من مراحل حياة الدولة، كما تتحدد أولويات الدولة وتتحول في كل مرحلة وفق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها[2]، وفي عرضه لنشاطات الرعية يشير ابن خلدون إلى التحول والتغير الذي يصيب الصنائع والعمران وسياسة الدولة في المراحل المختلفة من حياتها – النشأة، القوة، الضعف –، وتلك إشارة كافية على أن التحول يصيب كل مظاهر الحياة بما فيها طبائع وعادات الناس والثبات على مظهر مستقر في الحياة الاجتماعية والثقافية لا مكان له في عالم متحول وسريع التغير.

أما من الناحية الأنثروبولوجية فقد أشارت " مارغريت ميد " في كتابها التغير التقني والثقافي سنة 1955 صفحة 282 إلى أن هناك تغير جزئي يحدث في بعض جوانب المجتمع وكلي يحدث في معظم جوانبه[3]، وذلك يدل على التغير قد يكون شاملا كما يمكنه أن يكون في بعض مجالات الحياة، والتغير الشامل يمكنه أن يمثل

---

[1] – مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الموسوعة العربية العالمية، الجزء 06، ص 138.

[2] – راجع في هذا الباب عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، دار القلم بيروت– مرجع سابق، ص 376.

[3] – عن كتاب / الدسوقي إبراهيم، التغير الاجتماعي والوعي الطبقي، مرجع سابق، ص 42.

تحولا أو انحرافا عن مظاهر الحياة السابقة من خلال تبني التنظيم والبناء الملائم في مظاهر الحياة الجديدة.

ومهما كان تبرير حقيقة ومراحل التحول فإنه يعبر عن التبدل في الوضع الذي يعيشه المجتمع سواء بالسلب أو الإيجاب بما يساهم في تراكم مظاهره وتبدلها من حين لآخر تحت تأثير العامل الزمني والمحيط والمجتمع والمؤثرات الظرفية مثل: الإمكانيات العلمية والتقنية والمادية، وكذلك الأوضاع الاقتصادية والأمنية والثقافية والدينية وغيرها، وترسخ مظاهر التحول كتجارب تكسب المجتمع خبرة في التعامل مع القضايا المختلفة، فالمجتمعات العربية بتحولاتها المتعاقبة في فترات زمنية متباينة تراكمت لديها قيم ومبادئ وتقاليد وأعراف مثلت المحددات الأساسية التي تقاس بها كل مظاهر التحول الجديدة.

والتحول أيضا يقتضي ضمنا حدوث تغيرات بمرور الزمن، وعلى ذلك يمكن اعتبار العولمة هي التحول الرئيسي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وليست شيئا حدث الآن، بل هي مجموعة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية التي تواصل تكونها في العالم، حيث مارست هذه العمليات العالمية تأثيرا على ما هو محلي بطرق أضعفت قدرات الأفراد والجماعات والمجتمعات على صياغة أساليب حياتهم، كما تنامت عمليات مقاومة التحول في اتجاه النظام العالمي الجديد[1]، والتي يمكن تفسير ظهورها في العالم العربي حسب رأيي في تنامي التيارات الإسلامية المحافظة والرافضة للاندماج والانسياق وراء مظاهر ومبادئ العولمة.

[1] ديفيد س. ثورنس، كيف تتحول المدن – ترجمة أحمد رمو– منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق 2009، ص 4 و5.

كما ذهبت الدكتورة "دلال ملحس استيتية" إلى أن التحول يحدث في البناء الاجتماعي والأدوار الاجتماعية، وفي النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن، ولما كانت ظواهر المجتمع مترابطة ومتساندة فإن أي تغير يحدث في جانب من جوانب الحياة يقابله تغيرات أخرى في كافة الجوانب وبدرجات متفاوتة، ولا يقتصر على جانب واحد دون آخر، وحينما يبدأ يصعب إيقافه، كما أن مصادر التغير تنقسم إلى نوعين: مصدر داخلي ويكون نتيجة التفاعل الداخلي، ومصدر خارجي يأتي نتيجة تفاعل واتصال المجتمع بمجتمعات أخرى، كما تحدد آلياته بـ:

1 – الاختراع والاكتشاف: تدفع الحاجات المختلفة إلى الاختراعات والاكتشافات التي تؤدي إلى تغيرات ثقافية،فتظهر القوانين والنظريات، واكتشاف عناصر الطبيعة والآلات والوسائل التي تساهم في التغير الاجتماعي.

2 – الذكاء والبيئة الثقافية: إن البيئة الثقافية تساعد على نمو الذكاء الذي يؤدي إلى الاختراعات.

3 – الانتشار والاكتشاف يتم تعميمه ليؤدي إلى تغير اجتماعي بفعل قبول المخترعات واحتضان الثقافة والمجتمع لها.

والتحول الاجتماعي عند "أرنولد Arnold " يشير إلى نمط العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية في وضع معين، يطرأ عليها اختلاف خلال فترة من الزمن[1].

[1] – عن كتاب/ دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، مرجع سابق، ص 23 و27.

ويعتبر " جيرث وميلز Gerth et Mills " أن التحول يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن[1].

والتحول في أبسط صوره ينحصر في أن عددا كبيرا من الأشخاص يؤدون جهودا تختلف عن تلك التي كان آباؤهم يؤدونها في وقت معين، وهناك اختلاف بين المجتمعات في عوامل التغير وسرعته وأشكاله.

كما أن التحول يتم بفعل الاختلاف حول أنماط الحياة المقبولة، سواء كان هذا الاختلاف راجعا إلى التغير في الظروف الجغرافية أو في الإمكانيات الثقافية أو التكوين السكاني أو في الإيديولوجية أو نتيجة الانتشار والاختراع داخل الجماعة[2].

كما أن تعاريف التحول تجمع على أنه يطرأ على البناء الاجتماعي والثقافي، ويتعلق بوظائف الأفراد ومكاناتهم وأدوارهم في زمن محدد، غير أن التحول يتم حسب دلالة الكلمة بتغير كبير في المظهر القديم، وهو على ذلك يرتبط بدرجة أكبر بالمظهر الجديد وبدرجة أقل بالمظهر القديم، أي بمعدل انحراف يكون في صالح القيمة الجديدة للمظهر المتغير.

بناء التحول الاجتماعي:

يخلص 'كلود ليفي ستروس' إلى أن الرؤى التطورية والوظيفية التي أشار إليها ماركس لا زالت تثير جانبا من الجدل، حيث يفيد ماركس بأن البنيات الفوقية والتحتية في المجتمع تشتمل على مستويات عديدة، وأن هناك أنماط شتى من

---

[1] – عن كتاب /أحمد النكلاوي، التغير والبناء الاجتماعي دراسة نظرية ميدانية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1968، ص 6.

[2] – مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة 1977، ص 188.

التحولات التي تحدث عند الانتقال من مستوى إلى آخر، ومن ذلك يمكن التمييز بين أنواع من المجتمعات حسب قوانين التحول، كما يمكن الانتقال بطريق التحول من البنية الاقتصادية إلى البنية القانونية أو إلى بنية الفن أو الدين[1]، على أن لا يكون هذا التحول ميكانيكيا، وعلى ذلك فإن التحول من المنظور الأنثروبولوجي هو بمثابة الحتمية التي تخضع لقوانين المجتمع، حيث تلعب مكوناته وخصائصه وأوضاعه الدور الفاعل في تحقيق التحول وضبط مساره واتجاهه، فالتحول من المجتمع الديني إلى المجتمع القانوني لا يتم مباشرة بل يتخذ أوجها متعددة حتى يستقر على الوجه النهائي، كما أن مكونات المجتمع تشترك في تحقيق التحول الذي يعد مطلبا أساسيا في تلبية الحاجات المختلفة، ونجد أن الأسرة مثلا تعتبر مصدرا مهما لتلبية حاجات الأفراد وتلبيتها، ومن ذلك الحاجات النفسية والاجتماعية، كما تبرز العلاقة واضحة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى لتلبية هذه الحاجات وإشباعها[2].

وباعتبار أن الدلالة اللغوية للتغير والتحول تجتمع في كثير من المعاني ويمكنهما أن يمثلان مرادفان، فإننا يمكن أن نستعمل أحدهما للدلالة على الآخر، غير أننا نميز من ناحية المفهوم أن التحول في الظواهر هو انحراف كبير عن ما كانت عليه في السابق وقد يتعلق بتغيرات كثيرة أدت إليه، بينما التغير يتعلق بتبدل المظهر نفسه لكن مع الحفاظ على خصائصه ومميزاته، ويمكن على ذلك أن نقول أن الشيئ تغير، لكنه هو ذاته مع تغير لحق به، بينما تحول الشيئ، فإنه تبدل وتغير كلية عن المظهر القديم بما يصعب الربط بين شكله القديم وشكله الجديد.

---

[1] – محمد بن حمودة، الأنثروبولوجيا البنيوية من خلال أبحاث لفي ستروس، دار محمد علي الحامي للنشر، صفاقس تونس، الطبعة الأولى ماي 1987، ص 92.

[2] – أحمد بن نعمان، نفسية الشعب الجزائري– دراسة في الأنثروبولوجيا النفسية، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع 1994، ص 49.

وهناك كثير من الباحثين في الحقول الاجتماعية يستعملون التحول الاجتماعي للتعبير عن التغير الاجتماعي، مثل "عدلي عبد الله قحطان" في كتابه "في التغير الاجتماعي"، حيث يطرق موضوع التغير على أنه تحول وذلك في موضوع تحول المجتمعات من الشكل البسيط إلى الشكل المعقد، كما أنه يعرض فكرة التطور الاجتماعي وفق افتراضين، الأول: يفسر التطور الاجتماعي على أنه مستمر مثله مثل التطور البيولوجي[1]، في حين أن التطور البيولوجي يقوم على تغيرات متعددة في الملامح والشكل والوزن والأجهزة، تؤدي مجتمعة إلى تحول في قدرة الكائن الحي ووظائفه، فمرحلة الولادة تحمل صفات وخصائص محددة تتغير ليتحول الكائن الحي إلى مهام ووظائف مغايرة للتي كان يقوم بها تبعا لنوع التغير ومستواه ودرجته، والثاني: أن ميكانيزمات التطور الاجتماعي هي نفسها ميكانيزمات التطور البيولوجي، وتتحول المجتمعات من الطابع التقليدي إلى المعقد، وكما يشير إلى ذلك "دور كايم" في تقسيم العمل الاجتماعي فإن من خصائص تحول المجتمع من البدائية إلى التعقيد، هو انتقال المجتمعات من الطابع البدائي الذي يندر فيه تقسيم العمل إلى الطابع المعقد، القائم على تخصيص وتقاسم الأعمال.

في نهاية القرن الثامن عشر ميز 'ك. بيشر' 'K. Bucher' في دراساته لتاريخ الاقتصاد السياسي وتحوله مجالات متنوعة منها الاقتصاد المنزلي المغلق، الاقتصاد المدني المتعلق بالمدينة، ثم الاقتصاد الوطني الذي يمثل قاعدة للاقتصاد العالمي، وفي كل مرحلة من مراحل تحول النمو الاقتصادي وتطوره هناك تقسيم خاص للعمل يميز كل نوع عن الآخر. كما أن التحول في مجال الحقوق والقوانين انتقل من تحديد الشروط الفردية إلى علاقة التعاقد، ومن المسؤولية الجماعية إلى المسؤولية الفردية،

[1] – عدلي علي أبو طاحون، في التغير الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الأزارطة الإسكندرية 1997، ص80.

ومن الثأر الفردي إلى الثأر الجماعي، ومن قانون الفرد إلى اجتماعية القانون، والتحول في التنظيم السياسي من سلطة العائلة إلى سلطة الدولة، ومن الحكم الانتقالي والمؤقت إلى جهاز الحكم المستقر والدائم، من الدين إلى العادات، كما أسهب 'دوركايم Durkheim' 1893 في الحديث عن تقسيم العمل الاجتماعي والتحول الذي يطرأ عليه بفعل النمو والتطور وتغير ظروف ووسائل العمل[1]، في حين ركز 'ف. باريتو V. Pareto' على إعادة إنتاج النماذج الاجتماعية في عملية التحول بوجه مغاير وذلك في تحول الحكم وأنظمته، إذ يمكن للصفوة والجماعات الضاغطة والحركات الاجتماعية أن تؤدي دورها في توجيه الحكم، لكن الصفوة أو النخبة المتكونة من مجموعة أشخاص هي التي تسير وتقرر نموذجه سواء تعلق الأمر بالحكم الديمقراطي أو الحكم الأرستقراطي، والتحول في نظام الحكم إنما يقوم أساسا في الأنظمة المتباينة على حركة الصفوة وتغير شكل وطريقة وهيكل ممارستها للحكم[2].

تقر نظرية المجتمع الجموعي لـ "سيامن ملفين" بثلاثة عناصر هامة في عملية التحول انطلاقا من الاعتقاد بأن المجتمع القديم كانت له تأثيرات قوية في عملية التحول، وتتحدد كما يلي:

1 – ربط الوصف التاريخي الموجه للبناء الاجتماعي المعاصر

2 – التأكيد على التأثيرات النفسية لهذا البناء

3 – التنبؤ بالسلوك الفردي الناتج عن ذلك

[1] J. Baechler et autre, sous la direction de Raymond Boudon, Traité de sociologie, 1ère édition, P.U.F 1992. P 316.
[2] Ibid. P 325.

وهي عبارة عن افتراضات يمكن اختبارها من خلال متغيرات متشابكة تقوم على ربط العناصر السابقة بعضها ببعض، ورغم نقائص وعيوب هذه النظرية إلا أنها ذات فائدة في فهم التحول والتغير، فمن الناحية التاريخية هناك اتجاهات للتغير هي:

- انهيار القرابة كمعيار هام للمكان واتخاذ القرار والزيادة المستمرة في عدم ذكر اسم العائلة أو لقبها في العلاقات الشخصية.
- انهيار الأشكال الاجتماعية التقليدية المتمثلة في النظم الاجتماعية الدينية، وظهور الأشكال الدنيوية والعقلانية الممثلة في الأعراف والقوانين.

وعمليات التحول كان لها أثرها على الجانب الاجتماعي، حيث أدت عمليات التحديث والتطور إلى انحسار النمط الممتد للأسرة العربية في المجتمعات الرعوية والزراعية، بفعل البيئة الصناعية والحياة الحضرية، حيث تظهر الأسرة النووية كنمط سائد في المجتمع الصناعي الذي يجعل من الأسرة الممتدة أمرا صعبا بل مستحيلا في ضل الأوضاع الجديدة، كما تشير دراسة قامت بها "كنزة العلوي المراني" حول الأسرة المغربية، حيث ذكرت في مقالها أن الأسرة المغربية متحولة ومتغيرة تضم أنواعا من الأسر الممتدة، والنووية، وأخرى تمثل بقايا الأسرة الممتدة والنووية، وأشكالا أخرى يصعب تسميتها[1].

وقد حدد "مالتيس" أهم عوامل التحول الاجتماعي، فقد درس التحولات السكانية والنمو الديمغرافي، وبين ما لها من تأثير على تحول المدن والدول، وكذلك على نظم الإنتاج والغذاء واستقرار الأوضاع، كما ميز "دور كايم" تأثير العوامل الديموغرافية على الجوانب الاقتصادية والثقافية، وكذلك دور التحولات التقنية والعلمية في تغير

[1] كنزة العلوي المراني، الثابت والمتغير في بنية الأسرة العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، العدد الثاني 1987، ص 356 إلى 367.

شروط العمل والاستهلاك، ولها أيضا نتائج مباشرة على الممارسات الثقافية والقيم والإديولوجيا التي تمثل عوامل تسوية أو صراع، كما تعمل على مضاعفة التغير الاجتماعي[1].

بناء التحول الاجتماعي الثقافي:

يقوم مبدأ التحول على جملة من العناصر التي تجعله يختلف عن مقاييس التبدل أو التغير، فالتحول من مرحلة إلى أخرى يكون باختلاف المرحلة الأولى عن الثانية في كثير من المميزات والخصائص الاجتماعية والثقافية، أي أغلبها، وليس في بعضها مما يمكن تسميته تغيرا أو تغيرات، كما أن عامل الزمن له وزنه في تحقيق التحول وفي تمييز استقراره أو استمراره وكذلك في معرفة مدته، والنشاط الثقافي والاجتماعي لا يمكن تفسيره إلا من خلال امتداده الزماني الذي يحيلنا على تراكم العوامل المكونة له في أوقات مختلفة، ويحيلنا دور عامل الزمن إلى أهمية الفاعل الاجتماعي والمكان وتركيب التحول أو إمكانية تجزئته إلى جملة التغيرات التي تساندت في تشكيل التحول، فالمجتمع في حركة مستمرة كيفما كان نوعها واتجاهها، لكن طبيعتها تتحدد بحجم مكوناته وطبيعة نظمه وثقافته الباعثة على التحول أو الداعمة للاستقرار ومقاومة التحول، كما أن طبيعة الحركة والتحول تكون على ضوء حجم المؤثرات والوسائل المستعملة في ذلك.

أما المكان فإنه العامل الذي يجمع ويقرب بين تفاعل هذه المعطيات، فيحتضنها ويكون مسرحا لها، وقد يكون له التأثير المتميز في اختلاف أنماط التحول من منطقة إلى أخرى، كما أن التحول يتم بمظاهر وصور وأنماط تفاعل جديدة تتركب من جملة تغيرات في مستويات ومناحي الحياة تبرر صيغ الانتقال والتحول

---

[1] بولس الخوري، العالم العربي والتحول الاجتماعي والثقافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان، ص 69.

من مظهر إلى آخر، فالتحول مثلا في الجزائر في المجال السياسي حدث بفعل تحول مسار المعارضة في الجزائر من المعارضة السياسية السلمية إلى معارضة سياسية مسلحة وقادتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد فوزها في الانتخابات المحلية، ثم توقيف المسار الانتخابي وإلغاء نتائج الانتخابات، حيث تبنت فكرة تكفير الخصوم السياسيين، وكان موقف السلطة قويا باستئصال الحزب من الخارطة السياسية لأنها رأت بأن مناضلي هذا الحزب رددوا المفردات الثقافية والفكرية التي ولدت في مناخ ثقافي وفكري مغاير جغرافيا وفكريا وسياسيا واجتماعيا[1]، وبذلك يحاولون نقل تجارب دول أخرى في صراع مع الحركات الإسلامية مثل تجربة مصر مع تيار الإخوان المسلمين.

إن إدراك التحول لا يتم بمقارنة ميادين التحول بالأنماط المثلى في المجتمعات الأخرى، وإنما بمقارنة أنماط التحول بالوضعيات السابقة له، لأن التحكم في التحول ليس في متناول من يحققه فهو أشبه بالعملية الآلية ولكنه متجدد باستمرار ينتج أنماط سلوك وتنظيم وتفاعل وتغير جديدة، وذلك وفق حجم القوة الدافعة إليه.

والتحول الاجتماعي والثقافي بالمفهوم الواسع يتضمن كل مظاهر النشاط الفردي والجماعي في الميدان الاجتماعي والثقافي بدءا بالتحول في نمط التفكير وصولا إلى مظاهر التغيير المادي، فالتحول قد يكون في مجرى تصورات الأفراد والجماعات قبل أن يتجسد في تبني نظام سياسي أو إيديولوجية ما أو إتباع مظاهر ثقافية أو اقتصادية معينة، ولم أجد مثالا أقرب من آلة التصوير أو العرض السينمائي التي تعرض 24 صورة في الثانية أشبه به حقيقة التحول، الذي يتم

[1] مجموعة باحثين، الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996، ص 97.

بتحولات فرعية كثيرة اجتمعت لتكون مفهوم التحول الذي يمكن أن يعرفه أو يدركه عامة الناس في آخر وأبسط صوره.

ويجب أن تؤطر الثقافة التقليدية التحول وتحتضنه وتحافظ على صلته بالهوية والتاريخ والانتماء، ولا تتركه ينسلخ لصالح مظاهر الغزو والاقتباس وتبني النماذج الدخيلة واعتمادها، كما لا يجب أن تمثل عائقا أمامه، من خلال رفض واستبعاد أشكاله أو مواجهتها وتهميشها، وفي المجتمعات العربية مثلت الثقافة التقليدية درعا أمام تأثير الثقافات الأجنبية، حيث تباينت درجات التأثير من مجتمع إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، كما أن مجالات التحول الاجتماعي والثقافي تؤثر على مكونات المجتمع بصيغ متباينة.

إن نهاية العالم يعتقد أنها من صالح العالم الجد مصنع الذي يمتلك ناصية التكنولوجيا ونظم التسيير والبنية الاجتماعية الملائمة، والتي يتم من خلالها اعتماد المعيار الاقتصادي منطلقا لتجسيد هذه النهاية مع استبعاد الشق الثقافي وتجاهله في تأطير العالم غير المصنع وتحييد العناصر الجانحة التي تقف في وجه تحقيق هذه النهاية ومنها الإسلام، والتمايز الثقافي والمشاكل الديمغرافية، ومشاكل التنمية[1].

إن محاولة غرس النظم الغربية منذ الثورة الفرنسية نتج عنها تمزق اجتماعي وانفصام ثقافي حسب الدكتور عروس الزبير، مما أدى إلى مقاومة التغيير والتحول وفق مبادئ هذه النظم الذي تجسد في الحركات القومية والدينية المعارضة، والتي

[1] – عبد الله شريط، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص57.

تنبذ الأفكار والقيم التي تمزق المجتمع والتي تم غرسها من قبل المستعمر[1]، والتي لا تميز بين الدولة ككيان، والنظام السياسي الذي يسهر على تسيير مصالح الدولة والمواطن، والذي يفترض أن يعكس تطلعات الشعب، وبذلك تعتبر الدولة كيان ثابت قد يتميز بنظم سياسية متباينة، فالدولة لها دستورها ومبادئها وثوابتها التي لا تتغير بتغير السلطة السياسية.

والجزائر من خلا ل الدستور المعتمد حددت التوجه العام للدولة من خلال الفصل في المبادئ والثوابت التي تبقى بمعزل عن كل تحول مستقبلي، ويتجلى ذلك بوضوح في ما سماه الدكتور عروس الزبير بالنماذج المقترحة في الدستور لهذا الغرض، وتحدد هذه النماذج مبادئ وثوابت الدولة الجزائرية، وتنطلق من الشرعية الثورية التي تعطي للدولة شرعية قيامها على مبدأ التحرر ومقاومة المستعمر الذي عمل على طمس معالم الثقافة الوطنية، ويتجلى هذا في النموذج الأول ومضمونه:

النموذج الأول: كانت ثورة نوفمبر 1954 نقطة تحول فاصلة في تقرير مصير الجزائر، وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهت بها الجزائر مختلف الاعتداءات على ثقافة شعبها، وقيمه، ومقومات شخصيته[2].

كما أن الجزائر حسب النموذج الثاني أرض إسلامية، عربية، مغاربية، متوسطية، إفريقية، وهذا الطرح يحدد هوية الدولة وانتماءها الجغرافي الديني والإقليمي، كما حدده مضمون النموذج الثاني.

---

[1] – حيدر إبراهيم وآخرون، العولمة والتحديات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة مدبولي 1999 مصر، مفهوم المواطنة بين المحلية وعالمية الدين في خطاب الحركة الإسلامية بالجزائر، ص 190 و191.

[2] – دستور 1989 ص4.

النموذج الثاني: الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية، وإفريقية[1].

وقد اتضح من خلال النموذج الثالث أدناه أن الدين الذي تعتمده الدولة هو الإسلام، وبذلك تم الفصل بين الدولة ككيان والدين كمعتقد، والدين هو أحد ثوابت الدولة.

النموذج الثالث: الإسلام دين الدولة[2].

وحمل النموذج الموالي الفصل في اللغة الوطنية والرسمية باعتماد اللغة العربية لذلك الغرض.

النموذج الرابع: اللغة العربية، هي اللغة الوطنية، والرسمية[3].

كما حمل النموذج الخامس دعائم الدولة التي تعتبر الشعب الجزائري أمة، وذلك من خلال امتداده التاريخي، وهذه الأمة موحدة وليست عبارة عن تجمع شعوب، وأهداف الشعب واعية ومتحدة.

النموذج الخامس: الجزائر أمة ليست تجميعا لشعوب شتى، أو خليطا من أعراق متنافرة، إن الأمة هي الشعب نفسه باعتباره كيانا تاريخيا، يقوم في حياته اليومية، وداخل إطار إقليمي محدد، بعمل واع، ينجز فيه جميع مواطنيه مهام مشتركة، من أجل مصير متضامن، ويتقاسمون سويا نفس المحن والآمال[4].

---

[1] – دستور 1989 ص3.

[2] – دستور 1976، المادة الثانية.

[3] – دستور 1976، المادة الثانية.

[4] – ميثاق 1976، ص23.

ويعود النموذج السادس للتأكيد على أن الشعب الجزائري مسلم والإسلام هو من مقومات الشخصية الوطنية عبر التاريخ، كما أن الدين المعتمد على ضوء ذلك هو الإسلام، فالشرعية التاريخية والشرعية الدينية تثبت هوية الشعب.

النموذج السادس: الشعب الجزائري شعب مسلم، والإسلام هو دين الدولة، والإسلام هو أحد المقومات الأساسية لشخصيتنا التاريخية[1].

ويحدد النموذج السابع أحد عناصر الثقافة الوطنية للشعب الجزائري، والمتمثلة في اللغة العربية التي تعبر عن شخصيتنا الوطنية.

النموذج السابع: إن اللغة العربية عنصر للهوية الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر بها عنها[2].

ويؤكد النموذج الثامن في ما يلي خصائص الشعب الجزائري وهويته العربية الإسلامية.

النموذج الثامن: أن الشعب الجزائري شعب عربي مسلم[3].

ويبين النموذج التاسع أنه باعتماد الهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري فإننا لا ننتقص من إسهامات الفتح الإسلامي في تشكيها.

النموذج التاسع: هذا التحديد يتعارض مع كل انتقاص للإسهام السابق في الفتح الإسلامي[1].

---

[1] – ميثاق 1976، ص23.

[2] – ميثاق 1976، ص23.

[3] – ميثاق الجزائر، ص11.

يبرر النموذج العاشر أسباب الانحطاط والتخلف وانتشار الخرافات والشعوذة بما تعرضت له الشعب الجزائري من استعمار، وكذلك بتقهقر الأنظمة الاقتصادية العالمية، ولا يمكن بأي خال تبرير الأوضاع التي عاشها المجتمع بأنها من إنتاجه.

النموذج العاشر: إن ما أصابنا من انحطاط، لا يمكن تفسيره بالأسباب الأخلاقية، بل بالعامل الخارجي، كالغزو الأجنبي، واضمحلال بعض الأنظمة الاقتصادية[2]، هذه العوامل كان لها الدور الحاسم في ما آل إليه وضعنا، لذلك فإن ظهور الخرافات، والشعوذة، وانتشار العقليات التي تعيش على الماضي، ليست من أسباب تلك الوضعية، وإنما هي في الحقيقة من نتاجها.

أما النموذج الحادي عشر فإنه يضع أساليب محاربة التسيب الثقافي والتطبيع مع مظاهره وذلك بمحاربة احتقار اللغة العربية والقيم القومية في أذهان الجزائريين.

النموذج الحادي عشر: إن محاربة التسيب الثقافي، والتطبيع اللذين ساهما في غرس احتقار اللغة العربية والقيم القومية في أمخاخ كثير من الجزائريين واجب[3].

إن المقومات التي يستند إليها الدستور الجزائري هي ثوابت متأصلة في المجتمع الجزائري، ومن الناحية الأنثروبولوجية إنها تحدد مسار التفاعل والتحول وتضبطه كلما ابتعد عنها، فهي بنيات ومقومات ضبط التفاعل والتحول التي يفترض

---

[1] – ميثاق الجزائر، ص11.

[2] – ميثاق 1976، ص26.

[3] – ميثاق الجزائر، ص39.

الرجوع إليها في أي مشروع اجتماعي وثقافي، مهما كانت طبيعته، بل هذه البنود هي ثوابت متأصلة في المجتمع ولا يفترض تأطيرها بالقوانين الملزمة.

وبعد إقرار التعددية السياسية أصبحت بعض هذه النماذج محل معارضة من قبل التشكيلات السياسية، التي رأت في بند اللغة العربية متعارضا مع التنوع اللهجي في الجزائر، الذي يقر بوجود الأمازيغية لغة متداولة في بعض مناطق الوطن، وأن الثقافة العربية لا تعني احتواءها للثقافة الأمازيغية، والدعوة إلى تغيير هذه البنود حملتها تشكيلات سياسية وطنية، مثل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب جبهة القوى الاشتراكية، وهما الحزبين القبائليين المنتشران في منطقة القبائل ويقودان حملة المعارضة السياسية في هذا الاتجاه، كما أن الجبهة الإسلامية رأت في نماذج اعتماد الإسلام دينا للدولة انتقاصا لقدرته في تنظيم وتسيير وقيادة عمليات البناء واعتماده نظاما ومنهجا، وأنه بذلك دين ونظام، والعودة إلى النظام الإسلامي ضرورة وحقيقة تتوافق مع ثوابت الأمة، وبذلك مثلت بعض هذه النماذج بؤر صراع بين الدولة والنظام الحاكم الذي يسير مصالحها من جهة وبين هذه التشكيلات السياسية من جهة أخرى، كما اتخذ الصراع اللغوي أشكالا عديدة من بينها منابر الإعلام، وكانت نظرة التيار العربي إلى الأمازيغية على أنها لم تشكل يوما عقبة أمام التنوع والثراء اللهجي والثقافي، وحقيقة الأمر أن فرنسا تدعم اللغة الأمازيغية من خلال تصريحات المسؤولين الفرنسيين في أكثر من مناسبة وبشكل رسمي[1]، ليس لحساب الأمازيغية وإنما لصالح تدخلها في الشأن اللغوي الثقافي الجزائري والدفاع من وراءها على مكاسب الفرانكوفونية.

[1] – راجع مقال عمر زاوي، الأمازيغيون عملاء الغرب التنصيري أم ضحايا لسلطة الجنرالات، جريدة الرأي ليوم 08 جوان 2002، الجزائر.

إن الأصول التاريخية والجذور الثقافية للمجتمع الجزائري ليست مكبلة لتطوره وتحوله نحو الأفضل، بل هي مرجع لعمليات البناء والتشييد والطابع الذي تختص به عن باقي المجتمعات، والثراء والتنوع الثقافي بالإضافة إلى تعدد المشاريع السياسية هو ضرورة ملحة في احتواء الخلافات المستقبلية والاتفاق حول رؤية موحدة تأخذ بعين الاعتبار خصائص ومميزات المجتمع والتنوع الثقافي اللهجي، وتترك مبادئ الدولة وثوابتها بعيدا عن الجدل السياسي والصراع، كما تتيح الفرصة لمكونات الطبقة السياسية لاعتماد مشاريعها من خلال صناديق الاقتراع، والحاجة إلى التحول نحو هذا الوضع ضرورية لامتصاص التباين الكبير في الطرح السياسي، الذي تتباين فيه المشاريع الاجتماعية بقوة نظرا لتباين الاتجاهات الفكرية والثقافية.

الحاجة إلى التحول:

لا تختلف الحاجة إلى التحول عن الحاجة إلى التغير، لأن المجتمعات تميل إلى استبدال النظم وتغييرها أو التحول عن بعض الممارسات والأعراف أو التقاليد لما لها من أثر في تعطيل مسار التنمية أو التطور، وتتعدد الحاجات إلى التحول بتعدد مظاهره وأسبابه، وتختلف باختلاف المجتمعات والمشاكل التي تعاني منها وكذلك الإمكانيات التي تملكها في إنجاز التحول وتحقيقه، ومن ذلك الحاجات السياسية والاقتصادية والأمنية، الحاجة إلى النظم، العدالة، التطور، الديمقراطية، الغذاء، الحرية، العمل، تحقيق الذات، ممارسة الطقوس الدينية، الاستقلال وغيرها من الحاجات التي يضعها المجتمع في أولويات اهتماماته ويعمل على تحقيقها بالتحول عن الواقع المستقر والراهن إلى واقع مغاير ومتحول في الاتجاه الذي يخدم أهدافه.

والحاجة إلى التحول تدفعها في ذلك مجموعة من الدوافع تؤدي دورها في التخلص من المظاهر القديمة، أو التي يرى فيها المجتمع تكبيلا حقيقيا لقدراته في

النهضة والازدهار، والتطلع إلى تغيير الأوضاع لا يتم إلا بالتخلص من القيود التي تحول دون ذلك، والتخلص من النظم والأجهزة والوسائل التي لا تفيد في خدمة الوضع الجديد، كما يتم التخلص من كل الأسباب التي تعيق عملية التحول في الاتجاه الذي تم اختياره، وقد عمدت الدول المتطورة إلى التخلص من وسائل الإنتاج القديمة بنقلها إلى العالم المتخلف لأنها اكتسبت الوسائل المتطورة التي تفيد في تسارع وتيرة التحول نحو وضع اقتصادي جديد أكثر فعالية وفائدة، كما تتخلص من كل الأنظمة والبرامج والوسائل بهذه الطرق لتقليص وتخفيف تكاليف التحول إلى الوضع الجديد.

كما أن الحاجة للتحول تدفع إليها عادة الأوضاع المتأزمة، بما يتطلب التكيف معها أو تجاوزها لتجنب إعاقة عمليات النمو والتطور، فكثيرا ما تبرر عمليات التحول من وضع أو نظام إلى آخر على أنها محاولة للتكيف مع المقاييس الجديدة التي تفرضها الحياة الاجتماعية (المعاصرة) أو الثقافية (الموضة)، وعملية التكيف تكون حاجة أساسية في التعبير عن قبول التحول والالتزام بمظاهره.

كما تتضح الحاجة إلى التحول في معارضة الأفكار والسياسات والأنظمة المختلفة، وكذلك عمليات رفض الواقع أو الحلول أو البرامج والسياسات والتعايش مع الآخرين بمبررات مختلفة، فإن دواعي التحول وتغيير الأوضاع تكون أقوى من عوامل الاستقرار والتوافق، وقبوله أقوى من رفضه.

الاستجابة للتحول:

إن الاستجابة للتحول تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر وذلك نظرا لتباين الثقافات واختلاف مظاهر التحول ودرجاتها ونسبها، كما تتعلق بوضوح معالمه في حمله لتطلعات الجماهير واهتماماتهم والحلول لمشاكلهم، وتكون الاستجابة للتحول متباينة في المجتمع، نظرا لتباين وجهات النظر والمواقف والاتجاهات

والمبادئ والاستعدادات التي تمثل حاجزا أمام نجاح عملية التحول بشكل كامل، كما تكون المساهمة فيه بقدر إدراك الجماهير لحقيقته واطلاعهم على تفاصيله، والغرض من الاستجابة هو تجريب الأوضاع الجديدة في الخلاص من أوضاع سابقة، وتكون العوامل والمتغيرات والأوضاع السائدة ذات أهمية كبيرة في تحديد مدى الاستجابة للتحول والتغير فإما تبعث على التحول أو تشكل حاجزا أمامه، فيمكن مثلا أن يعتبر الاستبداد من العوامل المهمة في التطلع إلى التحول في النظام الإداري أو السياسي، فتكون الاستجابة للتحول أقوى منها في حالة وجود نظام ديمقراطي مثلا، ذلك أن دواعي التحول في ضل النظام المستبد أقوى منها في ضل وجود النظام الديمقراطي، أو بتعبير آخر يعتبر حاجة ومطلبا أساسيا في الحالة الأولى، بينما في الحالة الثانية يتعلق بإرادة المجتمع وخياراته وإمكانياته، كما أن توافق المبادئ والمتغيرات التي يحملها التحول مع القيم والثوابت والممارسات الاجتماعية والثقافية تساهم في زيادة مستوى الاستجابة للتحول والتغير، فالثقافة لها وظيفة اجتماعية تتمثل في التوجيه، فكل ثقافة ترشح نظاما من القيم لتوجيه أفراد المجتمع[1]، وتهدي المجتمع لتطوير قدراته الإنتاجية من خلال التحرير الروحي للإنسان من القيود الاجتماعية التي تحد من تطوره، والمثقفون يحملون الوعي الاجتماعي فهم ضمير المجتمع والموجه الأساسي له، فمثقفوا الطبقات المضطهدة ملتزمون بالدفاع عنها بالتغيير، ويمثل المثقفون المدخل الأساسي الذي يعمل على انتقاء وتقييم ما يوجه للمجتمع من برامج ومشاريع قصد تحويل وتغيير مسارات التنمية بما يتوافق وتطلعات الطبقات التي ينتمون إليها.

[1] – مجموعة مقالات، التغيرات الاجتماعية المجتمع والمرأة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، الطبعة الأولى 1993، ص 51 و 53.

ويطالعنا في هذا الباب ما أفرزته متطلبات التحول الاقتصادي في الجزائر بين 1994 و1998 خلال فترة الإصلاحات والتعديل الهيكلي، حيث أن الأزمة الاقتصادية الخانقة كانت من الدوافع الاضطرارية التي جعلت من تغيير السياسة الاقتصادية مطلبا ضروريا لتفادي أسوأ النتائج الاقتصادية في عمليات التنمية، أو لتجنب انهيار البنية الاقتصادية، وعليه كانت الحاجة ملحة لاعتماد نظم وتدابير اقتصادية أكثر تجاوبا مع متطلبات التنمية، وهذه الاستجابة للتحول الاقتصادي كلفت من الناحية الاجتماعية عالم الشغل ما يزيد عن 360 ألف منصب شغل مفقود، وما له من تبعات اجتماعية على الفرد والمجتمع، كما دفعت الأوضاع الاجتماعية إلى زيادة نسب التسرب المدرسي[1]، كنتيجة للفقر والبطالة التي أصبح يعاني منها فاقدوا مناصب عملهم، والتي دفعت إلى تشغيل الأطفال ومزاولة النشاطات التجارية غير الرسمية.

تكاليف التحول

تتباين تكاليف التحول من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، باعتبار أن هذه التكاليف يختارها المجتمع للمساهمة في عملية التغير والتحول، وتتبع أساسا من ثقافة المجتمع في تحقيق التحول بالطرق التي يراها مناسبة أو سريعة أو مثالية، فمثلا لتحقيق التحول السياسي في بعض دول العالم يتم اللجوء إلى الصراع السياسي والانتخابات والمعارضة والتظاهر في بعض المجتمعات حفاظا على الخطوط الحمراء لأمن المواطن وسلامته واستقراره، بينما تتم المواجهات والعنف المسلح والانقلابات في مجتمعات أخرى كسبيل وحيد في مواجهة التسلط والاستبداد والتحول

[1] د.ج.ن.ورسك، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، ترجمة محمد عزيز ومحمد سالم كعينة، دار النشر جامعة قازيون بنغازي، الطبعة الأولى 1997، ص 27.

إلى نمط سياسي أكثر انفتاحا على الحرية وقبول الرأي الآخر، وعموما يمكن إجمال تكاليف التحول في ما يلي:

تكاليف بشرية ومادية: وتتعلق بالتضحيات بالنفس والممتلكات، وغالبا ما تكون في ظل الثورات (ثورة التحرير الجزائرية 1954) أو في ظل الاضطرابات الأمنية (السنوات الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2000 في الجزائر)، مهما تعددت أسباب تلك الاضطرابات، ويتم خلالها قتل وجرح وإعاقة وتشريد المدنيين وتجريدهم من ممتلكاتهم أو سلبهم بعضها، مثلما نتج عن ثورة التحرير التي قدم الشعب الجزائري تكلفة بشرية تفوق مليون ونصف المليون من الضحايا لقاء نيله حريته، بالإضافة إلى المعطوبين والأرامل والأيتام والمشردين والنازحين وتحطيم القرى والمداشر والممتلكات، حيث أن التكلفة البشرية والمادية لقاء التحول إلى تسيير الشعب الجزائري لشؤونه كانت جد باهظة.

تكاليف اقتصادية: وتقضي بالتخلي عن نظام اقتصادي من أجل التحول إلى نظام آخر قد يكون ناجحا، ويتم مقابل ذلك فقدان رؤوس أموال أو حل مؤسسات وبيعها، أو إعادة هيكلة النظام الاقتصادي.

تكاليف اجتماعية: إن أي تحول يلقي بنتائجه الأولية والنهائية على المجتمع، الذي يتعرض لنتائج السياسات المختلفة فيؤدي غالبا إلى عدم استقرار أوضاعه واختلال قدراته في مواجهة أي تحول وتغير أو طارئ، ونتائج أي تحول اقتصادي مثلا قد تؤدي إلى استقرار الأوضاع المعيشية وزيادة القدرة الشرائية وارتفاع مستوى الدخل وانتعاش سوق العمل وانخفاض معدلات البطالة وزيادة معدلات النمو، كما قد تؤدي إلى تكاليف اجتماعية مثل غلق المؤسسات وإعلان إفلاسها، تسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة مقابل قلة فرص التشغيل والاستثمار، كما يمكن أن يؤدي إلى اختلال طبقي أو زوال طبقة معينة، وتختل مع ذلك المكانات الاجتماعية

وتضطرب الأدوار والمعايير والقيم الاجتماعية، فينتج من ذلك وضع جديد أقل استقرارا وأكثر عرضة للتحول.

تكاليف ثقافية: الثقافة هي كل مظهر من مظاهر النشاط الإنساني سواء كان اعتقادا أو فكرا، موقفا تنظيما دينيا اجتماعيا سياسيا...[1]، وتضم الثقافة كل مظاهر التفاعل والتعبير عن المواقف والقيم والأفكار، كما تتضمن الممارسات المختلفة فتتولد عن ذلك ثقافات فرعية تنضوي تحت الثقافة الأم، وترتبط الثقافة ارتباطا وثيقا بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والدينية وغيرها، أي بكل نشاط يقوم به المجتمع، فتتأثر الممارسات والمظاهر الثقافية بمستويات الدخل مثلا، لأن تكاليف الممارسات الثقافية قد تكون حاجزا أمام من ليست لهم القدرة على القيام بها، كما أن الالتزام بالمناسبات الثقافية يرتبط بالمستوى المعيشي والاقتصادي والانتماء الطبقي والوعي الثقافي الذي يتباين بالنسبة لمكونات المجتمع، ويكون من نتائج أي تحول في المجالات الأخرى تحول وتغير في كيفية الامتثال لتعاليم الثقافة باعتبار أن أي تغير مثلا في المستوى المعيشي قد يؤدي أول ما يؤدي إلى التخلي عن توفير مستلزمات بعض المناسبات الثقافية لفائدة استمرار ضمان الحاجات البيولوجية أو الغذاء مثلا، وذلك ما يؤدي إلى نشأة مظاهر جديدة في الممارسات الثقافية تقترن بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والأمني والسياسي والتكنولوجي الجديد.

تكاليف إعلامية: إن تبني السياسات الجديدة قد تنتج عنه المواقف المؤيدة والمعارضة والتي تظهر أصواتها من خلال المنابر الإعلامية، مما يؤدي إلى مواجهات إعلامية وصراع حول سيادة الأفكار الذي يفضي إلى منع بعض المنابر الإعلامية من استمرار أنشطتها، وذلك بغلق وحل المؤسسات والصحف والجرائد التي

---

[1] – إس– س– دوب، التغير الاجتماعي، ترجمة الدكتور عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 33.

غالبا ما تشكل تهديدا للسياسة الجديدة وتكون معارضة تتنامى قدراتها ويزيد جمهورها، وحقيقة الصراع أن كيفية واتجاه التحول ينظر إليه على أنه ليس حكرا مثلا على النظام القائم في أي بلد أو على القوة المسيطرة على الحكم، فمبدأ الشراكة يجب أن يتعدى إلى الشراكة الإعلامية، ونتيجة لذلك تظهر الأساليب والطرق والقنوات غير الرسمية التي تمثل منفذا للمعارضة في تعبئة أنصارها وتكوين قوة ضغط ومواجهة مع القوة المسيطرة، ولعل المستهلك لمحتويات الإعلام لا يجد بذلك تباينا واختلافا في الرؤى والتحاليل الإعلامية مثلما يكون هناك وسائل إعلام متعددة وذات اتجاهات متنوعة.

تكاليف دينية: تعمل القوة التي تقود التحول على كسب المؤيدين واستمالة المعارضين لسياسة التحول، ويصبح الدين هدفا لها في تبرير شرعية ما تقوم به، فتعمل على استمالة المؤسسات الدينية واستغلال منابرها لتمرير خطاب التحول والدفاع عن سياسته، وقد يؤدي ذلك إلى استغلاله في غير أهدافه الحقيقية ويتحول رجاله إلى مجندين لتمرير سياسات التغير والتحول، فتنقسم بذلك مواقف رجال الدين بين مؤيد ومعارض ومحايد، وذلك ما ينعكس على حياة الناس باعتبار أن الدين هو أحد الموجهات الأساسية لسلوكهم، وقد يفقد رجال الدين وزنهم ويصبحون بدورهم عرضة للانتقاد والمواجهة، كما أن سياسات التحول قد تفرز أوضاعا اجتماعية مزرية تؤدي إلى ضعف الالتزام أمام الممارسات الدينية وإحياءها لأن تكاليفها أصبحت بفعل الوضعية الجديدة في غير متناول المعنيين، كما يمكن أن تزداد نسب التدين والممارسات أو تضعف وذلك يعود إلى الإفرازات الجديدة للتحولات السياسية أو الإيديولوجية التي تتباين في المرتبة التي تعطيها للدين في سياستها.

تكلفة الوقت أو الزمن: إن أي تحول أو تغير لا يتم إلا في وقت محدد، ويبدأ هذا الوقت منذ نشأة تعاليم وأفكار ومبادئ التحول وينتهي بهيمنة مظاهر ومبادئ

وأفكار جديدة على الواقع الاجتماعي العام، وعامل الوقت قد يقصر أو يطول حسب قوة المثير وعوامل التحول وإنجازه، وكلما استغرق وقتا أطول كانت التكاليف أكبر، كما أن الوقت الذي يتم فيه التحول يجب أن يكون مناسبا له بتوفر المعطيات التي تساعد على تحققه والتقليل من موانعه.

تكلفة سياسية إيديولوجية تنظيمية:

قد تكلف عمليات التحول استبدال سياسة بأخرى أو اعتماد إيديولوجية دون غيرها، كما يمكن التخلي أو قبول مبادئ للتكيف مع الأوضاع الجديدة وتجنب المعارضة ومواجهة المجتمع، حيث يمكن تحمل الخسائر المختلفة في عملية التحول كما يمكن جني الامتيازات من وراءه، كما يمكن أن تخفي الجماعات نزعاتها العرقية والطائفية واللغوية والدينية أمام تبني نظام مهيمن ولا يعترف بالتنوع الثقافي والديني واللغوي والطائفي، وقد تتطلب عمليات التحول التخلي عن إيديولوجية أو سياسة معينة قد تكون عائقا أمام عملية التحول.

كما أن التنظيمات المختلفة سواء كانت في هياكل الإدارة والحكم أو في التنظيمات السياسية والدينية والاقتصادية قد تتحول وتتغير بفعل عملية التحول إلى سياسة أو نظام جديد، وينتج عن ذلك ظهور تنظيمات وهياكل جديدة وحل واختفاء تنظيمات كانت موجودة، ويؤدي ذلك إلى وجود التنظيمات غير الرسمية التي تشكل تهديدا حقيقيا للتنظيم الرسمي، وبالإضافة إلى ذلك فإن التحول يفرز التعاليم والقوانين والنظم المستمدة من السياسة أو الإيديولوجية أو النظام المعتمد كأرضية للتحول وما خلا ذلك فهي نظم غير مفضلة أو لا تساعد على تحقيق أهداف التحول.

مجالات التحول:

المجال السياسي: يعتبر المجال السياسي من أهم المجالات التي تمسها عمليات التحول خاصة في البلدان التي لا تشهد استقرارا في سياستها الداخلية والخارجية، وله نتائجه المباشرة على الصعيد الاجتماعي، وذلك لأن الصراعات السياسية لا تتم بمعزل عن تجنيد قوى ومكونات المجتمع لتأييدها، كما أن كل المجالات الأخرى قد تتأثر بالتحول السياسي الذي يحمل تصورات جديدة في تنظيم وتسيير الحياة العامة للشعوب، والتحول السياسي من شأنه أيضا أن يفرز أوضاعا جديدة لأنه يحمل مشاريع سياسية مغايرة عن تلك التي سادت في وقت مضى، ثم إن التحول السياسي لا يعني تغيير سياسة تنموية أو نظم الإدارة والتسيير في جانب معين، وإنما يتعلق بذلك الانعطاف التام في السياسة العامة للبلاد أو في الإيديولوجية المعتمدة التي تمد النظام السياسي بالمبادئ والتعاليم التي يحتاجها لتبرير مسارات التنمية والتطوير والتحديث، أو لتبرير عمليات التحول في القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والتحولات السياسية في البلدان النامية كثيرة لأنها لم تحقق الانتقال للمجتمعات من التخلف والتبعية والاضطراب إلى الاستقرار والاستقلال والتطور، ونجد أن بلدان العالم النامي كانت في تبعية تامة للدول المتطورة في سياساتها وإيديولوجياتها، وكان التحول واضحا من النهج الاشتراكي إلى النهج الليبرالي إلى نظام الاقتصاد الحر، وتلك التحولات لم تكن بمنأى عن التحول في المجالات الأخرى، وكلفت الانتقال وعمليات التحول تلك الشعوب كثيرا، إضافة إلى فقدان وقت مهم كان يمكن أن يستغل في عمليات التنمية.

والجزائر من البلدان التي شهدت تحولا سياسيا انتقل من النظام الاشتراكي الذي يعتمد على المخططات التنموية وسيطرت الدولة على وسائل الإنتاج والاستثمار وقطاعات الخدمات، وبعد أحداث أكتوبر 1988 تم تحويل النهج

الاشتراكي إلى نهج رأسمالي يمنح الفرد الحرية في الملكية والاستثمار والإنتاج، مع حصر ملكية الدولة في الثروات الطبيعية، كما تم إسقاط عبارة الدولة الاشتراكية ومن وراءها الإيديولوجية الاشتراكية[1]، وهذا التحول أفرز واقعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا جديدا وسريع التحول بالنظر لما كان عليه سابقا من استقرار وضعف مؤشرات التغير والتحول.

كما أن المشهد السياسي في الجزائر تحول من مشهد يهيمن عليه الحزب الواحد إلى مشهد يقر بالتعددية، ويضم تيارات سياسية مختلفة وتحمل المشاريع الاجتماعية والثقافية المتعارضة والمتباينة من حيث المحاور والأهداف، غير أن أهم حدث استقطب أنظار النخبة السياسية والعالم هو بروز التيار الإصلاحي الإسلامي واكتساحه للمشهد السياسي، حيث أشار "الهواري عدي" عند تحليله لهذا الوضع الجديد[2] إلى التحليل التي قام بها "جيلنر" E.Gellner والذي شبه فيه التيار الإسلامي الإصلاحي بالحركة البروتستانتية في أوروبا والتي احتضنتها البورجوازية لمحاولة التحرر من قيود الكنيسة[3] التي طالما عطلت تطورها، بينما الحركات الإسلامية في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 ظهرت كرد فعل على هيمنة الحزب الواحد على الحكم، كما ظهرت في ظل تنكر السلطة لفضل هذه الحركات في عملية الإصلاح والتعبئة والتوعية والتجنيد للتحرر ضد الاستعمار وذلك باستبعاد التيار الإسلامي عن الحكم، كما يمكن أن يرجع إلى الرؤية التي تحملها هذه الحركات والتي تبرر مشاريعها الإصلاحية على أنها رد فعل على تنامي مصالح ونفوذ

---

[1] – محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 58.

[2] Lahouri Addi, Impasse du populaire, édition la découverte Paris XIII 1999, p 150-151.

[3] E. Gellner, Muslim société, Cambridge university press 1984, cite par Lahouri Addi, Impasse du populaire, OPCIT, p 32.

المستعمر السابق في الوطن، والمتمثلة في التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تستمد أفكارها من االرأسمالية، كما أن المشاريع التي تحملها بعض التشكيلات السياسية في نظر الإسلاميين تحمل أفكار ترسيخ اللغة الفرنسية وتأصيل الثقافة الفرانكوفونية[1] في المجتمع الجزائري، والدعوة إلى العصرنة والحداثة والتحرر من القيود التي تحد من ذلك، وذلك في نظرها يخولها المشروعية في الحفاظ على مقومات ومبادئ وثوابت الشعب والأمة، والتي انطلق مشروعها مع ظهور جمعية العلماء المسلمين.

إن الحركات الإسلامية جاءت كرد على الهيمنة الخارجية التي تهدد الكيان الثقافي للمجتمعات الإسلامية، وتأخذ الماضي كمثال قوي في تحقيق الإسلام للأمجاد بينما تتحفظ في نظرتها للدنيوي، وجمعية العلماء المسلمين تعتبر أن كل فكر مستقل عن الدين فكرا متواطئا مع الأجنبي والمستعمر، وكرست مشاريعها التراتبية الاجتماعية التقليدية وسلطة الرجل على المرأة والأبناء[2]، وثقافة نفي الآخر،

---

[1] – الفرانكوفونية مصطلح يدل على اعتماد اللغة والثقافة الفرنسية نموذجا للتفاعل والحياة في المجتمع، وينتظم في شكل منظمة عالمية تضم الدول الناطقة بالفرنسية أو الدول التي تستعمل فيها هذه اللغة بشكل واسع، وغالبا ما تكون هذه الدول مستعمرات سابقة لفرنسا، وهي امتداد لوكالة التعاون الثقافي العالمي للغة الفرنسية التي تأسست سنة 1967، وعقد أول مؤتمر للفرانكوفونية سنة 1986 بمشاركة 41 دولة، ومن بين أهدافها مواجهة اللغة العربية والإنجليزية، ونشر الثقافة الفرنسية من خلال ما يزيد عن 400 مؤسسة تعليمية وثقافية في العالم بالإضافة إلى القنوات التلفزيونية والتعاون الثقافي، للإطلاع أنظر مصطفى المسناوي، الفرانكوفونية أداة لتفجير الهويات الثقافية، مجلة العربي، العدد 551، 2001.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص132.

وتكريس الولاء في النضال السياسي للقيم والمبادئ الإسلامية والنماذج والتجارب الخارجية.

غير أن القوى السياسية غير الإسلامية وما حملته من مشاريع جعلها أيضا محل نقد ومعارضة من قبل التيار الإسلامي الممثل في الأحزاب والجمعيات المتشبعة بالحل الإسلامي، حيث تتهمها على أن وجودها في الماضي أو الحاضر لم يكن نتيجة تحول طبيعي في البنية السوسيواقتصادية أو السوسيوثقافية مما يبرر ولاءها وتبعيتها في مشاريعها إلى الأفكار والمشاريع والنماذج المستوردة، كما أنها في كثير من الأحيان لا تمثل تطلعات الشرائح الواسعة في المجتمع، وأنها عاجزة على استحداث الحلول الداخلية، وتنفي دوما التيار الإسلامي الذي ينبع من مقومات ومبادئ تضرب بعمقها في التاريخ الذي يثبت نجاعتها وصلاحيتها، وكذلك إن المشاريع التي تحملها هذه القوى إنما هي محصلة الأفكار والسياسات والممارسات الاستعمارية التي تدعوا إلى التحرر من قيود التراث وتدعوا إلى العصرنة باسم شعارات التطور والتحديث والتقدم وتعتبر المثلنة الحقيقية في العالم الغربي ولا ترجع بها إلى العصور الذهبية للإسلام، وأنها قوى منقادة ومقلدة وناقلة وغير ناقدة ولا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية للمجتمع الجزائري، وأنها تتفتح على أي ثقافة في ما عدا الثقافة العربية الإسلامية، وكل ما ارتبط بالدين فهو تقليدي وتدعوا إلى التحرر من مكبلات التحول نحو مجتمع معاصر بتحرير المرأة والتخلص من قيود المجتمع والثقافة التقليدية.

المجال الاجتماعي: تتعدد أسباب التحول الاجتماعي لأن التقلبات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها تؤدي إلى نتائج مباشرة على الحياة الاجتماعية، ولعل أكثرها تأثيرا في عملية التحول ترتبط بالحروب والاضطرابات الأمنية، والتي تفرز واقعا اجتماعيا جديدا تختل فيه العلاقات وتضطرب المكانات والأدوار ويضعف

التنظيم ويتغير البناء الاجتماعي، كما تؤدي الهجرة إلى اختلال التركيب السكاني وتختل بموجبه عمليات التنمية والنشاط والاستقرار الاجتماعي، وقد يرتبط التحول بأحد الميادين الاجتماعية مثل التحول في التعليم أو التشغيل أو الخدمات الاجتماعية حسب ما تمليه الظروف والإمكانيات، وقد عاشت الجزائر تحولات وانعطافات مهمة في عمليات التشغيل والتعليم بعد الاستقلال[1] لتدارك مخلفات السياسة الاجتماعية للاستعمار، كما تتأثر البنى الاجتماعية بسياسات التنمية وتتحدد على ضوء ذلك مهامها في تكييف أو تحصين النشئ من مخاطر الانزلاق وراء النظم المختلفة والتخلي عن الثوابت والممارسات الاجتماعية، ومن ذلك الأسرة التي تتعدد وتتحول أدوارها وفق المصالح الاجتماعية والثقافية، فهي النموذج الأمثل لما سماه "كولي Cooly" الجماعة الأولية، وثمة علاقة بين المناخ الأسري والأنماط السلوكية الصادرة عن الفرد، فالأسر التي توفر المناخ الهادئ والمستقر لأبنائها تكون أنماط السلوك الصادرة عنهم مقبولة اجتماعيا، بخلاف الأفراد الذين يعيشون في أسر يسودها التفكك والاضطراب حيث يصدر عنهم سلوك مخالف للأخلاق العامة[2]، ولا تختلف النظم العائلية عن غيرها من النظم الاجتماعية حيث تخضع لمبدأ التحول وفق متطلبات الحياة العامة، الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية..، كما تتأثر بالعوامل التاريخية والحضارية والنفسية التي تتداخل مجتمعة في تشكيل سلوك الفرد اجتماعيا.

---

[1] – Mohamed boukhobza, Ruptures et transformations sociales en Algérie, volume 02, O.P.U, Alger 1989, p 552 et 603.

[2] – صالح محمد علي أبو طاحون، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الطبعة الأولى 1998، ص 25.

ولعل انعكاسات العوامل المختلفة على الحياة الاجتماعية أفرز مظاهر ونتائج على الصعيد الاجتماعي، وكانت الأسرة أهم وحدة تتأثر بالتحولات المختلفة، ونجد مثلا في هذا الباب أن التحول الاجتماعي في المجتمعات الصناعية أدى إلى نمو النزعة الفردية المتحررة من الروابط الأسرية، وانكمش دورها حيث يميل الأفراد إلى الانفصال عنها في سن مبكرة، وذلك تحت تأثير العوامل الاقتصادية المساعدة على ذلك، كما صاحب التحول تفكك في العلاقات الأسرية، أما في العالم العربي فإن الأسرة والعائلة تمثل أهم مصادر الضبط الاجتماعي والتنشئة وتوفير الحاجات المختلفة، والانفصال عنها لم يكن في الغالب إلا بفعل الزواج وتكوين أسرة جديدة تضم بدورها مجموعة أفراد، ويستمر الأبناء في الارتباط بالأسرة لما تمنحه لتلك العلاقة مع الأولياء من قدسية، كما تسود في العالم العربي بين أسره المترابطة قرابيا علاقات متعددة تفسر التضامن بينها وقوة التماسك الاجتماعي، حيث يمكن أن تساهم تلك العلاقات حتى في عمليات التوظيف بأماكن العمل المختلفة، حيث يلعب الرابط القرابي دورا أساسيا في العملية[1].

والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بين 1990 و2000 أدت إلى تحول البنية الاجتماعية لصالح الأسرة النووية مع انحسار في الأسر الممتدة، وذلك بفعل العوامل الاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي أدت إلى إحالة كثير من العمال على البطالة، وفقدان كثير من الناس لممتلكاتهم ومساكنهم بفعل الهجرة من المناطق الريفية والقروية غير الآمنة إلى المناطق الأكثر أمنا، بالإضافة إلى الميل إلى تكوين الأسر المعاصرة التي تجنح إلى الاستقلال المبكر عن الأقارب في السكن والمصادر المالية وفي تسيير شؤونها، وذلك ما دفع إليه تقليد المجتمعات المتحضرة في الغرب

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية، الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 9.

عموما، وما دفعت إليه الأوضاع الجديدة في المدن المكتظة بالسكان، والتي من الصعب أن تساعد الظروف الاقتصادية والاجتماعية على الحفاظ على نموذج الأسرة الممتدة، في ظل غياب السكن وندرته وارتفاع تكاليف كراءه أو شراءه أو إنجازه، بالإضافة إلى انحسار نمط الزواج التقليدي[1] (زواج الأقارب) وفرض الزوجة أو الزوج وغياب عامل الاختيار، وأيضا ارتفاع سن الزواج عند الرجال والنساء بفعل تفشي البطالة وغلق وتخريب وإفلاس المؤسسات الاقتصادية، وكذلك بفعل الظروف الاجتماعية مثل التعليم وارتفاع المهر وقلة فرص الاستقلال بالسكن، لأن التفكير الاجتماعي اتجه إلى تفادي الأزمات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكنها أن تعصف بالأسرة الجديدة، والتي يحاول أعضاءها قبل الزواج ترتيب الأمور والاحتياط لذلك بدعم من الأقارب، كما أن المشاكل المختلفة يمكنها أن تفضي إلى الطلاق الذي ارتفعت معدلاته، والذي ارتفع معه سقف مطالب وحقوق وحرية المرأة باعتبارها طرفا أكثر تضررا من أي تحول اجتماعي.

كما تعتبر العوامل الاجتماعية الأخرى مهمة في التحولات التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة، ومن ذلك ارتفاع نسبة الأمية، حيث بلغت في بداية فترة الدراسة أي سنة 1990 نسبة 42.40% من المجتمع، وبلغت نسبة الذكور 31.1%، ونسبة الإناث 53.1% من مجموع الأميين فوق 15 سنة[2]، ويدل ذلك على وجود وضع حرج يتطلب برامج ومشاريع للتقليل من نسب الأمية، والتي لا يمكن تبريرها في ضل مجانية التعليم وإجباريته في المراحل الابتدائية، وتزايد جهود الدولة في التخفيف من نسبها، وقد طرح هذا الوضع تحديا حقيقيا في النهوض بقطاع التربية والتعليم، كما اعتبر عقبة مهمة أمام مشاريع وسياسات التنمية في الجزائر، ليضاف

---

[1] – المرجع نفسه، ص 57.

[2] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية، الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 13.

بذلك إلى مجموع العوامل الاجتماعية (فقر – بطالة – أمية – تسرب مدرسي ..) الدافعة إلى التحول.

ومن جهة أخرى مثلت الإديولوجية الشعبوية التي سادت المجتمع الجزائري إلى وقت غير بعيد الإطار المحدد لنشاط الجماعة، والتي تلغي وجود الفرد أمام المجموعة[1]، كما أن الأعراف والعادات والتقاليد والأعيان وشيوخ القبائل كثيرا ما شكلوا السلطة الفعلية في فك النزاعات والمشاكل بين المواطنين، خصوصا في المناطق الريفية، بينما تحتفظ المدينة بنموذجها المتميز في إدارة المشاكل والنزاعات وذلك من خلال الأداة القضائية التي يحتكم إليها سكانها، وقد أدت العوامل المترتبة عن التغيرات المتتالية في توزيع السكان بين الريف والمدن، والذي اختل لصالح المدن، وكذلك انتشار مظاهر التصنيع والتطور واستعمال التقنية، بالإضافة إلى تنامي دور التعليم والتوعية والتكوين والتعبئة والإعلام، إلى التحول من تبني تلك الأعراف والتقاليد والخضوع لتلك السلطات إلى الاستقلال عنها، واللجوء إلى العدالة وتوثيق المعاملات والعلاقات كمظهر للحفاظ على الحقوق ونموذج لتطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وترسيم النشاطات المختلفة بعدما كانت بنسبة كبيرة تتبع القطاع غير الرسمي، والذي يفتقد التوثيق والتأمين والضمانات التي تكفل مصالح وحقوق المواطن، كما أن الأوضاع الأمنية ساهمت بنسبة كبيرة في هذا التحول، وأفرزت مشاكل كثيرة تطلبت اجتهاد السلطات التشريعية لمسايرة التحولات التي طرأت على الواقع الاجتماعي بسن القوانين، كما أن القضايا المطروحة على العدالة تضاعفت بفعل الجرائم وتفاقم الأوضاع المعيشية وغياب الرقابة وانتهاز فرصة غياب الدولة وسلطتها لانتهاك حقوق الغير.

[1] Franz fanon, Les dames de la terre, édition Maspero, Paris 1968, P 66.

وقد أقر "إ.هاجن E. Hagen" في نظريته عن التغير الاجتماعي بوجود ملامح ومميزات للمجتمع التقليدي وحددها في خمسة ملامح:

- طرق السلوك التي تستمر مع تغير طفيف، وتنتقل من جيل إلى جيل.
- السلوك المحكوم بالعرف وليس بالقانون.
- النسق الاجتماعي الذي يؤثر بالتدرج الثابت في العلاقات الاجتماعية الأساسية.
- عادة ما يكون وضع الفرد في المجتمع موروثا أكثر منه مكتسبا.
- انخفاض الإنتاجية الاقتصادية[1].

لذلك وحسب نظره يميل هذا المجتمع إلى مقاومة التغير والتمسك بالنماذج الموروثة، وعلى ذلك فإننا أصبحنا أمام الهجرة الريفية التي تمت في ظرف سريع ودون تخطيط واحتياط من انعكاساتها، ما أدى إلى انتقال مشاكل الريف إلى المدينة، وانتقال الثقافة الريفية إلى المدن، والذي يمنح التحول والتغير طابعه الجماعي، والذي أشار إليه " جي روشيه Guy Rocher" وفسره – التغير الاجتماعي – على أنه ظاهرة جماعية[2]، كما حدد "كنجسلي ديفز Kingsley Davis" مستوياته التي جعلها تقترن بالتحول في التنظيم والتركيب والبناء والوظائف الاجتماعية.

المجال الثقافي: لقد أصبح العالم بفضل وسائل الإعلام والاتصال قرية صغيرة، ومن نتائج هذا التقارب تنامي عمليات الغزو الثقافي والتبادل الهائل للمعلومات والأنماط الثقافية، فظهرت الممارسات الثقافية العالمية والمنظمات والجمعيات الثقافية التي تدعوا إلى توحيد المبادئ في مواجهة القطبية والهيمنة الثقافية، والتحول الثقافي يتعلق

---

[1] – محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 31.

[2] Guy Rocher, Le changement social, édition H.M.H, Paris 1970, P 20.

بتجاوز أو نسيان بعض المظاهر والممارسات الثقافية التي ترى الشعوب فيها تكبيلا لقدراتها في النمو والتطور، أو استبدال بعضها بفعل التحول في الميادين الأخرى، مثل الميدان الاقتصادي الذي تؤدي فيه مظاهر الرخاء أو الأزمة إلى اعتماد الممارسات الثقافية التي تتوافق والمستوى المعيشي والمكانة والدور الذي يشغله الفرد في المجتمع، وهذا الارتباط إنما يرجع إلى أن الثقافة تتعلق بجملة الممارسات والاعتقادات الفردية والجماعية التي تتحدد على ضوء المستوى المعيشي والاجتماعي لهم.

المجال الاقتصادي: إن الاعتماد على العمل العضلي والقوة الفردية في الإنتاج والمهارات، وما يتطلب ذلك من وقت ومسؤوليات وموارد بشرية أصبح من خطوات الماضي في التحول، حيث أدى التحول في السياسة الاقتصادية إلى استثمار التقنية باعتبارها عامل مهم في قوة الإنتاج ومضاعفته وجودته وانخفاض تكاليفه ووقت إنتاجه[1]، مما أدى إلى تبعية العامل للآلة وإلى الاستغناء عن خدمات كثير من العمال، باعتبار أن ما تقوم به تقنية الإنتاج من توفير تكاليفه يفوق بكثير قدرة العامل على توفيرها، وقد ازدادت نسب البطالة وتراكمت طلبات التشغيل، وزاد من تأزم الوضعية ارتفاع نسب الشباب في المجتمع مقارنة مع الفئات الأخرى، حيث يتدفق على سوق العمل سنويا أعداد هائلة من طالبي العمل، كما تزايدت مظاهر الفساد الإداري وأشكال المحسوبية والرشوة والمحاباة التي تشتهر بها دول العالم النامي[2].

---

[1] – سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص 165 و 166.

[2] – علي سعيدان، بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 9.

التحول التكنولوجي: تحول العالم من الناحية التقنية تحولا كبيرا ومتسارعا، واستغلت التقنية لتطوير القدرات الصناعية والإنتاجية وفق مستلزمات النمو ومراحله وطبيعة الاحتياجات، ويتم التحول التكنولوجي بفضل عمليات الاختراع والابتكار وتطوير طرق وأساليب الإنتاج، والتحول التكنولوجي يتم بالانتقال من استعمال تكنولوجيا معينة إلى أخرى حديثة تستغل أحدث الوسائل وأسرع الطرق وأقل وقت في إنجاز عمل ما، أو إنتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة محددة.

التحول الديمغرافي: بدأت المجتمعات والدول الصناعية بالتحول في سياساتها الديمغرافية من معدلات وفيات كثيرة ونسب خصوبة منخفضة، إلى مستويات مرتفعة في الخصوبة، ونسب وفيات قليلة بين الأطفال مما أدى إلى تحول ديمغرافي في تعداد السكان وتركيبهم[1].

كما توجد تحولات عديدة ترتبط بالميدان والمجال الذي تتم فيه، فنقول مثلا التحولات المناخية والجيولوجية والبيولوجية والصناعية والتاريخية والعلمية والإيديولوجية، وغيرها من أنواع التحول التي تؤدي إلى استبدال الأنماط القديمة بأنماط جديدة.

علاقة التحول بالتحديث والتقدم والتطور والنمو

مفهوم التحديث: يشير مصطلح التحديث إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل التحديث إلى توظيف أنماط تكنولوجية تؤثر في المؤسسات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي، والتحديث مصطلح شامل يمس تغيرات عديدة في وقت واحد، وعلى مستويات كثيرة، ويكون بانتقال مظاهر التحديث (التكنولوجيا،

[1] – سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص 224.

التصنيع[1]) من البلدان المتطورة إلى البلدان الأقل تطورا، ويكون بالاتصال والاحتكاك بين الثقافات والمجتمعات المختلفة، ومن ذلك فإن هذه الإشارة تعني أن التحديث يرتبط بأنماط الإنتاج والتصنيع الجديدة أو الأكثر حداثة، بينما يرتبط التحول بكل مظاهر التحديث باعتبارها انتقالا وتحولا في مسارات النمو والتنمية الشاملة، وكذلك باعتباره استبدالا لخطط التنمية والتطوير القديمة والتحول عنها لفائدة أخرى أكثر حداثة.

كما يعبر عن التحول بالتغير كما يمكنه أن يتداخل مع مفاهيم ومصطلحات عديدة نذكر منها:

التقدم: عبر بهذا المصطلح كل من "أوغست كونت وكوندرسه Auguste conte et condeercet "حيث أكدا على أن التاريخ يسير في خط تقدمي ويكاد يبلغ ذروته بفعل الثورة الصناعية والديمقراطية، وقد تعرض هذا المفهوم حسب " بوتومور Botomore " إلى النقد لأن التغير قد يكون في الاتجاه السلبي والاتجاه الإيجابي الذي يعني التقدم، واستعمل هذا المصطلح في كتابات "أوغست كونت" و"كوندرسه وتيرجو Turgot "كمرادف للتغير الاجتماعي[2].

ويعني التقدم الاجتماعي والثقافي انتقال المجتمع إلى مرحلة أفضل من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية والسيطرة على الطبيعة، والبيئة الاجتماعية تساعد على ذلك من خلال المساعدة على الاكتشاف والإختراع[3].

---

[1] – المرجع نفسه، ص 85.

2 – دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، مرجع سابق، ص 30.

[3] – محمد عبد الهادي عفيفي، التربية والتغير الثقافي، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1970، ص 108.

التطور الاجتماعي: ويشير إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا، ويستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى تطور الكائنات من البساطة والبدائية إلى الحياة المعقدة، وتأثرت العلوم الاجتماعية بنظرية داروين في تطور الكائنات الحية، وقد استخدم مصطلح التطور للدلالة على التحولات التي تطرأ على المجتمعات، وهو نمو متدرج يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة[1]، ويحمل التطور معاني التحول والتغير والنمو، والتحول من ذلك أشمل وأعقد لأنه يتضمن التغير والتقدم والنمو والتبدل.

وقد استعمل "هربرت سبنسر" مصطلح التطور للدلالة على الإنحدار السلالي المعدل على نحو نمط معين، كما استعمل المفكر الأنثروبولوجي " تايلور Taylor " مصطلح التطور في كتابه الثقافة البدائية (Primitive culture) للدلالة على أن الدرجات المتفاوتة للتماثل في الحضارة والثقافة يمكن أن تعتبر مراحل نمو وتطور لما لها من ميزات وخصائص في التحول، والتطور الاجتماعي يعني كذلك أن ثقافة المجتمعات قد نمت وتحولت على ما كانت عليه في السابق بصورة متزايدة، كمية ونوعية مع حذف واستبدال لبنى قديمة.

النمو الاجتماعي: هو النضج التدريجي والمستمر ويرتبط بالجوانب الكمية للتغير التي يمكن قياسها مثل: حجم السكان – الناتج القومي وغيرها، والنمو تلقائي بينما التنمية مقصودة وإدارية مخطط لها، والنمو الاجتماعي هو الزيادة في جانب معين، ويشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، وقد يكون هذا التحول إيجابيا أو سلبيا ولا يتصف بالثبات[2].

---

[1] – محمود الجوهري، التغير الاجتماعي، دار المعرفة الإسكندرية 2002، ص 339.

[2] التغير الاجتماعي والثقافي، دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 38 و 39.

كما يرتبط النمو والتنمية الاجتماعية باستمرار الزيادة في التجمعات السكانية والإنتاج.

الفصل الثاني
مجالاته وعوامله

إن التحول يتم دوما بالتخلص من بعض القيود أو السلوك أو القيم والمبادئ أو غير ذلك من الأشياء التي يرى فيها المجتمع مكبلا حقيقيا لنموه الطبيعي، أو عائقا أمام تطوره أو تخلصه من مشكلة ما، فالحياة كما أشار إلى ذلك "برغسون" هي صيرورة لا تتضمن في ذاتها أية إعادة أو تكرار، ونتيجة لهذا فإن التنبؤ يصبح أمرا ممتنعا[1]، لأن وجود تحول بنفس المقاييس والاعتبارات أمر مستبعد خصوصا مع الظواهر الإنسانية والاجتماعية التي ينعدم في وقوعها مبدأ الآلية، لأن المظاهر الروحية والذكاء الاجتماعي وتفاعل المؤثرات المختلفة يجعل من التحول الاجتماعي رهين قوة تأثير أسباب التحول وقابلية المجتمع ككل في ذلك.

وتتعدد مجالات التحول حيث تقترن بالميادين التي تمسها التغيرات، ويمكن أن يحدث في مجال واحد بمعزل عن المجالات الأخرى، كما يمكنه أن يحدث في مجالات متعددة، وتختلف بذلك نوع المؤثرات والعوامل المؤدية إليه، كما تختلف سرعته والمدة التي يحدث فيها باختلاف العوامل المساعدة على ذلك.

---

[1] – محمود أبو زيد، المشكلة الاجتماعية في فكر هنري برغسون، مكتبة غريب القاهرة 1989، ص68.

مجالات التحول وعوامله:

يمكن تمييز مجالات التحول من خلال الفصل بين ميادينه، وذلك لا يعني أن التحول يحدث دوما في كل مجال بمعزل عن المجالات الأخرى، ولكن يمكن أن يتلازم التحول بين مجالات عديدة، ويصطلح عليه بالتحول الشامل، أو الجزئي إذا اقترن بمجالات محدودة، ومن بين المجالات التي يحدث فيها التحول ما يلي:

- التحول العمراني: ويرتبط بالنمو الطبيعي للقرى والحواضر والمدن، وما يرافق ذلك من تغيرات في مستويات التنظيم والتخطيط والخدمات. تحول القرى إلى حواضر، والحواضر إلى مدن، والمدن إلى مدن كبرى، ويكون ذلك بفعل الهجرة أو الزيادة الطبيعية للسكان، وينجم عنه تغيرات على مستوى الأسرة التي تعتبر متغيرا تابعا لعمليات التحضر والتصنيع ونمو العمران[1].
- النمو الديمغرافي والتركيب السكاني: الهجرة إلى المدن. التنظيم الأسري، النسل.
- الرعاية الاجتماعية، مراكز العجزة، الأمومة، رعاية الأحداث، الأيتام، ذوي العاهات، المعوقين ذهنيا.
- الرعاية الصحية، المراكز الصحية المتخصصة والجوارية.
- التطور الزراعي، الصناعي، التجاري، التكنولوجي، الإعلامي.
- التحول القانوني: طرحت القضايا الأمنية متطلبات قانونية وإدارية وتنظيمية للتكفل بمشاكل من نوع جديد أفرزها التحول السريع في التعامل مع القضايا الطارئة، مثل اختصاص المحاكم، ومحاكمة الأحداث سنا، والجرائم الكبرى في حق المواطنين وممتلكاتهم وممتلكات الدولة، ومتابعة المجرمين خارج الوطن مما يستدعي تحولا في مسار التعاون الأمني والإستخباراتي والقانوني

[1] – عبد الرؤوف الصبع، علم الاجتماع العائلي، دار الوفاء، الإسكندرية، ص15.

واستحداث المحاكم المتخصصة والقوانين التي تساير التطورات الميدانية في كافة المجالات، وقد ظهرت جرائم منظمة وأشكال الإرهاب والممارسات السلبية في الإدارة والاقتصاد والعلاقات التجارية والشخصية والعمليات المصرفية المشبوهة، والتي تتطلب كلها مسايرة قانونية للحد منها[1].

- التحول الأخلاقي، ويتم على مستوى القيم الأخلاقية.
- التحول الاجتماعي في مجال الأدوار والمكانات، الحاجات، والوضعية والتنظيم والحراك والبنية والوظيفة والسلوك والمواقف والاتجاهات والآراء، دور المجتمع، الجماعات، التنظيمات الاجتماعية، المرأة، الحقوق والواجبات.
- التحول الثقافي: نمط اللباس، تنظيم الأعياد والمناسبات الثقافية، الفنون والآداب والعادات والتقاليد.
- التحول السياسي: الذي يتم في فترات زمنية محددة تمثل عتبة التحول أو نقطة الانعطاف نحو مسار سياسي جديد، وكذلك ظهور تنظيمات سياسية تحمل أفكارا معارضة للنظم السياسية القائمة، ومن ذلك التحول من الأحادية الحزبية إلى التعددية، أو من الاتجاه الاشتراكي إلى الاتجاه الرأسمالي.
- التحول الإيديولوجي: ويقترن بتغير الإيديولوجية المعتمدة لحساب أخرى جديدة.

---

[1] على سبيل المثال نذكر مفهوم الجريمة المنظمة والإرهاب اللذين حظيا بالتشريع القانوني والاهتمام الدولي لما يشكلانه من خطر على أمن وممتلكات الناس، فالجريمة المنظمة والتنظيم الإرهابي يعتمدان على التنظيم السري المعقد، تتميز العمليات فيهما بالرهبة والسرية في ضل قواعد ومبادئ داخلية صارمة وقاسية لمن يخالفها من الأعضاء والمتعاملين، ونشاطهما عابر للحدود ووسائلهما غير مشروعة ويعتمدان على غسيل الأموال والرشوة والتهديد..أنظر بطرس غالي، الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب، مجلة سياسية العدد 127/ ك2/ 1997/33.

- التحول الاقتصادي: ويتم في النظام والبنية والنسيج الاقتصادي، وقد يتعلق بسياسات التنمية والتسيير، كما يتعلق بالإيديولوجية المعتمدة لتأطير عملياته.
- التحول التكنولوجي: ويتعلق بتبني الاتجاهات التكنولوجية، وبعمليات الاختراع والإبداع والتطوير التكنولوجي لمسايرة متطلبات التنمية الشاملة.
- التحول الديني: ويكون باعتناق أديان مغايرة، أو حتى الاعتقاد في مذاهب متعارضة في دين واحد.
- التحول الارتباطي: وهو تحول يرتبط فيه كل مجال بالآخر، أو بعبارة أخرى يتم التحول في مجال ما كنتيجة ومحصلة لتحول في مجال آخر، مثلما يعقب تغير النظم والمناهج وأساليب التسيير والتنمية، واستبدال الأنظمة السياسية والإيديولوجية، بما يؤدي إلى تحولات في مستويات عديدة تقترن بكافة المجالات.
- التحول السلبي أو الإيجابي: ويتعلق بما يتطلع إليه المجتمع والشعوب من نتائج وراء عمليات التحول، فإذا توافقت ولبت مطالبه وتطلعاته بنسب كبيرة، كان التحول على ذلك إيجابيا ومقبولا، وإذا كانت نتائجه ليست بالمستوى الذي ينتظر أن تحققه، أو أدى إلى نتائج كارثية فإنه يعتبر سلبيا.

بعض عوامل التحول:

يمكن في هذا الإطار أن نستشهد بالتجارب التي خاضتها بعض الدول النامية في التسعينات للنهوض بالتنظيم المجتمعي والبنية الاقتصادية، في ضوء برامج الأمم المتحدة أو كمحصلة لتأثيرات العولمة – وهي عولمة فوقية أو قطبية، تتم من خلال جلب عوامل التحول من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة –، والتي كان من المفروض أن تستند إلى المنظومة الثقافية الذاتية لكل دولة بكل مقوماتها، السلوكية والدينية والعلمية والشخصية..، وذلك ما نجحت في تحقيقه بعض المجتمعات من جنوب

شرق آسيا واليابان، كما أن نقل البنيان الاقتصادي من المجتمعات التي تنعت بالمتقدمة لتدارك التخلف والعجز في مسايرة منظومة التحولات العالمية السريعة في هذا المجال، يبقي المجتمع في حالة عجز عن تحقيق التحول الذاتي المستقل الذي لا يجعل مصيره رهن التقدم الذي تحرزه المجتمعات المتقدمة[1].

كما أن مظاهر التحول المجتمعي والثقافي في الدول النامية تأثرت بالتحول في باقي الميادين، فعند استحالة التخلص من التبعية بكل أشكالها، المالية والتقنية والتجارية والغذائية والاقتصادية والإعلامية.. فإنها تلجأ إلى اقتباس التنظيم المجتمعي المعمول به في الدول المتطورة، مثل اقتباس برامج التعليم، الإعلام، استبدال اللغات الوطنية.. والتي ترى فيها تكبيلا وعائقا نحو التطور.

وبما أن برامج التنمية الاجتماعية يتم تبنيها واعتمادها كبدائل فنية تحمل رؤية فئة أو شريحة في المجتمع، وبما أن تلك البرامج لم تنتج محليا أو لم تؤخذ المنظومة الاجتماعية والثقافية المحلية حظها الوافر منها، فإنها حتما ستصطدم بمعوقات التحول السريع الايجابي.

إذن هناك عوامل كثيرة تبعث على التغير والتحول، فمثلا يمكن أن يكون العامل الاقتصادي أساس التحول، كما يمكن أن يكون العامل السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي أو الديني أو الأمني أو غيرها من العوامل الباعث الحقيقي للتحول في مجال واحد أو العديد من المجالات، غير أن العملية تقف على قوة المؤثر أو العامل في إحداث التحول، فإذا كانت العوامل ضعيفة لا ترقى لأن تشكل بتأثيرها قوة دافعة للتحول، فإنها تواجه كمشاكل معتادة، تتطلب الحل بالتعايش مع تأثيراتها الجانبية، بينما إذا كانت تلك العوامل قوية فإنها تمثل العائق الأساسي في استمرار التفاعل

[1] – حيدر إبراهيم وآخرون، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص86.

المعتاد والحياة الطبيعية، وتمثل بذلك المأزق الذي يفضي إلى تغيير نظم التعامل مع المشاكل بالإصرار على تجاوز الأوضاع السائدة وتغييرها بالشكل الذي يسمح للعودة إلى الحياة بوجه جديد تغيب فيه العوائق والأوضاع التي عطلت النمو الطبيعي للمجتمع، وكيفية التحول تتم عادة بالتخلص من العوامل التي تعيقه واستبدالها بالعوامل التي تساعد على تحقيقه، ومن بينها العوامل القانونية التي تتحول لتصبح البنية القانونية أكثر ملائمة ومسايرة للتحولات الجارية في المجالات الأخرى.

البنية القانونية

إن مسايرة التحولات في باقي الميادين الاجتماعية يرافقه تحول على مستوى التشريعات القانونية التي تنظم مظاهر النشاط الاجتماعي، غير أن هذه المسايرة أحيانا تتحول من اعتمادها على المبادئ المتفق عليها بين القوى الفاعلة في المجتمع بموجب الأعراف والنظم والمرجعية المعتمدة، إلى اعتمادها على الطرق الخاصة في التشريع في ظروف محددة، مثل التحول من العمل بالدستور إلى العمل بالأحكام العرفية، فكل ما يدافع عن الحقوق والشرف بالنسبة لمكونات المجتمع الجزائري هو مطلوب حتى عند غياب كفالة القانون لها[1]، وترسخ بذلك مبادئ النظام الاجتماعي من خلال ما يتواضع عليه المجتمع من أعراف وأحكام خارج القانون تمثل وسائل حماية الحقوق، كما أن التحول يكون بالاعتماد على أساليب جديدة في سن القوانين مثل قوانين الجرائم من النوع الجديد، التكنولوجية العلمية.. وهذا التحول يكون أحيانا بإلغاء المفاهيم والأحوال والأحكام القديمة واستبدالها بأخرى جديدة قصد التكيف مع التحول الاجتماعي والثقافي الذي يشهده المجتمع.

[1]Cf.P. Bourdieu, Le sens de l'honneur, in Esquisse d'une théorie de la pratique, Genève – Paris, Droz, 1972, P 13.

وأدت التحولات في السياسة الاقتصادية إلى تحول البنية القانونية التي تنظم وتضبط عمليات التحول في الجانب الاقتصادي ومنها التحولات التي شهدتها الجزائر في تنظيم النشاطات المالية والاقتصادية في فترة الدراسة، ومنها، ما نص عليه دستور 1996 باستحداث محاكم قضائية جديدة، وهي من العوامل المهمة في التحول الذي عرفته الجزائر، باعتبارها هيئات جديدة استحدثت لمسايرة التحولات الجارية في المجالات الأخرى، وتمثلت هذه المحاكم في:

مجلس الدولة ومهمته الفصل في القضايا الإدارية.

محكمة التنازع وتتولى الفصل في تنازع الاختصاص بين المحكمة العليا ومجلس الدولة.

المحكمة العليا للدولة تخص بمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

كما طرأ تغيير على الهيئة التشريعية في ذات الدستور، حيث نص على أن الهيئة التشريعية تتشكل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وأصبح يطلق عليها اسم البرلمان حسب ما حددته المادة 96 من الدستور، كما حدد العهدة الانتخابية لرئيس الجمهورية بخمس سنوات قابلة للتجديد ثلاث مرات حسب المادة 74 من الدستور.

وبموجب الدستور المعدل الذي صدر بالمرسوم الرئاسي رقم 96 – 438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، المصادق عليه من قبل الشعب في استفتاء 28 نوفمبر 1996، تحولت السياسة الجزائرية إلى دعم الاستثمار وضمان حريته ونزاهته وتساوي فرصه، وذلك من خلال مواد الدستور، ومنها[1]:

المادة 31 تنص على ضمان **المساواة بين المواطنين**.

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 96/76.

المادة 37 تكفل حرية التجارة والصناعة في إطار القانون.

المادة 38 تكفل حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي وهي مضمونة للمواطن.

المادة 52 تضمن حق **الملكية الخاصة والإرث والاعتراف بالأملاك الوقفية وأملاك الجمعيات.**

المادة 67 تضمن **حماية ملكية وشخص الأجنبي المتواجد على التراب الوطني.**

كما أبرمت اتفاقيات إطار متعددة مع دول الجوار والدول الأجنبية وانضمت الجزائر إلى اتفاقيات أخرى، قصد ضمان التحول نحو سياسة اقتصادية تنافسية وحرة، وتوفير التشريعات التي تحمي وتنظم عمليات التحول، ومنها:

الإطار القانوني للاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي وحدد إطاره في الجريدة الرسمية رقم 66 لسنة 1991، وذلك لتسهيل المعاملات الاقتصادية وجلب الاستثمارات المغاربية التي يمكنها أن تساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

كما يمكن قراءة ملامح التحول نحو التعاون العربي، من خلال التسهيلات القانونية التي يمكنها أن تجلب الاستثمارات العربية، والتي يمكنها كذلك أن تخفف من تفاقم المشاكل الاجتماعية، مثل **الفقر والبطالة،** ومن أمثلة ذلك الإطار القانوني للاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية الصادرة في الجريدة الرسمية رقم 56/ 1995.

بالإضافة إلى تنظيم التعاون الدولي، مثل الإطار القانوني للاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية **المنازعات المتعلقة بالاستثمارات التي تقوم بين الدول ورعايا الدول**

الأخرى، والإطار القانوني للاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الصادرين في الجريدة الرسمية رقم 1995/66/7.

كما أبرمت اتفاقيات ثنائية مع دول أجنبية لتسهيل التعاون والسعي **للتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية المترتبة عن التحول الاقتصادي،** واعتماد نظام اقتصاد السوق تدريجيا، وتم تنظيمها قانونيا من خلال الأطر القانونية لتنظيم الاستثمار والمعاملات الاقتصادية، مثل:

الإطار القانوني للاتفاقية الثنائية المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية الصادرة في الجريدة الرسمية رقم 90/45.

الإطار القانوني للاتفاقية الثنائية المبرمة مع الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي والإطار القانوني للاتفاقية الثنائية المبرمة مع إيطاليا الصادرين في الجريدة الرسمية رقم 91/46.

الإطار القانوني للاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا الصادرة في الجريدة الرسمية رقم 94/01.

الإطار القانوني للاتفاقية الثنائية المبرمة مع رومانيا الأمريكية الصادرة في الجريدة الرسمية رقم 94/69.

الإطار القانوني للاتفاقية الثنائية المبرمة مع إسبانيا الصادرة في الجريدة الرسمية رقم 95/23.

وكذلك من خلال المراسيم التشريعية على غرار الإطار القانوني الأساسي المتمثل في المرسوم التشريعي رقم: 93/12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية رقم 1993/64[1].

والتحول الملاحظ في الأطر القانونية والتشريعية جاء كمحصلة للتحول السياسي العام في البلاد، وكذلك لتحول السياسة الاقتصادية من جهة، ثم ما أملته الظروف الأمنية لحماية المستثمرين من جهة أخرى، وذلك لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، والعمل على إحداث تحولات في المجالات الاجتماعية والمالية والضريبية، مثل تغيير **سياسات التشغيل** التي كان فيها القطاع العام أكبر مستقبل لليد العاملة، والدخول عالم الشراكة الاقتصادية، وتنويع مصادر الضرائب والجباية، والحد من النفقات العمومية في بعض القطاعات الاقتصادية والدخول عالم المنافسة الاقتصادية.

البنية الاقتصادية

كما أن نشأة بورصة الجزائر حسب الملاحظين في الشؤون المالية، تعتبر أول مظهر من مظاهر تبعية البورصة إلى الدولة في تاريخ الأسواق العالمية، والبنوك كانت تقدم خدماتها كمكاتب إدارية، مع تفشي البيروقراطية والاختلاسات[2].

أما عن قيمة الدينار الجزائري فقد تدنت منذ سنة 1990 من 20 دينار للدولار الواحد إلى 80 دينارا، كما أن إنعاش وإصلاح المؤسسات الاقتصادية العمومية كلف

---

[1] م. بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الحراش – الجزائر، ص 115–116–117.

[2] Abderahmane mebtoul, L'Algérie face aux défis de la mondialisation, office des publications universitaires, Alger 2002, P38.

الجزائر بين 1991 إلى سنة 2000 حوالي 1200 مليار دينار أي ما يعادل بناء نسيج صناعي جديد[1].

وقد بلغت بين 1991 و 1998 نفقات إنعاش المؤسسات العمومية 850 مليار دينار[2]، في حين بدأت بوادر الانفراج بتحسن مداخيل الجزائر من العملة الصعبة سنة 2000 بـ 22 مليار دولار من قطاع المحروقات، غير أن الواقع الاجتماعي ضل متأزما ومبنيا على ارتفاع نسب البطالة والفقر[3]، التي أضيفت إلى المخلفات الاجتماعية والاقتصادية السلبية في فترة الدراسة، لتمثل إرثا ثقيلا أمام مشاريع التنمية.

وحسب ماجاء في تقرير الجمعية الوطنية لتنمية اقتصاد السوق 'Association de développement de l'économie de marché' في 1992/09/05 فإن دليل الركود والعجز الاقتصادي في الجزائر تمثله المميزات العامة التي طبعت واقع الاقتصاد الجزائري في الفترة المعنية بالدراسة، والذي انعكس بصفة مباشرة على النمو والاستقرار الاجتماعي، باعتبار أن الانتكاسة الاقتصادية ما كان لها أن تمر دون آثار سلبية على النشاط الاجتماعي والدخل والمستوى المعيشي واستقرار الاستهلاك، والمدة التي يعمل فيها رجال السياسة على تدارك الخلل وإصلاح الأوضاع لا يمكن أن تجمد فيها نشاطات ومطالب وحاجات المجتمع التي تفرض وجودها بقوة، والتي تكونت من ورائها **ثقافة استهلاكية أنتجتها سياسات التنمية الاقتصادية السابقة القائمة** على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج.

ويمكننا التساؤل هنا عن مبررات التحول نحو اقتصاد السوق وتمويل الهياكل والبنوك التي تساعد على ذلك، مقابل تأجيل التكفل بتفاقم البطالة والفقر، وما هي

[1] Ibid. P41.
[2] Ibid. P108.
[3] Ibid. P98.

مبررات ذلك؟ هل هي متطلبات عمليات التنمية التي تستدعي **القضاء على أسباب المشاكل الاجتماعية** دون اللجوء إلى سلوك التخفيف منها على حساب التنمية الشاملة، أم أن العملية الاقتصادية في حد ذاتها ناتجة عن التحول في السياسة الاقتصادية، وبذلك تكون **السياسة الاجتماعية** نتيجة للسياسات السابقة؟ أم أن هذه التحولات عبارة عن حتمية دفعت إليها الأوضاع السابقة؟.

للإجابة عن تلك التساؤلات يمكن الاستناد على مؤشرات أخرى تمكننا من الفصل في المشكلة، يمكن عرضها على سبيل التوضيح، وبهدف استخلاص تأثيرها على الحياة الاجتماعية والنشاط والواقع الاجتماعي.

فبينما كانت نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر بين 1990 و 1997 منعدمة وذلك حسب تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري والمنظمات العالمية المتخصصة، حيث بلغت نسبة 1 إلى 2 % في سنة 1998 ليقارب 3% سنة 2000، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات تدنت بنسبة 40% سنة 2000 مقارنة مع سنة 1996 و 1997 التي بلغت فيها قيمة 350 مليون دولار كانت موجهة لخدمة ديون روسيا العضو في نادي باريس[1]، كانت متطلبات المجتمع تتنامى بشكل كبير، وتعلقت بتوفير السكن والصحة والنقل والماء والكهرباء والطرقات وفرص العمل والتعليم، والتخفيف من حدة البطالة والفقر والحرمان والتخلف، والحفاظ على التنظيم الاجتماعي واستقرار القدرة الشرائية للمواطن، وغيرها من المتطلبات التي زادت الوضع تعقيدا.

وقد قابل هذا الوضع الاقتصادي وضعا ديمغرافيا متميزا، حيث بلغت فيه نسبة الزيادة في النمو الاجتماعي (زيادة الكثافة) 1.7 % وهي نسبة متدنية مقارنة مع فترات سابقة، وذلك بفعل **العوامل الاقتصادية والاجتماعية** الصعبة التي لم تساعد

[1] Ibid. p118.

على استقرار النمو الديمغرافي، أما نسبة زيادة الفئة النشطة في المجتمع بلغت 3% سنويا وهذا الارتفاع في نسب **زيادة الفئة النشطة** مقارنة بتدني نسبة النمو في السكان كان له أثر على **زيادة نسبة البطالة** التي مست 30% من الساكنة النشطة أي بمعدل 160000 طلب عمل جديد، هذا دون احتساب نسب اليد العاملة النسوية القادرة على العمل، وناتج الفرد الجزائري في سنة 1997 أقل من 0.5 % و 0% في 1998، ثم 0.5% بين 1999 و2000[1].

كما أن تسارع وتيرة الخصخصة بنشأة مجلس الخصخصة في أوت 1995 بدون وجود إستراتيجية قانونية وإدارية لتنفيذ مشروع الخصخصة[2]، كان له أثر مباشر على **ازدياد احتجاجات العمال** على حماية حقوقهم ومطالبهم من قبل الخواص، وساهم في زيادة الانشغالات و**ظهور المطالب الاجتماعية لحماية العمال وتنظيم عالم الشغل.**

ثم تكون مجلس الخصخصة فعليا في 1996/09/21[3]، ما جعل الطبقة العاملة تعتبره خطرا حقيقيا على استقرار سوق العمل والوظائف ويهدد شرائح العمال العريضة بالتسريح، ومن ورائهم عائلاتهم التي تزداد حاجياتها من الغذاء والخدمات الصحية والتعليم وغيرها.

وفي سنة 1998 أصبحت المخاوف الاجتماعية التي تهدد الطبقة العاملة حقيقة حين صدر المرسوم التنفيذي رقم 98-194 الذي يستند إلى المادة 02-05 من قانون الخوصصة، والذي قدم فيه مجلس الخوصصة مناقصة وطنية ودولية لبيع 59 وحدة اقتصادية منها 16 وحدة (مياه معدنية، وحدة مزج، مشروبات) 23 وحدة

[1] Ibid.p120.
[2] Ibid. p128.
[3] Ibid. p189.

مواد بناء، 9 فضاءات تجارية لوحدات اينابال ENAPAL و11 وحدة أخرى..[1]، لتبدأ العملية الفعلية للخصخصة، والتي أدت إلى تسريح العمال **وتفاقم الوضع المعيشي لعائلاتهم، وساهمت في نمو البطالة.**

مثلت التغيرات الاقتصادية عناصر التحول السياسي، الاجتماعي حيث تنامت المؤسسات الخاصة في النسيج الاقتصادي[2]، وبعد ثلاث سنوات من تنفيذ مقررات عملية الخصخصة، يمكن القول أنها لم تصل إلى أهدافها في الوقت المحدد لأن الجبهة الاجتماعية لم تتهيأ ولم تؤيد العملية، فمن بين 2700 شركة معروضة للخصخصة تم خوصصة 116 مؤسسة ومن بين 1325 وحدة سنما وحمامات عمومية تم خصخصة 10 % فقط من مجموعها[3]، وتحول من حالفهم الحظ من العمال في الحفاظ على مناصب عملهم من عمال في القطاع العام لحساب المؤسسة إلى عمال لحساب رب العمل وشركاءه.

وترجم حالة التعثر واتساع الهوة بين الواقع الاجتماعي والبرامج الاقتصادية عدم استقرار الجهاز التنفيذي، حيث تعاقب 10 حكومات على إدارة البلاد منذ 1991 إلى غاية 2001 بينها 4 منذ 1997[4]، وذلك ما ترجم عدم الاستقرار في هياكل الجهاز التنفيذي في الجزائر، والذي لا يمكن بدوره من **الاستقرار الاجتماعي**.

واختلف دور الفاعلين الاجتماعين والقوى الاجتماعية في الجزائر نحو سياسات الدولة في التنمية والخصخصة وإستراتيجية الخروج من إدارة التخلف، حيث نجد أن العمال والفلاحين، الشباب، النساء، والمثقفين يتجاوبون بشكل متباين لتلك السياسة،

[1] Ibid. p192.
[2] Ibid. p194.
[3] Ibid. pp225.226.
[4] Ibid. p233.

كما أن وسائل الإعلام ليست مهيأة لهذا الغرض بالدرجة الكافية[1]، وذلك ما زاد من حدة التوتر الاجتماعي وغموض مستقبل العمال، وتعالت أصوات **تنادي بالحوار الاجتماعي كوسيلة لتحويل المطالب الاجتماعية** إلى قرارات يمكن تنفيذها **لامتصاص معاناة شرائح المجتمع**.

كما مثل مشكل **المديونية** الخارجية للدول عامة والجزائر خاصة أكبر **تحدي لعمليات التنمية والاستقرار الاجتماعي والثقافي**، حيث تستوجب خدمتها تخصيص عائدات مهمة وأساسية على حساب توفير مناخ اقتصادي مناسب لنمو المجتمع وتطوره، وتشير الإحصائيات إلى المتغيرات الدالة على تذبذب خدمة الديون بفعل الظروف المختلفة التي عاشها المجتمع الجزائري بين 1990 و2000.

السنوات	1990	1992	1994	1996	1998	2000
إجمالي خدمة الديون الخارجية (مليار $)	26.6	25.9	28.9	33.9	30.3	25.2
خدمة المديونية (مليار $)	8.9	9.3	4.5	4.3	5.2	4.5
معدل خدمة الدين %	66.4	76.5	47	31	47.5	20
الديون إلى الناتج الداخلي الخام	48	63	70	74	65	47

جدول الديون الخارجية للجزائر ومعدلات خدمته[2].

1 Mostefa Boutefnouchet, La société algérienne en transition, office des publications universitaires, 11- 2004, P17.

[2] صالح صالحي، الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 1/ 2002، ص51.

شكل موضوع المديونية عائقا أساسيا أمام الحكومات الجزائرية المتعاقبة بين 1990 و2000 في النهوض بالاقتصاد الوطني، وقد تزايدت معدلات خدمته على حساب التنمية الشاملة والتكفل بالمشاكل والمتطلبات الاجتماعية، بالإضافة إلى تدهور البنية الاقتصادية بفعل التخريب الذي طال المنشآت العمومية، وبفعل الشلل الذي أصاب بعضها، وتجميد نشاطات أخرى بفعل العوامل الأمنية، وما يمكن أن يدل عليه ذلك من تدهور الاستقرار المعيشي للعمال وذويهم، وتراجع النشاط الاجتماعي بفعل إحالة كثير من العمال على البطالة المؤقتة أو التقنية، أو البطالة الدائمة.

كما يمكن أن نميز من خلال مؤشرات الصادرات الجزائرية بين سنة 1994 و2000 أن أغلب صادرات الجزائر من المحروقات، ولم تمثل الصادرات خارج هذا القطاع إلا نسبة قليلة، ويشير ذلك إلى ركود الإنتاج الوطني من المواد غير الطاقوية رغم أن القطاع الصناعي والزراعي يستقطب نسبة مهمة من العمال، وذلك ما يشير إلى عجز عمليات التنمية على بلوغ أهدافها، وتحرير المجتمع والسياسة الاقتصادية من التبعية لقطاع الطاقة.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي الصادرات	8.9	10.3	13.2	13.8	10.1	12.3	22	22.4
صادرات المحروقات	8.6	9.7	12.7	13.20	9.8	11.9	21	22
باقي	0.29	0.59	0.50	0.60	0.30	0.40	0.98	0.40

الصادرات								

تطور الصادرات الجزائرية (مليار $)[1].

بالإضافة إلى هذه العوامل التي كان لها انعكاسات كبيرة على التنمية الاجتماعية كان للتحولات التجارية أثرها في زيادة حدة منافسة المنتوجات الأجنبية للمنتوجات المحلية، حيث عانت القطاعات المختلفة من الإجراءات والاتفاقيات التجارية للتبادل الحر مع الدول والمنتديات الاقتصادية، وذلك بتدهور الأسعار وعدم القدرة على المنافسة مما انعكس وبشكل مباشر على الصعيد الاجتماعي بتخلي المؤسسات والخواص والحرفيين عن نشاطاتهم بفعل ارتفاع تكاليف الإنتاج وقلة الطلب مع ارتفاع أسعار الإنتاج المحلي مقارنة مع الإنتاج الأجنبي، وأصبح الاستهلاك الداخلي يخضع لمتغيرات السعر والجودة والوفرة وخدمات البيع والنقل والضمان والصيانة، و في هذا الجانب أجرت الجزائر اتصالاتها بالمنظمة العالمية للتجارة سنة 1987 تحت إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وبعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC تم تقديم طلب الانضمام سنة 1996[2]، ليشرع في مفاوضات يتم بموجبها تحرير التجارة الخارجية، ورفع القيود الجمركية على المنتجات الأجنبية، وفتح السوق الداخلية أمام المنافسة الأجنبية، ولم تكن الهياكل والأجهزة الاقتصادية ولا الإنتاج الجزائري قادر على ذلك.

مميزات النشاط الاقتصادي في الجزائر في المرحلة بين 1990 و2000 وانعكاساته على الحياة الاجتماعية.

[1] محافظ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2000.

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2 2003، ص62.

لا يخفى على أي باحث أن يميز التداخل الحاصل بين النشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعتبر الأول نتيجة لنمو ونشاط المجتمع، ويتأثر النشاط الاجتماعي بالواقع الاقتصادي ويرتبط نموه به، كما تتأثر معدلات الدخل والإنفاق على الجوانب الاجتماعية والثقافية مثل: اقتناء السكن أو كراءه أو بناءه، الحراك الاجتماعي، العلاقات الاجتماعية –الزواج–،..بالإضافة إلى الممارسات الثقافية مثل إحياء الأعياد والمناسبات وقضاء العطل، وتوفير المنتوجات الثقافية، والاستقرار والنمو الاجتماعي والثقافي يساهم في نموه الاقتصاد لأنه يمده بالتقنية والمال والمواد المناسبة للممارسة الاجتماعية والثقافية، لذلك يعتبر الضعف أو الازدهار الاقتصادي مدخلا مهما للحفاظ على التوازن والاستقرار والنمو الاجتماعي والثقافي.

تعود أسباب الضعف الاقتصادي في الجزائر إلى جملة من العوامل تتعلق بالمرحلة ومميزاتها المختلفة، إضافة إلى نوع المشاريع التي تم اختيارها لإنقاذ الاقتصاد، طرق التمويل، تدني قيمة الدينار الجزائري وصرفه في سوق المعاملات النقدية، حيث تدنى المؤشر لتصل نسبة التدني في القيمة بين سنة 1980 و1998 70% مقارنة مع قيمة الدولار الأمريكي، ولم يكن من المجدي رفع قيمته من خلال القرارات الإدارية[1]، إضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قيمة الأداء والمردودية وليس على العمل المستقر والدائم.

والمشكل الرئيسي حسب الدكتور عبد الرحمان مبتول في كتابه "الجزائر في مواجهة تحديات العولمة" يكمن في ركود الاقتصاد الوطني منذ سنة 1986، وأن الاقتصاد الوطني لم يعاني من أزمة في الهياكل وإنما في صعوبة توافق نظام التسيير مع التحولات الطارئة على الاقتصاد العالمي، حيث لم يساير النمو

[1] Abderahmane mebtoul, L'Algérie face aux défis de la mondialisation, Opcit, P21.

الاقتصادي التغيرات السريعة لمتطلبات السوق العالمية، بما يحافظ على فوائد المردود الاقتصادي الوطني، وكذلك الحفاظ على استقرار النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، والذي يجب أن يساير التحول في النظام الكلي للبلاد، لكن لا يمثل دافعا لانتهاج سياسات اقتصادية جديدة تعتمد الخوصصة كرؤية سياسية لامتصاص الأزمة، وتعريض الاقتصاد إلى مثل تلك المجازفات التي تمت في عهد الحزب الواحد، والتي خلصت إلى سيطرت الدولة على وسائل الإنتاج[1].

ثم إن انتشار الفقر وانعدام العدالة الاجتماعية، حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، محاولة تكوين دولة تقوم على المبادئ الإسلامية، مواجهة الجيش الذي اعتبر الجماعات المسلحة موجهة خارجيا، عوامل دفعت إلى صراع مسلح بين أنصار الحزب المنحل الذين يرون بأن الحرب كانت دينية، وتكفر النظام ورموزه والجيش وكل من يدعمهما، كما أنها ترى في النسيج الاقتصادي قاعدة استمرار هذا النظام[2].

لقد تنامت ضربات الجماعة الإسلامية المسلحة سنة 1994 لتمتد إلى وسائل النقل العام، من قطارات وشاحنات وحافلات، بهدف الحد من حركة وحدات الجيش والدرك وقطع الإمدادات عن مراكزهم، مما أدى إلى خسارة كبيرة في وسائل النقل العام، مقابل زيادة استثمارات القطاع الخاص، كما أن وحدات التموين والتخزين العامة تضررت بفعل التخريب أو الحرق، مقابل زيادة نشاط الخواص لتدارك العجز والنقص في التموين والتسويق[3].

وتشير الإحصائيات إلى ضعف الاقتصاد الوطني خارج المحروقات أو شبه انعدامه بفعل الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة،

---

[1] Ibid. pp 22.23.

[2] Louis Martinez, La guerre civile en Algérie, opcit, p23 et 190.

[3] Ibid. p 194.

التي تنامت فيها ثقافة الاستهلاك بشكل كبير أمام مبادرات الإنتاج، التي كانت تفتقد إلى الضمانات اللازمة لنموها وحماية المؤسسات المنتجة وتسهيل عمليات التسويق والنقل والتخزين والتصدير.

فنجد على سبيل المثال أن سنة 1994 بلغت صادرات الجزائر 8.8 مليار دولار منها 8.6 عائدات البترول والغاز، وسنة 1995 وصلت إلى 10.2 مليار دولار منها 9.7 عائدات البترول والغاز[1]، مما يدل على ضعف التجارة الخارجية خارج قطاع الطاقة، ويعكس حجم الركود الاقتصادي وانعكاساته على فرص التحول الاجتماعي الإيجابي، حيث تقل فرص الاستثمار والإنتاج والتوظيف وغيرها في المجتمع، مقابل نمو ثقافة التبعية للخارج من جهة (الدول المانحة)، وللدولة والمساعدات التي توجهها للخدمة الاجتماعية والدعم والإنعاش والتصحيح والتكفل بالفئات المختلفة من الشعب.

وقد بدأ النقاش حول الخوصصة سنة 1981 إثر العجز المالي لبعض المؤسسات، ثم أعيد طرحه للنقاش والإنعاش سنة 1986، لتظهر نتائجه الفعلية سنة 1994، لتكون سنة 1996 سنة خوصصة للنشاطات الاقتصادية الثانوية.

وقد تغير في هذه الفترة هيكل المؤسسة وأصبح المدير في المؤسسة العمومية يقابله المالك (Patron) في المؤسسة الخاصة، وكان هذا الانتقال والتحول تحت تأثير الأوضاع السائدة، وكان أقل شؤما من تدمير وحرق المؤسسات بالكامل وغلقها بالنسبة إلى العمال، لأن شبح تسريحهم وإحالتهم على البطالة بعد الخوصصة كان يهددهم، وقد بلغ حسب تصريح بوعلام بن حمودة* سنة 1995 عدد العمال المحالين على البطالة 43000 عامل، مما يعكس حجم معانات هذه الفئة من ويلات العنف ونتائج التحول الاقتصادي، والتي حولت الأحداث والتطورات التي سادت فيها

[1] La tribune 17/06/1996.

الحياة الاجتماعية والثقافية إلى ركود وأزمات متتالية، زاد من حدتها إبرام الجزائر لاتفاقية مع صندوق النقد الدولي، من تعليماتها الرفع التدريجي لدعم الدولة للمنتوجات لينتهي الدعم لكل المنتوجات سنة 1996[1].

كما اعتبرت الأوضاع السياسية من بين الأسباب المباشرة في عملية التحول وكان من نتائجها ظهور العنف المسلح، بالإضافة إلى اضطراب الأوضاع السياسية من خلال محاولة تدويل الأزمة الجزائرية.

الأوضاع السياسية

إن متطلبات الحياة الاجتماعية والثقافية تستلزم الرعاية السياسية التي تكفل للمواطن حقوقه والقيام بواجباته، والنظم السياسية تتحول بفعل ما تمليه تلك المتطلبات، وليس بفعل الاستعمار أو الاستئثار والاستبداد، أو التبعية والانقياد، ومعايير التحول ودرجاته واتجاهاته تكون مبنية على تراكم العوامل المختلفة في ظرف أو مرحلة محددة، فيرتبط شكل التحول السياسي بتلك العوامل التي حددت صوره وطرقه وأساليبه، والتي تمثل المبررات المنطقية والمقبولة اجتماعيا وثقافيا، والتي تصبغ عليه الشرعية حتى يصبح مقبولا.

ومن وجهة نظر الأنثروبولوجيا السياسية فإن الجهاد ضد نظام الحكم يبدأ عند رفض هذا النظام تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية، فالعصبية أو التعصب للدين ما هو في الحقيقة إلا تضامن مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحمل ضمن بنودها النظام والحكم الإسلامي، فمنذ قيام الخلافة الإسلامية كان العامل القرابي بين

---

* بوعلام بن حمودة ممثل نقابي ورئيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، تم اغتياله خلال أحداث العنف المسلح التي شهدتها الجزائر.

[1] Louis Martinez, La guerre civile en Algérie, op.cit, p 194,1995.

العائلات والقبائل أساس قيام التحالفات السياسية والمبايعة والموالاة، كما أنه أساس مراقبة مسار نشاطات الدولة أكثر من الشعارات التي تحملها تلك الدولة والتي تعتبر شعارات مقدسة، ومنه فإن بنية التحول في التصورات وثقافة النخب السياسية الإسلامية كانت تتبنى العودة إلى النظام الإسلامي في تسيير ومراقبة جهاز الحكم[1]، وذلك ليس بتغيير الهياكل الأساسية في النظام الجمهوري وإنما اعتماد نظم التسيير والرقابة والتشريع والإدارة النابعة من القيم والمبادئ الإسلامية التي تستند إلى النص القرآني والحديث الشريف، وقد تبنت التيارات السياسية الإسلامية هذا الطرح بدليل أنها قبلت الدخول في المعترك الانتخابي القائم على قواعد الديمقراطية الوضعية.

إن الصراع بين التنظيمات السياسية في الجزائر يمتد بجذوره إلى الفترة الاستعمارية أين تباينت فيه الرؤى حول المنهج المناسب لمكافحة الاستعمار وسياساته العدوانية اتجاه الشعب الجزائري، ثم ظهر السجال السياسي عشية الاستقلال حول تبني إستراتيجية التسيير والتنمية والحكم، واشتدت وتيرته بعد اعتماد النهج الديمقراطي وعلى هامش الحريات السياسية.

إن الأنظمة المستوردة من الغرب والشرق عهدت إلى الأنظمة التي تتبناها أن لا تؤمن بحل خارج إطارها، ومن ذلك المشروع الإسلامي الذي تتبناه الأحزاب والحركات الإسلامية، والذي تحدد معالم هويته الحركات الإسلامية[2]، كما أن المشاريع والتصورات التي تحملها هذه الحركات والأحزاب عهدت للمدافعين عنها أن لا تؤمن بالحلول المستوردة – الاشتراكية – الرأسمالية، وهذا التنافر والصراع امتد إلى مظاهر التفاعل الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري، فأصبح الهندام أو اللباس

---

[1] Ibid. p25.

[2] لخمار العلمي، في الهوية والسلطة – دراسات وأبحاث في الفكر والمجتمع والسياسة –، دار ما بعد الحداثة، فاس 2006، ص 9.

معيارا للتصنيف السياسي والإيديولوجي والثقافي، والمواقف والاتجاهات مؤشر للانتماءات السياسية.

إن التساؤل عن نجاح أو فشل عملية التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر في الفترة المعنية بالدراسة قد يستدرجنا إلى متاهات السياسة وحساباتها، غير أنه يمكننا أن نستعين بالتحولات السياسية التي شهدتها الجزائر في فهم منحى التحول الاجتماعي والثقافي.

إن اضطراب التحول السياسي في الجزائر يرجع إلى أن التعددية السياسية لم يتم إقرارها نتيجة تطور طبيعي في بنية النظام السياسي للمجتمع، أو نتيجة نضج اجتماعي في المجال السياسي يمكن من قبول الرأي والاتجاه المعارض ويعتمد مبدأ التداول السلمي على السلطة، والإقرار بحقوق الآخرين في ممارسة نشاطاتهم السياسية بكل حرية، فالانتقال كان تحت تأثير الأحداث الاجتماعية والغليان الشعبي بعد أحداث أكتوبر سنة 1988 وتم دون تهيئة المجتمع له، وعدم إعداد مؤسسات تنظم هذا التحول، إضافة إلى أن الأطراف السياسية تعاملت مع التعددية كسجال وفرصة لحسم الصراعات الخفية وتصفية الحسابات وتحقيق أهدافها. فالسلطة في عهد الرئيس الأسبق للجزائر "الشاذلي بن جديد" – 1979–1992– أرادت اكتساب فضل السبق في إقرار التعددية السياسية ومن خلال ذلك امتصاص النصيب الأكبر من غليان الجبهة الاجتماعية ومطالب المعارضة التي طالما ناضلت للاعتراف بها قوة اجتماعية وسياسية، وإقحام الشركاء الاجتماعيين والسياسيين في إيجاد حل للأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخانقة.

وبعد طرح المسار الانتخابي وصناديق الاقتراع وسيلة للفصل في المعتركات السياسية، أفرزت تلك الانتخابات فوز الإسلاميين الذين استفادوا من تجربة التحول والذين فازوا في الانتخابات المحلية في جوان 1990 والدور الأول من الانتخابات

التشريعية في ديسمبر1991 ولم تكن التعددية عندهم حسب خصومهم إلا وسيلة للوصول إلى السلطة.

ولم تنجح التجربة السياسية في الجزائر على أقل تقدير في تلك الفترة في التحول نحو التعددية السياسية وبناء المجتمع والنظام وأسس دولة ديمقراطية وتغيير أسس الدولة التي حكمت الجزائر طيلة عقود ثلاثة، لأن الثقافة السياسية التي حكمت العقل السياسي عند مختلف الشركاء السياسيين والاتجاهات السياسية لم تكن مهيأة لتقبل غير ثقافة سياسية واحدة هي الثقافة الانطواء ونفي الآخر وتقديس المبادئ والشعارات والرؤى الذاتية، بل تبنت رؤية الاستئصال رؤية مستقبلية لإزاحة الخصوم وإخضاعهم، وهي الرؤية التي كانت تحملها للوصول إلى تحقيق الذات السياسية للحزب.

كما أن عدم فهم مختلف الأطراف الفاعلة سياسياً لجوهر التعددية السياسية، وعدم تهيئها لقبول ما تفرزه العملية الديمقراطية بواسطة صناديق الاقتراع، كان من بين أسباب تأجيج الصراعات السياسية، ومحاولة الاستنجاد بالقوى الداخلية التي تمكن التشكيلات السياسية من فرض تصوراتها وإسماع صوتها.

فالصدام السياسي بين السلطة والمعارضة نجم عن عدم فهم والتقيد بمبادئ التداول السلمي عل السلطة وإمكانية تبادل الأدوار والمواقع (سلطة – معارضة – سلطة)، بل كانت الخطوط السياسية السائدة للنظام هي وجود نخبة حاكمة (جماعة سياسية واجتماعية واحدة)، وأن المعارضة لا تشارك في الحكم وإنما تستخدم (لإضفاء الشرعية وخلق الشعور بجدية اللعبة)، والمعارضة تقبل ذلك الاستخدام ليس بسبب توقعها أن تجد نفسها في السلطة في المرة القادمة عن طريق الانتخاب، وإنما لأسباب يمكن إرجاعها إلى سياسة المكافئة والامتيازات التي تقدمها السلطة للمعارضة في ذلك الوقت، كالمناصب الوزارية والمشاركة في الحكومة..

وتلك الممارسات السياسية ما هي إلا وجه آخر حسب المعارضة من أوجه القمع، التي كانت تمارس في السابق بذريعة ضرورة استمرار الشرعية الثورية التي حكم بها الجيش منذ الاستقلال، والجيش هو المؤتمن كمؤسسة تحمي الدستور والدولة والقانون والشعب ومصالح الأمة.

ويعتبر فشل النظام الاقتصادي في الجزائر من أهم العوامل التي ألقت بثقلها على السجال السياسي وعمليات التحول الاجتماعي والثقافي، حيث أضحى من المستحيل إنشاء قطاع عام منتج وقادر على المنافسة، ويتم ذلك من خلال بناء مجتمع مدني يشارك في عمليات التحول ولا يعتبر فقط مسرحا لها، فالمجتمع التقليدي الذي تسود فيه العلاقات الاجتماعية ما قبل الصناعية، وتحد من حيويته الانتماءات والعصبيات، ولا يستثمر عوامل النمو والتلاحم والتماسك التي تكفل له التطور والتحول السليم المنتظم ويستغل معالم الهوية، الدين، واللغة، والقبيلة، والعائلة، والمنطقة المحلية، لإثراء قدراته وطاقاته وتعزيز إمكانياته في التحول وثقافته، حيث لا يستطيع أن يحقق نموا خارجها أو من خلال توظيفها السياسي بعيدا عن تطبقها وممارستها اجتماعيا وثقافيا وترجمتها اقتصاديا في عمليات النمو والتصنيع والتطوير، كما أفرزت سيطرة الدولة على القطاع العام ومشاريع التنمية الاقتصادية غيابا كليا للمنافسة، وغياب النمو الاجتماعي المرافق لذلك، مثل تكوين الطبقات الاجتماعية وظهور المكانة والأدوار والمهن الجديدة، وبروز التنظيمات الاجتماعية وتفعيل نشاطها، مثل النقابات والجمعيات والمجالس الاجتماعية والاقتصادية، التي تمثل شريكا حقيقيا في بناء السياسة الاقتصادية وتكوين ثقافة جماهيرية لاعتماد أنماط وإستراتيجية التسيير والتنظيم الاقتصادي.

وأدى ضعف الأداء والمردود الاقتصادي للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات كبرى، والعجز المالي المستمر الذي تعانيه الوحدات الإنتاجية،

إضافة إلى الاعتماد المطلق على مداخيل النفط في عمليات التمويل إلى تراكم المشاكل وتفاقمها، حيث عطل ذلك من عملية بناء اقتصادي داخلي يقوم على تطوير الصناعات التحويلية بمختلف فروعها والتركيز على رفع درجة التكامل الاقتصادي بينها وبين قطاعات أخرى، مثل الفلاحة والخدمات والصناعات الخفيفة والتقليدية والسياحة والإنتاج الثقافي، حيث لم تنل سوى قدر ضئيل من الاهتمام بفعل عدم وضوح الرؤية الاقتصادية وغياب إستراتيجية قوية وقلة لإمكانيات المالية والكفاءات والبنية التحتية المناسبة لذلك.

وألقت الأزمة السياسية والاقتصادية بالضوء على المشاكل القديمة[1] وطموح الطبقة الكادحة وتطلعات الفئات الاجتماعية ووعود السلطة، مثل وعود المجتمع الحديث المتقدم، والقرى النموذجية، وتنظيم الأرياف وتطويرها لتقليص هامش الفوارق مع المدينة، وتأمين نجاح الثورة الثقافية التي تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية، ومواجهة البرجوازية الجديدة في الجزائر، وتنظيف الإدارة من الرواسب الاستعمارية والتعفن والرشوة والمحسوبية، وتخفيف حدة البطالة وتوفير الأمن والسكن وفك العزلة وتزويد القرى بالكهرباء والغاز، ودعم الشباب والتكفل الاجتماعي بالفئات المحرومة، ودعم النشاطات المنتجة وتوفير الحماية للاقتصاد والإنتاج الوطني، وكسب معركة التوظيف والتنمية، كل هذه العناوين والشعارات لم يتم تنفيذها وتلاشت أمام متطلبات الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والبعد الاقتصادي من أهم مكونات الأزمة التي عانتها الجزائر، فالتضخم والبطالة والديون الخارجية وضعف الإنتاج هي

[1] – تعددت جوانب الأزمة واتخذت جوانب مختلفة منها أزمة الشرعية والمتعلقة بشرعية النظام السياسي الذي كان يستمدها من الشرعية التاريخية واستبعاد شرعية المنافسة السياسية، وأيضا أزمة الهوية التي كانت تستبعد الجانب الأمازيغي، وأزمة المشاركة السياسية، أنظر في هذا الجانب منعم العمار، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسة الوحدة العربية، الطبعة الثانية بيروت 1999، ص 42.

مظاهر وسمات الأزمة الاقتصادية الخانقة التي فجرت الأزمات السياسية الخاصة بالشرعية والمشاركة والهوية الوطنية، هذه الأزمة هي التي أدت إلى تشتيت البنية السياسية، وفشل تجربة التحول إلى التعددية السياسية.

الأوضاع الإقليمية

أما الأسباب والعوامل الخارجية فقد شكلت دوراً فعالاً في صياغة عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، فقد أدى تحول الأنظمة العالمية إلى تحول النظم في العالم الثالث باعتبارها تابعة للقوى المهيمنة في العالم من كافة الجوانب، وأدى ذلك إلى تبني الاتجاه الديمقراطي سبيلا سياسيا لتسيير شؤون البلاد، والتخلص من البديل الإسلامي الذي أصبح يهدد مصالح السلطة ويتعارض مع مبادئها، فالحركة الإسلامية لم تبق فى غيابات النضال غير المشروع والسري، بل أصبحت علنية تخضع لقواعد اللعبة الديمقراطية التي أفرزت وجودها، وتحرز تقدما ومكاسب باستمرار وبسرعة، والعوامل الإقليمية الخاصة بإقليم المغرب العربي لا تساعد على وصول الحركات الإسلامية إلى سدة الحكم، لأنها تمثل من خلال مشاريعها تصورات تؤدي إلى تحول اجتماعي وممارسات ثقافية تستبعدها النظم الحاكمة، ولما تحمله من مشاريع سياسية تقوم على استبعاد التفرد بالسلطة والاستبداد وغيرها من الممارسات والسلوك الذي يتعارض مع مبادئها، حيث كان اعتراف النظام الجزائري بحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ حدثا شد اهتمام ومتابعة وانشغال النظم الحاكمة العربية كلها، ومثلت الأزمة الجزائرية محورا مهما في العلاقات العربية والمغاربية والدولية[1].

1 – كميل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة، دار النهار للنشر، بيروت 1998، ص 13.

ففي منطقة المغرب العربي كان لامتداد الخلاف بين المغرب والجزائر منذ ما قبل الاستقلال أثر كبير على مسار تحول الأزمة في الجزائر، حيث أصبحت منطقة المغرب العربي منطقة توتر يسودها عدم الاستقرار السياسي والأمني، خاصة بعد دخول مشكلة الصحراء الغربية في عملية الصراع على زعامة المنطقة، وعلى المصادر الطبيعية، حيث أن الصحراء الغربية تعتبر منطقة غنية بمواردها المعدنية وشاسعة بمساحتها لم تقبل الجزائر بضمها للمغرب، لاسيما وأن التاريخ القديم للمغرب الأقصى يجعله مصدراً للتوسع والإمبراطوريات، ونقطة تحوّل في التاريخ الإسلامي العربي في شمال أفريقيا، ويثبت أن المغرب لم يعمل على تحرير الصحراء الغربية التي يزعم ملكيتها وسيادته عليها من الاحتلال الاسباني، كما أنه تعدت أطماعه التوسعية إلى المطالبة بالصحراء ومناطق في موريتانيا، والتي لم يبذل جهدا في تحرير الصحراء من سلطتها، وبعد نضال جبهة البوليساريو ضد الاستعمار الاسباني وتحررها، ثم نضالها ضد الاجتياح الموريتاني وانفصالها عنه، وقعت تحت قبضة المغرب وعمل بكل الوسائل على الاحتفاظ بها، حتى وإن كلف ذلك التدخل في شؤون الجزائر التي تدعم استقلال وانفصال الصحراء الغربية، وهذا التاريخ هو مصدر قلق للجزائر في نهجها السياسي والاقتصادي، في حين أن التاريخ الحديث للجزائر يجعلها مركز ثقل ثوري تحرري، مارس تجربة شعبية سياسية بعد التحرير، ومحاولة النهضة في الصناعة والتنمية الاشتراكية وهو ما كان يشكل نقطة خوف حقيقية للمغرب، من باب التأثر الداخلي المغربي بالأحوال الإيديولوجية والثورية في الجزائر، هذه الوضعية عززت الانقسام في منطقة المغرب العربي، فوقفت الجزائر بكل ثقلها إلى جانب جبهة البوليساريو، وقدمت لها المساعدات العسكرية والمادية، وفتحت أبوابها أمام الشعب الصحراوي، وساعدته على تأمين الكفاءات السياسية والعسكرية والطلابية، وعملت على تأهيل النازحين إلى منطقة تندوف الحدودية.

كما مثلت الحسابات السياسية لدول الجوار أهم مشكل عانى منه المواطن الجزائري الذي يجنح إلى ثقافة السلم والحوار والتعقل والتسامح، فعملت بذلك السياسة الإقليمية على تأجيج الصراع السياسي بين مكونات المجتمع، حتى تصبح الأوضاع الداخلية تعيق أي تحرك أو تدخل في قضايا المغرب العربي، كما اتهمت المملكة المغربية الحكومة الجزائرية بدعم الثوار الصحراويين الذين يحاولون الانشقاق عن المملكة وتأسيس دولة خاصة بهم، ودعمت دول الخليج العربي موقفها لأنها كانت تنظر إلى النظام الجزائري معقلا للقوى الاشتراكية العدائية التي لم تكتف بمخالفة مبادئ الدين، بل تحدت أيضاً استقرار الأنظمة الملكية[1]، وبالتالي يجب تقويض النظام الجزائري من خلال دعم المعارضة الإسلامية المسلحة حيث تنشغل الحكومة الجزائرية بالاضطرابات الداخلية، ما يقوض استمرارها في السياسات الإقليمية، بما في ذلك دعم قوات "البوليزاريو" في الصحراء الغربية، ولأن الجزائر دولة صديقة للإتحاد السوفيتي، عملت الأنظمة الملكية على تقويض الحكومة الجزائرية لإضعاف القوى الشيوعية في العالم العربي، وشكل الصراع بين الإعلام الخليجي والنظام الجزائري جزءا من الصراع ضد انتشار الشيوعية، إلى أن بدأت ظاهرة الإسلام المسلح تهدد الأنظمة الخليجية ذاتها.

الأوضاع القومية

لم تكن القضية الجزائرية منفصلة عن ما شهده العالم العربي من تحولات، وخصوصا في مجال صعود الحركات الإسلامية إلى واجهة النضال السياسي، وقد حملت مثلا الجبهة الإسلامية للإنقاذ مشروعا عربيا إسلاميا في تسيير المجتمع في حالة فوزها بالانتخابات، وهي تشترك بذلك مع الحركات القومية العربية، والتي كان

[1] – كميل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة، مرجع سابق، ص15.

من بين مبادئها تدارك انكسارات الأنظمة العربية في مواجهة العدو الإسرائيلي وحلفاءه، بالإضافة إلى تدعيم مقومات المجتمع بالمبادئ العربية والتشبع بالثقافة العربية الإسلامية، التي كانت مهددة في نظرها بنمو الاتجاهات الثقافية المتحررة أو الغربية، كما عملت المعارضة المسلحة والسلطة الجزائرية آنذاك على الحصول على تأييد ودعم الدول العربية في صراعها.

كما أن قضية الصراع العربي الإسرائيلي التي اعتبرتها الجزائر منذ الاستقلال قضيتها القومية، حيث شاركت قواتها العسكرية بشكل مباشر في الحروب العربية الإسرائيلية عام 1967 وعام 1973، واشترت الجزائر عام 1973 أسلحة سوفيتية لسورية ومصر بمائتي مليون دولار، كما دعا الرئيس "هواري بومدين" لتطبيق حظر نفطي عربي على الولايات المتحدة والدول الغربية التي ساعدت إسرائيل، وهي الدعوة التي تسببت بهبوط الصادرات النفطية الجزائرية في تلك الفترة، ما شكل خطرا على خطة التنمية الخماسية آنذاك، وقدمت الجزائر دعما ماديا وعسكريا مطلقا للمنظمات الفلسطينية، وحضنت القضية الفلسطينية بكل تداعياتها، واستضافت مؤتمرات المجلس الوطني الفلسطيني، وجعلت أراضيها معسكرات للمقاتلين الفلسطينيين الذين أبعدوا من لبنان بسبب الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 وتحملت نفقات إقامتهم، كما منحت الجزائر مساعدات كثيرة للعديد من الحركات الوطنية والثورية في العالم[1]، حيث غدت العاصمة الجزائرية مركزاً تتواجد فيه أكثر من أربعين حركة تحرّر عالمية مع مناضليها، مع ما يعني ذلك من تحمّل أعباء نفقاتهم وتقديم المساعدات لهم مما جعلها في موقع مواجهة مع الدول والحكومات التي تهدد تلك المنظمات والحركات وجودها، فكان من الطبيعي أن تحيك الدسائس وتغتنم الفرص للنيل من النظام

1 – قرارات مؤتمر الصومام، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، بيان أول نوفمبر، برنامج مؤتمر طرابلس. منشورات ANEP، الجزائر 2005، ص 41.

الجزائري والعمل على تقوية الفتن الداخلية، وكان الصراع المسلح بين السلطة والمعارضة المسلحة فرصة لتلك الدول في الانتقام من مواقف النظام الجزائري السابقة[1]، كما لا يمكن أن نعدم دور الانكسارات المتتالية للقوى العربية المناهضة لوجود إسرائيل بعد انهزامات 1973 و 1984 والتي قادتها الحكومات العربية تحت المظلة الاشتراكية أو الليبرالية، والتي مثلت محل انعطاف في اتجاهات الفكر العربي الذي أصبح يحمل الأنظمة العربية صراحة مسؤوليات تلك الانكسارات، وطرح كبديل عنها وعن الإيديولوجيات المستوردة النظام الإسلامي، ما أدى إلى تحول في الفكر العربي الحديث الذي يقر بضرورة إحداث توازن في مختلف المجالات لمواجهة الدولة الدينية القومية العنصرية الاستعمارية – إسرائيل–، وذلك باعتماد النهج الديني في قيادة العملية، وهو ما أدى إلى نمو الحركات الدينية في الوطن العربي وتأسيس الفكر الديني الجهادي الوحدوي أو العابر لحدود الدول، كما نمت الحركات الدينية السياسية، وكذلك الحركات التكفيرية، وقد مثل الفكر الديني والزعامة الدينية والمرجعية المذهبية والطائفية أهم مصدر له، وهذه الانقسامات في الرؤى الفكرية والفكر العربي الحديث عموما هي التي كونت العجز المتتالي في توحيد الرؤية الفكرية وتحقيق النهضة المنشودة، وفتحت المجال واسعا أمام العنف المسلح في الأقطار العربية[2]، كما يشهد العالم العربي تحولا ثقافيا أو تثقفيا في المرحلة الحالية من شكل ثقافي تقليدي إلى آخر حديث وعصري، وتواجهه علاقة جدلية بين التراث

[1] – كميل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة، مرجع سابق، ص 16.

[2] – محمد عابد الأنصاري، تحولات الفكر والسياسة، سلسلة عالم المعرفة 1988، ص 28.

والحداثة وكيفية تكوين نموذج ثقافي جديد يكون شكلا حديثا لثقافة متأصلة في تراثها[1].

الأوضاع الدولية

تعتبر الأوضاع الدولية التي سادت في فترة الأزمة الجزائرية من العوامل المهمة في تفسير تجاذب موازين القوى بين السلطة والمعارضة، حيث لا يخفى علينا أن معانات المجتمع الجزائري من ويلات العنف أدت ببعض الفئات إلى الهجرة من أرض الوطن، والبحث عن ملاذ آمن، ولم تكن النظرة والمواقف الدولية من الأزمة موحدة، كما لم تكن معاملاتها للرعايا الجزائريين الوافدين على أراضيها موحدة، حيث تباينت بين رفض التدخل في الشؤون الداخلية وبين التدخل في الأزمة، وأصبحت صورة الجزائري في نظرة الأجانب هي صورة لاجئ أو داعم للعنف والإرهاب أو طرف من أطراف النزاع، وعليه لا يمكن أن نفصل الأزمة الجزائرية والتحول الاجتماعي والثقافي في الجزائر بين 1990 و2000 عن تأثيرات السياسة الدولية، التي تتجاذبها مصالح الدول القوية، والتي وجدت في الأزمة الفرصة في تصفية مشاكلها مع النظام والسلطة في الجزائر، كما لا يخفى علينا دعم فرنسا **للحركة الأمازيغية** بقوة في هذه الفترة بالذات[2]، كما لم تخفي كثير من الدول المجاورة انشغالها بالأزمة وتتبعها على غرار دول الاتحاد المغاربي ودول الاتحاد الأوروبي، وأبدت قلقها من تصدير نموذج العنف في الجزائر إليها، فهل يمكن أن يكون **للعنف** الذي عانى منه المجتمع الجزائري **صبغة دولية؟**.

---

[1] – بولس الخوري، العالم العربي والتحول الاجتماعي والثقافي، مرجع سابق، ص7.

[2] – أنظر مقال عمر زاوي، الأمازيغيون عملاء الغرب التنصيري أم ضحايا لسلطة الجنرالات، مرجع سابق.

إن الغرب عامة وأوربا خصوصا اعتبر تطورات الأحداث في الجزائر وصعود **الإسلام** "**الراديكالي**" لسدة الحكم العدو المحتمل المنافس للديمقراطية الغربية التي تطالب بالتعددية والديمقراطية وصندوق الاقتراع في التداول على السلطة، غير أن وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى البرلمان بأغلبية ساحقة أثار مسألة مصداقية الديمقراطية في الغرب الذي يدافع عنها، أو على أرجح تقدير فإنه لا يعترف بالديمقراطية التي تفرز نجاح التيارات الإسلامية، فتزايد التدخل الأوروبي في الأزمة الجزائرية كان ظاهرها الحفاظ على الاستقرار السياسي جنوب المتوسط، وخلف ذلك ترجمة واضحة على **أن الجزائر منطقة ثقافية فرانكفونية** بها مصالح وأطماع دول شمال المتوسط والتي يجب منع القوى الإسلامية[1] المعادية لمصالحها من الوصول إلى السلطة، ويجب أن يتم التحول وفق ما يضمن مصالحها وأمنها.

تشابهت مواقف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مما حدث في الجزائر، فالجزائر تعد بلدا يمثل منطقة نفوذ تاريخي لفرنسا، فهو من أهم بلدان المغرب العربي في الحسابات السياسية الفرنسية، فالواقع الاقتصادي والسياسي والثقافي في شقه اللغوي يشير إلى صعوبة تفكيك العلاقات الثنائية بين البلدين، فالجزائر بلد فرنكوفوني في نظر السياسة الفرنسية تمثل امتدادا ثقافيا لفرنسا، وأهمية على الصعيد الاقتصادي أو الدفاعي الأمني بطابعه الجغرافي والسكاني، كما يمثل النفط والغاز الجزائري مبررا لاهتمام السياسة الفرنسية بالأوضاع الاجتماعية والثقافية والأمنية في الجزائر كغطاء وذريعة للتدخل في شؤونها والضغط على النظام الجزائري، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تعاطفت مع الإسلاميين في بداية الأمر ثم تراجعت فيما بعد لدعم النظام الجزائري القائم حفاظا على مصالحها والتعاطي مع

---

[1] عمرو عبد الكريم سعداوي، الأزمة السياسية في الجزائر، مستقبل الصراع بين الساسة والعسكر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2000، ص 52 – 53.

الأمر الواقع، وبينما كانت نظرة الغرب للتيار الإسلامي تنبع من القلق على المصالح والمكاسب الإستراتيجية، وليس لأي غرض دعائي إنساني لأن الغرب لا يقر بدور الأجناس غير الغربية في الحضارة ولا يعترف بها، كما أنه ينفي دور اللغات والألوان والأديان الأخرى في الحضارة ويقر بأحادية الريادة والإشعاع الحضاري، في حين تقر الرؤية الإسلامية بتعدد الحضارات وإسهاماتها وتعدد الألسن والألوان واللغات ولا تنفيها[1].

الوضع الأمني

لقد أدى توقيف المسار الانتخابي واحتدام الصراع بين المعارضة المسلحة والسلطة إلى سقوط عدد كبير من الضحايا أغلبهم من المدنيين، منذ مطلع عام 1992، وقد قتل كثير من هؤلاء داخل منازلهم على مرأى من ذويهم، أو قتلوا بعد اختطافهم، أو لقوا حتفهم في ظروف غامضة، أو سقطوا ضحايا هجمات عشوائية، وقد زاد منذ عام 1993 تفشي نمط حوادث الإعدام خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الأمن[2]، وحوادث القتل المتعمد والتعسفي على أيدي جماعات المعارضة المسلحة، وكان الضحايا ينتمون إلى مختلف فئات المجتمع، فبينهم كثير من الشباب، فضلاً عن النساء والأطفال والموظفين الحكوميين، والمعلمين، والصحافيين،

---

[1]– سليمان الرياشي – صالح فيلالي وآخرون، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، يناير 1996، ص 142.

[2]– جوناثان راندل، السبيل إلى الإرهاب، ترجمة شكري رحيم، دار النهار، بيروت لبنان 2004، ص 228.

والشخصيات الدينية ورجال السياسة، كما تزايدت ظاهرة النصب والاحتيال، والسطو المسلح، والسلب والنهب، وهي من الجرائم التي أدرجتها وسائل الإعلام الجزائرية ضمن أنشطة الإرهاب، ففي نهاية عام 1994، ذكرت مصادر وزارة الداخلية أن 20 ألف شخص مسلح قتل خلال العامين السابقين، في حين ذكر تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان صدر في مطلع عام 1996 أن 5029 شخصاً ممن يوصفون بأنهم إرهابيون، قد لقوا مصرعهم على أيدي قوات الأمن خلال عامي 1994 و1995، بينما قتلت جماعات المعارضة المسلحة 1400 مدني خلال الفترة نفسها، إلا أن المرصد الوطني لحقوق الإنسان" أشار في التقرير نفسه إلى أن هذه الأرقام أقل من الأعداد الفعلية، ففي شهر جانفي وحده من سنة 1998 اقترفت خمسة وعشرون مجزرة جماعية قتل جراءها 1202 شخصا، وانتشرت في المرحلة المدروسة عمليات، وعمليات القتل العمدي وحالات الاختفاء، والتعذيب، وعمليات الاختطاف، والتهديد بالقتل[1]، التي حولت الواقع اليومي للجزائريين إلى جحيم لا يطاق، بمبررات متناقضة هدفها الحرب على الإرهاب بالنسبة للسلطة والجهاد بالنسبة للجماعات المسلحة، تكبد المدنيون أكثر تكاليفها.

الأوضاع الثقافية

إن أبعاد ومبررات الصراع في الجزائر لم تكن لتنفصل عن الأوضاع الثقافية السائدة، حيث أعطت الأزمة دوافع إضافية لاستمرار العنف، وذلك من خلال تبادل الاتهامات بين السلطة والمعارضة المسلحة حول ولاءاتها الثقافية والإيديولوجية، وخدمتها للمصالح الخارجية من خلال المشاريع التي تحملها، وقد أدرجت القضية اللغوية (العربية – الأمازيغية – الفرنسية) في حلبة الصراع، كما أدرجت قضية الانفتاح على الفنون والثقافات الخارجية (ظهور الأغاني الشعبية– الراي – والتفتح

[1] – جوناثان راندل، السبيل إلى الإرهاب، مرجع سابق، ص 229.

على الثقافة الغربية)، والعودة إلى سلطة الدين على الثقافة والمجتمع (المد الأصولي واللباس والزي الإسلامي) في الصراع، والذي كان أسبابه الظاهرة سياسية، وأسبابه الباطنية ثقافية، تعمل كلها على تعبئة المجتمع للفصل فيها لصالح طرف على حساب آخر، وذلك ما عمق من جذور الأزمة وأطال أمدها.

وفي هذا الباب يمكن تفسير الصراع الثقافي من وجهة نظر "مالينوفسكي"، حيث يجعل التراث الاجتماعي هو المفهوم الرئيسي للثقافة من منظور الأنثروبولوجيا الثقافية، فالثقافة تضم الصناعات الموروثة والبضائع والسلع والعمليات التكنولوجية والأفكار والعادات والقيم"[1]، التي تكون بدورها مميزات المجتمع وتقاليده، وتغيير هذه النماذج تحت تأثير العوامل المختلفة يمكنه أن يحدث تنوعا في مكونات التراث الثقافي، كما يمكنه أن يكون بؤرة صراع بين النماذج الثقافية التقليدية والنماذج الثقافية الحديثة.

إن المجتمعات المتخلفة تقوم على نشاطها الاجتماعي على نظام اجتماعي وثقافي تقليدي ذو أوجه متباينة منها النظام التقليدي، والجزائر حاولت اجتياز الأنظمة المكبلة للتحول واختيار ما يصلح منها في تحقيقه بالكيفية التي تضمن الوصول إلى وضع اجتماعي واقتصادي وثقافي مستقر يمكنه أن يتضمن التنوع الثقافي والثراء اللهجي وأشكال الإبداع والنتاج الفني، ومنها:

1. النظام الاجتماعي الثقافي غير المنتج الذي نتج عنه مظاهر العصرنة دون اعتمادها وتبنيها.
2. النظام التقليدي ALEATOIRE الملاحق وقد تبنى تعاليم العصرنة دون الإضرار ببنيته.

[1]– سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية، دار النهضة العربية، بيروت 1983، ص 27.

3. النظام التقليدي المنتج يستثمر العصرنة مع احترام مبادئ الهوية والتقاليد.

4. نظام معاصر لا يتبنى المعايير التقليدية بل يتخطاها في عمليات النمو[1].

ويمكن الإشارة إلى أن واقع الثقافة في الجزائر لم يكن أحسن حالا من القطاعات الأخرى في الفترة المعنية بالدراسة، بل كان أكثر تضررا من سياسات التنمية التي أغفلته بذريعة التفرغ للوضع الأمني، وكان الواقع الثقافي يشبه ما أشار إليه "رولان بارث" الذي جعل لغة الأمة وثقافتها تقترن ببروز فئة من الناس في المجتمع تملك وتوجه المجتمع، وهو ما يسمى بالقطبية التي تتحكم في الخطاب الثقافي، وذلك لأجل استرجاع منابر الخطاب التي أصبحت تتداول عليها قوى تفكك البنية الثقافية أكثر مما تعمل على توحيدها[2].

كما تعددت منابر الخطاب الثقافي والذي كان في ما سبق إعادة إنتاج لخطاب السلطة في عهد الحزب الواحد حيث عمل رجال الدين والمفكرون على تكييف الخطاب الإسلامي مع توجهات الدولة، والذي غاب معه الخطاب النقدي والفني، في حين كان يرى الإسلاميون أن الدولة سيطر عليها المفرنسون بتواجدهم في مراكز القرار بوزارة الثقافة، وهيمنة الأمور السياسية على الجوانب الثقافية، مثلما هيمنت الثقافة التقدمية في السابق وأهملت التفكير الإثنولوجي والفلسفي وفي العلوم الاجتماعية والمناهج، وفي مقابل ذلك ونتيجة صعود الحركات الإسلامية تدينت الثقافة والفكر والأدب والفن، وأصبحت المسألة الدينية والأخلاقية هي قلب الحركة الاجتماعية والفكرية[3].

---

[1] Mostefa Boutefnouchet, La société algérienne en transition, Op.cit, P19.

[2] Roland Barthes, Essais critiques, points, Paris seuil, (s.d) p 147.

[3] – سليمان الرياشي صالح فيلالي وآخرون، الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية – مرجع سابق، ص 510 و 522 مقال عمار بلحسن. أنظر كذلك .Henri Sanson, Laïcité- islamique en Algérie, édition CNR Paris 1983

شكلت المسألة الثقافية محور اهتمامات الطبقة السياسية التي حاولت أن تجعل منها الأرضية والمشروع الذي يبرر أفكارها وتطلعاتها، ويحمي وجودها، والتعبئة الجماهيرية ضرورية للحسم في أي قضية ثقافية تتبناها المشاريع السياسية، ويمكننا أن نقر بأن التكامل موجود بين أي اتجاه سياسي والاتجاهات الثقافية وأن التلازم بين النشاط السياسي والنشاط الثقافي والتعبئة الاجتماعية أعطى للصراع طابعا خاصا ومصيرا عنيفا، حيث أن أي فشل في الاستحقاقات السياسية لأي قوة سياسية كان يعني فشل المشروع الثقافي والاجتماعي الذي تتبناه تلك القوة، وذلك ما أثرى بؤر التوتر ورسخ الأزمة أكثر مما خدمها، في حين كان يجب استبعاد المسألة الثقافية التي تمثل قوة المجتمع ومصدر ثراءه وتلاحمه من أي صراع سياسي يقحم المجتمع في متاهات الفتنة والصراع.

بينما كان المجتمع يعيش أوضاعا صعبة جراء العنف والبطالة وقلة الخدمات، واتجاه أولويات الدولة لتوفير الأمن والسلم، ظهرت نماذج ثقافية تعبر عن حال المجتمع وآماله وآلامه، وتمثلت في أغنية "الراي" التي تناولت طموح الشباب في العمل والزواج والهجرة وغير ذلك، لتخفف من مقته للأوضاع المعيشية والواقع الاجتماعي في قالب فني جديد لم تعهده التقاليد الفنية والأعراف الاجتماعية، وكان بمثابة فن يدعوا إلى التحرر من بعض القيود الاجتماعية، كما ظهرت الجرائد المتنوعة التي تعبر عن واقع المجتمع وثقافته، فتزايدت طرق التعبير بالكاريكاتير وفتحت هذه الوسائل صفحاتها للمواطن لنشر اهتماماته ومعاناته، ومثلت همزة وصل بين مكونات المجتمع وبين المواطن والإدارة، وكذلك بين السلطة والشعب لتبرير السياسات المتبعة.

الفصل الثالث
مظاهر التحول في الجزائر

التحول الاجتماعي

إن أي تحول مهما كانت طبيعته ومجاله، يجب أن يتحدد من خلال آليات قانونية واجتماعية، فمثلا قد أدت النظم الاجتماعية الجديدة التي أملتها الظروف المختلفة إلى إنتاج وضع جديد في الأسر الجزائرية على مستوى البناء والوظيفة، فكان لزاما على مهام الأسرة أن تتكيف والمعطيات الجديدة التي أملتها المرحلة، فبعد أن كانت الأسر فيما سبق لا تستقل عن العائلة الكبيرة، خاصة في القرى والأرياف وحتى المدن، بفعل ارتباط الدخل والعمل بالممتلكات المختلفة في مجال الزراعة وتربية المواشي والتجارة والصناعات الحرفية، تحولت إلى أسر مستقلة بفعل العوامل المتعددة المتعلقة بالعمل والهجرة من البوادي والقرى إلى المدن، وتخلى العائلات عن نشاطاتها السابقة وممتلكاتها، كما يضاف إلى ذلك تسريح العمال وغلق المصانع والعمل ببرنامج الخوصصة وضعف الاستثمار وهجرة الإطارات ورؤوس الأموال وعدم الاستقرار وتفشي البطالة والفساد في ظل غياب الرقابة وسلطة الدولة وضعف إمكانياتها في التكفل بالمشاكل، حيث أدى إلى اعتماد الأسر على وسائلها وإمكانياتها الخاصة في توفير العمل والمأوى ولوازم الحياة المستقرة، وتخليها عن بعض واجباتها نحو العائلة الكبيرة تحت تأثير تلك الأوضاع المزرية.

هذا الوضع تترجمه الظواهر الاجتماعية العديدة، التي كانت تظهر بشكل واضح في الأزمات الاقتصادية على المستوى الوطني، وانعكاسها على تراجع الاستهلاك الفردي، وتقلص فرص الشغل وتفكك النسق الاجتماعي والاقتصادي في المؤسسات الصناعية وإصابتها بالخسائر المتتالية، هذه الظواهر كان لها الأثر كذلك على الأسرة – باعتبارها أصغر وحدة اجتماعية – برزت في شكل انحرافات في السلوك العام للفرد والمجتمع، فكانت كل المحاولات الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية وحتى القانونية تحبط وتصاب بالفشل، لكن في المقابل كانت هناك

تفاعلات تحدث لتحل محل المبادئ الاجتماعية التي تراجعت وتعمل على توجيه المجتمع باتجاه التحولات التي تعيشها الجزائر اليوم في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن أي وصف أو تحليل للواقع الجزائري قد يؤدي إلى اعتبار الفئات الاجتماعية في الجزائر هي العنصر الأساسي في هذا التحول، لكنها لم تكن جميعها فاعلة أو قائدة لهذا التغيير الذي يمس المجتمع بكامله وأن هناك من جعل من هذه الطبقات تتجه باتجاه التغير، وتعيشه وتتقبله وتعمل على ترسيخ وتكريس وضع جديد، وقد يكون (هذا القائد) طبقة من المجتمع تخضع لكل القوانين الاجتماعية، وقد يكون (ظرفا، وموقعا، ووضعا اجتماعيا أو نظاما سياسيا وثقافيا) فالجزائر بموقعها الجغرافي، ومن خلال ما تملكه من مقومات تاريخية واجتماعية واقتصادية لن تكون معزولة عن التغيرات التي يشهدها العالم المعاصر، فثمة تحديات كثيرة واجهت الجزائر بين 1990 و2000، من بينها اجتياز الأزمة الاقتصادية وتحديات العولمة أو النظام العالمي الجديد، واختلال التوازن بين القوى الكبرى في العالم لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فالتحول نحو وضع تتكيف فيه السياسة العامة للبلاد نحو الوضع الجديد أمر مطلوب وضروري للحفاظ على مستقبل البلاد من مخاطر عديدة، لكن ذلك طبعا لم يتم بعيدا وبمعزل عن الانعكاسات الاجتماعية، والانتقال المباشر من سياسة لأخرى قد تكون له عواقب وخيمة في المجتمع وقد يعصف بهياكل الدولة ونظام الحكم، فكان من الضروري البحث عن الطرق المناسبة في الانتقال بدءا بالمسار الديمقراطي ثم مسارات التحول الاقتصادي فالاجتماعي فالثقافي، والمطلوب أيضا التغيير الاجتماعي الداخلي حتى يمكن من مسايرة التغير الاجتماعي الخارجي، وعليها أن تنتهج منهجا يمكنها من إيجاد نظام اجتماعي متماسك يتميز بالمرونة، وهذا التغير هو اليوم محور كل السلوكات الاجتماعية وكل التحولات التي بدأت تحدد المعالم الرئيسية لهذا التغيير، ولم تبق أي فئة في المجتمع

بمعزل عنه، ولم يغيب مجال عن هذا التحول التدريجي في الحياة الاجتماعية، نظرا لارتباط كل المجالات بحياة الفرد والمجتمع.

إن الحركة السكانية تؤدي إلى تغيرات وتحول على مستوى العلاقات والأدوار والمكانة والتنظيم والنشاط، وهي إحدى أوجه التحول وعناصره، والجزائر شهدت في نهاية القرن العشرين حركة سكانية أدت إلى تغيير نمط البنية البشرية والتوزيع السكاني، ومثال على ذلك دور العوامل الأمنية والاقتصادية في الهجرة الداخلية والخارجية، وما ترتب عنه من تحول إلى نماذج جديدة في ربط العلاقات والقيام بالأدوار وشغل المكانات، وتغير النشاط.

وموضوع الهجرة ينجم عنه مشاكل متعددة يواجهها الفرد من بينها الصراع الثقافي1، وصعوبة التكيف، فالوضعية الجديدة في المجتمع المستقبل تختلف تماما عن الوضعية السابقة المعتادة، وذلك طبعا من حيث ربط العلاقات والدور والمكانة وقنوات الاتصال وحتى النشاط وطبيعة السلوك، وذلك لأن الثقافة هي المحدد الرئيسي لنوع السلوك المقبول اجتماعيا والمرفوض، وتحدد معناه، فتغير البيئة الاجتماعية بفعل الهجرة سواء الطوعية أو الإجبارية ينجر عنه تغيرات ثقافية سريعة، فالفرد أو الجماعة التي تنتقل من بيئة إلى أخرى تكون مجبرة على التعاطي مع الواقع الجديد الذي يفرض عليها التوافق وتقبل الثقافة الجديدة فيتعلمونها ويتعاملون مع أهلها وفق النظم السائدة باعتبارهم نزلاء جدد على تلك الثقافة وإسهامهم فيها يكون بقدر تقبلهم وتعلمهم وتعاطيهم لتعاليمها، أما المشاكل المترتبة عن الهجرة فهي متعددة تنطلق أساسا من سوء التوافق وعدم تقبل الآخر بمظاهره الثقافية أو التصلب في فرض النماذج الثقافية الدخيلة.

---

[1] – علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1996، ص35.

إن تحول العائلة الجزائرية خاصة في المجتمعات الريفية من العائلة الكبيرة إلى عائلة صغيرة بفعل العوامل المختلفة، أدى إلى إضعاف قدرتها على مقاومة التغيير في النظم الثقافية والسلوك، فسلطة الشيخ أو كبير العائلة أو الحي أو القرية أو العشيرة تلاشت أمام تأثير الأوضاع الجديدة التي تستند إلى قوة المال والمركز وكثرة العلاقات والنفوذ على حساب النمط الثقافي التقليدي الذي يستند إلى الوجاهة والمكانة والسمعة الطيبة والسن والأخلاق والاستبصار واحترام الناس لمن يسير شؤون الجماعة ويفصل في الصغائر والكبائر، وعلى ذلك يتأسس مفهوم المادية خاصة في الحياة المدنية مقابل الفردانية في الحياة الريفية التي تقوم على الحفاظ على تماسك القبيلة أو العشيرة أو التجمعات البشرية والخضوع للمعايير الاجتماعية والثقافية المعمول بها.

والتغيرات الثقافية في الحياة المدنية سريعة بفعل التصنيع والتعليم والإعلام[1]، ولعل أهم عوامل التحول في الجزائر في الحقبة المذكورة هو تغير بنية المجتمع الجزائري تحت وطأة التغير الاقتصادي بالخصوص، واختلال التوزيع السكاني بين المدن والحظائر وظهور بنى جديدة ساهمت في تحويل مجرى الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من خلال وضع طبقي غير مستقر، حيث أصبح من السهل حدوث الحراك الاجتماعي في المراكز بين الفئات والطبقات، وكذلك التغير في الأفكار والمفاهيم والقيم والمعتقدات، فتصبح عاملا فعالا في عمليات التطور والتجدد والابتكار، والتحرر من القيود والتعبير عن الذات يساعد على التغير الاجتماعي[2]، كما أشار إلى ذلك 'سمنر' في شرحه لآليات التغير والتحول، حيث أكد أنه يتم بانتقال المجتمع من الطابع البسيط إلى المعقد ومن التناسق إلى اللاتناسق ومن

---

[1] – علي مانع، مرجع سابق، ص36.

[2] – إبراهيم صقر أبو عمشة، الثقافة والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981، ص 08 – 11.

العسكري إلى الصناعي أين ترتبط التغيرات الفرعية بشكل عضوي، كما تتغير نماذج الأفعال وتتغير مكونات النظام الاجتماعي[1]، وذلك ما لوحظ من خلال التغيرات التي طرأت في الحياة اليومية للمواطن، والمتمثلة في الواقع الأمني والاقتصادي وانعدام برامج التنمية التي يمكنها أن تغير من معاناته اليومية، كما ارتبطت أسباب الحراك في المجتمع بتحول السياسة الاقتصادية والعوامل الأمنية والظروف الاجتماعية مثل البطالة والهجرة، كما أن المدن أصبحت أكثر اكتظاظا ومسرحا لتفاعلات جديدة بين فئات مهاجرة تقاوم أسباب التحول وأخرى مستقبلة تؤمن بسرعة التغير وضرورة التحول، مما فتح أبواب الصراع على العادات والقيم والممارسات والسلوك من حيث القبول والرفض والأصالة والتحديث.

ومن النتائج المباشرة لفترة الاضطرابات الأمنية وجود فئة جديدة من الأرامل واليتامى الذين أصبحوا يعيشون وضعا جديدا، تحول من رعاية الأب الاجتماعية والاقتصادية ورقابته وتكفله بالعائلة من حيث توفير الحاجات الضرورية والضبط والرقابة في عمليات التنشئة، إلى وضع جديد يصعب فيه ضبط ومراقبة سلوك أفراد العائلة الذي يكون محصلة لتأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة بفعل فقدان الأب، والذي عملت الدولة على استدراكه من خلال مؤسسات اجتماعية توفر العناية اللازمة لضحايا الأزمة كبديل استدراكي لوظيفة الأب.

التحول في نظام الزواج:

عرف الزواج حسب نظر "الهواري عدي" مظاهر جديدة تبدأ بربط علاقات صداقة بين الإناث والذكور مخالفين بذلك التعاليم الدينية التي لا تسمح بمثل هذه العلاقات، والتقاليد الاجتماعية التي تنبذ من يقوم بذلك(وهذا حكم لا يمكن تعميمه

[1] Sous la direction de André Akoun et Pierre Ansart, Le Robert dictionnaire de sociologie, seuil 1999, p 69.

على كل مكونات المجتمع، بينما هو مظهر من مظاهر التحول التي أصبحت تزاحم التقاليد والأعراف في مجال الزواج)، والتي يرجح مصدرها إلى محتوى برامج التسلية والترفيه ومشاهدة القنوات الأجنبية، إذ أدى ذلك إلى عمليات التقليد في غياب كلي للقيم والمبادئ والرقابة الأسرية والاجتماعية لهذه العلاقات التي قد تنتهي بالزواج أو بعلاقات غير شرعية أو بتشويه الصورة الاجتماعية للمعنيين على أقل تقدير، أو حتى تأخر أو عدم الزواج. وتكون هذه العلاقة بين الجنسين من الحي نفسه أو داخل أماكن العمل والدراسة كمظهر يفضل فيه الفرد التعرف على الفتاة خارج محيط العائلة، مما قد يزعج الأم التي ترى في الفتاة المختارة أنها ستأخذ منها ابنها وغير مطيعة لها[1].

كما قد تشترط الطبقات الميسورة بعض المقاييس لدراسة عروض الزواج، مثل عمل طالب الزواج، السكن، وفي حالة عدم توفر الشرطين فإن الرد يكون بأن الفتاة قد طلب يدها ابن عمها وهو أولى بها، وذلك كرد على عدم التساوي في المستوى الاجتماعي، ولأن عدم وجود السكن قد يعرض ابنتهم إلى مشاكل مع إخوة الزوج، كما يقلل من احتمالات زواجها في حالة وفاة الزوج أو الطلاق، وقد تغير المجتمع الجزائري عموما في هذا المجال كثيرا منذ الاستقلال بفعل التحضر وانتقال أغلب السكان إلى العيش في المدن[2].

كما تجدر الإشارة إلى أن تأثير التحولات الاقتصادية والثقافية والسياسية كان واضحا في الجانب الاجتماعي، حيث أن طرق إقامة مراسيم الزواج وحفل الزفاف أصبحت تخضع إلى حد بعيد لتأثير الدخل والمستوى المعيشي، حيث أن توفير مستلزماته يخضع للشروط التي تم الاتفاق حولها بين عائلتي الزوجين من جهة،

[1] Lahouari Addi, Les mutations de la société Algérienne, édition la découverte Paris XIII 1999, P84 85.
[2] Ibid. p 147.

وإلى قدرات كل منهما على تلبية الحاجات الضرورية لإتمام مراسيم الزواج بشكل طبيعي من جهة أخرى، ولعل الدليل على هذا الموضوع هو التباين الكبير في كيفية إتمام مراسيم الزواج وحفلاته بين مكونات المجتمع والتي يمثل فيها العامل الاقتصادي دورا كبيرا يمكن من خلاله التمييز بين أصناف الزواج في المجتمع، وبالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الثقافة التي يتشبع بها أهل وأقارب الزوجين تتدخل في ضبط طريقة إحياء مراسيمه وحفلاته، إما على طريق السنة النبوية بالنسبة للعائلات المتدينة، أو على الطريقة التقليدية بالنسبة للعائلات المحافظة، أو بالطريقة المتحررة من الضوابط السابقة بالنسية للعائلات المتفتحة على الثقافات المختلفة، وتعتبر بذلك حفلات الزواج مظهرا من مظاهر التمايز الاجتماعي التي خضعت لتأثيرات الظروف المتعددة الناتجة عن البيئة والمناخ الجديد الذي يحتضن هذه الظاهرة.

التحول في مجال التربية والتعليم:

كان من نتائج التحول السياسي والاقتصادي والأمني ظهور مؤشرات جديدة للتسرب المدرسي، حيث أدى حرق وتخريب المؤسسات التعليمية في بعض المناطق إلى توقف بعض التلاميذ عن الدراسة، كما أن تدهور المداخيل واضطراب مستوياتها عند بعض العائلات التي فقد أفرادها وظائفهم بفعل تخريب المؤسسات، أو إفلاسها أو خوصصتها كان له الأثر المباشر على المتمدرسين الذين اضطروا تحت تأثير العوامل السابقة للتخلي عن الدراسة لمساعدة ذويهم في الحصول على المداخيل اللازمة لعائلاتهم، وبذلك تحولت ظروف التسرب من المدارس بظهور عوامل اضطرت بعض العائلات إلى الاستعانة بالأطفال للمساعدة على تخطي الأزمة التي أفرزتها الظروف الصعبة.

كما أن التربية والتعليم كانت قضية جدل بين مكونات المجتمع وبين مكونات الطبقة السياسية، حيث تجاذبت القوى السياسية هذه القضية لتحاول بذلك تكييفها لخدمة برامجها ومشاريعها المستقبلية في تكوين النشء وتربيته وتعليمه، وانحصرت عموما في التيارات السياسية التي تدعوا كما أن التربية والتعليم كانت قضية جدل بين مكونات المجتمع وبين مكونات الطبقة السياسية، حيث تجاذبت القوى السياسية هذه القضية لتحاول بذلك تكييفها لخدمة برامجها ومشاريعها المستقبلية في تكوين النشء وتربيته وتعليمه، وانحصرت عموما في التيارات السياسية التي تدعوا إلى تحديث وعصرنة طرق وبرامج التعليم وأهدافه والتفتح على التجارب العالمية، ودعت إلى هذا الطرح القوى والأحزاب العلمانية الديمقراطية، كما أنها دافعت وبقوة عن مشروع تدريس الأمازيغية، وكذلك تدعيم استعمال اللغة الفرنسية كلغة أساسية في تلقين العلوم، وتيارات أخرى إصلاحية تقودها الأحزاب القومية والإسلامية وتدعوا إلى الحفاظ على مشروع التربية والتعليم ليخدم الأهداف التي قامت لأجلها ثورة التحرير، ويبقى مرتبطا بمقومات المجتمع ومبادئه العربية الإسلامية، ولا يجب الانسياق وراء مشاريع التحرر من مقومات ثقافتنا وتخريب ما حققته المشاريع السابقة في هذا المجال، وليس من الضروري أن نرقي استعمال اللغة الفرنسية التي باتت مهددة في عقر دارها من قبل الإنجليزية على حساب لغتنا الوطنية، كما أن العجز والتخلف في مواكبة التطورات العالمية ليست له صلة باستعمال لغة ما على حساب أخرى، وقد تجسد فعلا هذا الجدل والحوار والصراع من خلال تغيير بعض معاملات مواد تعليمية، وإقحام تعليم اللغة الفرنسية والانجليزية والأمازيغية في المراحل الأولى من التعليم الابتدائي، كما شهد القطاع تعديلات باستحداث مواد التربية المدنية، وتعديل مقررات وبرامج مستويات تعليمية في مادة التربية الإسلامية والرياضيات ومواد أخرى قصد الإصلاح، كما وضعت خطط للاستدراك وحصص للتدعيم وتحسين المستوى، وكذلك للتوجيه، كما أن نظام التعليم تغير من النظام الأساسي

إلى التعليم العادي، وذلك نتيجة للصراع والجدل الذي تميزت به المرحلة عن دور وفائدة المدرسة الأساسية، وتعكس هذه التحولات حجم الصراع الذي تشعبت جوانبه بين مكونات الطبقة السياسية حول نظام التعليم وبرامجه وعلاقته بالعملية التنموية وبسوق العمل، حيث لا يمكننا أن نفصل بذلك بين الخطاب السياسي وما يحمله من أبعاد وبين المشاريع التربوية التي تحملها تلك الخطابات، وقد وجدت هذه المشاكل صداها في وسائل الإعلام ونذكر مثالا على ذلك ما ورد في أسبوعية النبأ التي تعتبر لسان حركة حماس في عددها الصادر بتاريخ 1996/04/30[1] في حوار مع الدكتور رابح تركي حول موضوع المدرسة تحت عنوان "محاولة إلصاق تهمة الإرهاب بالمدرسة الجزائرية هو محاولة لإرجاع عقارب الساعة إلى الوراء والتمكين للفرنسية"، وصرح فيه الدكتور عن الاتهامات التي تلفق من قبل التيارات التي تدافع عن اللغة الفرنسية والتي تقول فيها أن المدرسة الجزائرية أنتجت الإرهابيين والسارقين والمرتشين، في حين يرد بقوله أن كل المرتشين والفاسدين الموجودون في الإدارة هم خريجوا المدرسة الفرنكوفونية، لأن خريجي المدرسة الجزائرية لا يوجدون في الإدارة إلى غاية السنوات الأخيرة، ثم يعلق قائلا أن " إلغاء مرسوم تعميم اللغة العربية وقبر مجمع اللغة العربية هو ردة عن مشروع ابن باديس وانحراف عن خط الثورة"، وتفيد هذه الفكرة حجم المنافسة بين التيارات العربية والفرنكوفونية في الجزائر، والتي اتجه ميدانها إلى سن المراسيم وإلغاء بعضها كميدان استراتيجي لفرض واقع جديد، وبذلك إضعاف لغة على حساب تقوية أخرى من شأنه التأثير في نوع التعليم والتكوين والأفكار التي يتلقنها النشئ ومن شأنه ربط الأجيال الآتية بثقافة وحضارة معينة وذلك باعتبار أن اللغة هي المدخل الفكري والثقافي للحصول على المعرفة.

[1] أسبوعية النبأ من 05 إلى 11 ذو الحجة 1416هـ الموافق من 24 إلى 30 أفريل 1996، العدد 241، ص 11.

كما أن المشكلة الثقافية ألقت بضلالها على التعليم[1]، بالإضافة إلى أن عمليات التنشئة والتربية والتعليم لم تصبح مقصورة على المؤسسات الرسمية، مثل المؤسسات التربوية والثقافية والأسر والمراكز المعتمدة ووسائل الإعلام بل تعدتها لتشاركها في ذلك الجمعيات والأحزاب والتنظيمات الاجتماعية كما أعطى لهذا النشاط صبغة خاصة وأصبح يبتعد عن أهداف السياسة العامة للتعليم والتربية، وتعددت صيغه حيث ظهر التعليم الديني والائكي والإديولوجي والإثني، مما ساهم في ظهور بؤر توتر وصراع عميقة بين مكونات المجتمع وفئاته وتنظيماته.

التحول الثقافي:

قبل التطرق للتحول الثقافي يجدر بنا أن نعرف الثقافة، وقد تعددت تعريفاتها واختلفت تبعا لاختلاف المنطلقات الفكرية للدارسين لهذا المصطلح، ولذلك سوف لن نتعرض لكل التعريفات في دراستنا، بل نكتفي بما يشير منها إلى دورها في عملية التحول والتغير، ومن ذلك تعريف "فاروق أحمد مصطفى ومحمد عباس إبراهيم" حيث ورد عنهما أنها من الفعل ثقف أي صار حاذقا فطنا[2]، وهي حسب نظرهما كل ما اكتسبه الإنسان من عادات وتقاليد وأساليب للسلوك وقيم تسود في المجتمع الذي يعيش فيه، فهي من منظورهما مكتسبة من المجتمع، بينما جعلها "ردفيلد" شأنه في ذلك شأن "تايلور" مجموعة من المفاهيم المنظمة تظهر في الفن والحرف والتقاليد والتي تميز الجماعات الإنسانية، وهي (المجموعة المعقدة التي تضم القانون والفنون والمعتقدات والمعارف والعادات والأخلاق وجميع الأشياء التي يكتسبها الفرد باعتباره

---

[1] Mostefa Boutefnouchet, La société algérienne en transition, op.cit, p 91.

[2] فاروق أحمد مصطفى محمد عباس إبراهيم، الأنثروبولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعية 2007، ص45.

عضوا في المجتمع[1])، وهو يؤكد كذلك على أنها مكتسبة ومعقدة ويلعب المجتمع الدور الأساسي في تلقينها للفرد، كما يؤكد مالك بن نبي على فعالية الثقافة في تحديد سلوك ونمط الحياة، إذ لا يكفي تحديد عناصر الثقافة ومبادئها وجوانبها النفسية والاجتماعية بل ينبغي أن تكون ذات علاقة وظيفية بمجموع الشروط النفسية التي تطبع بها الحضارة في المجتمع"[2]، وفي ذلك يقول: " إن الثقافة لا تستطيع أن تكون أسلوب في مجتمع معين، إلا إذا اشتملت على عنصر يجعل كل فرد مرتبطا بهذا الأسلوب، فلا يحدث فيه نشوز بسلوكه الخاص، وهذا العنصر يتمثل في العنصر الأخلاقي، لأن المبدأ الأخلاقي يقوم ببناء عالم الأشخاص، الذي لا يتصور بدونه عالم الأشياء ولا عالم المفاهيم"[3].

وقد سبق عبد الرحمان بن خلدون الذي بإشاراته أراء كل من 'لنتن' و'مالنوفسكي' و 'سمنر' في الأسس الخاصة بالثقافة، فقد أوضح في مقدمته كيف أن دوافع الإنسان الفطرية هي أساس الظواهر الاجتماعية، كما حلل النشاط الاجتماعي وبين ما يحتوي عليه من ظواهر، وهي نفس الظواهر التي حددها ' مالنوفسكي'، وتتعلق بظاهرة التخصص وظاهرة تقسيم العمل وظاهرة التعاون التي بدونها لا تتحقق مطالب الإنسان، فابن خلدون يرى أن الاجتماع الإنساني ضروري للتعاون من أجل الحصول على الغذاء ودفع عدوان الحيوان كثقافة في الاجتماع والتعاون والتحول، أما مالك بن نبي فيرى:" أن الثقافة هي الشيئ الذي يشتمل على مظاهر موجودة مثل

---

[1] – إبراهيم صقر أبو عمشة، الثقافة والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 7.

[2] – مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر بيروت، دون طبعة وسنة نشر، ص 63.

[3] – مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر، دمشق 1991، ص148.

الأوزان والألحان والحركات وعلى أشياء باطنة كالأذواق والعادات والتقاليد"، فهي المظهر النهائي في التفاعل والتحول.

ومن هذا المنظور فإن الثقافة تحقق الإشباع الروحي الذي يجعل من الفرد منسجما مع الجماعة ويتوافق مع مبادئها، وعلى ذلك فإنها مثل الوسائل الأخرى والمكونات الموجودة في المجتمع من دين ونظم اجتماعية وقانونية وإديولوجيا وسياسة تخضع للتغير والتحول بما يلبي ويشبع حاجات الفرد والمجتمع الثقافية، بينما جعلها ب.كروبر و ر.لينتون مجموعة أفكار في عقول الأفراد[1]، وبذلك يلحقانها بما يعتقد فيه الفرد من أفكار والتي تترجم من خلال سلوكه وممارساته.

تعمل الثقافة على تقويم السلوك والأخلاق وتهذيب المشاعر، وتقترن بكل الممارسات والأنشطة مثل العبادات والعادات التقاليد، كما تشمل النشاط الفكري كالأدب والعلم والفلسفة والفن بجميع أنواعه ومختلف فروعه، فهي بذلك نتاج فكري، والتغير الثقافي محوره الفرد الذي تتجاذبه القيم الدينية والدنيوية والزمنية والروحية من الوجهة أو البعد الواقعي وبعد المعنى[2] الذي يريد تحقيقه من عمليات التغير، والتي تكون بمثابة إشباع لتلك القيم، وتتم عمليات الإشباع بكل الوسائل المتاحة والمناسبة، وتعد عملية التغير الثقافي عملية أوسع وأكبر من عملية التغير الاجتماعي حيث يتضمن التغير الثقافي كل تطور أو تحول يحدث في عنصر من عناصر الثقافة مثل الفن العلم الصناعة اللغة الأدب، كما يشمل كل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظم[3]، وبذلك تعتبر عمليات التغير الثقافي شاملة لكل مظاهر التفاعل

---

[1] فاروق أحمد مصطفى محمد عباس إبراهيم، مرجع سابق، ص48.

[2] – بولس الخوري، العالم العربي والتحول الاجتماعي والثقافي، مرجع سابق، ص 9.

[3] فاروق أحمد مصطفى محمد عباس إبراهيم، الأنثروبولوجيا الثقافية، مرجع سابق، ص 57.

والسلوك والإنتاج والتفكير والإبداع وطرق التنظيم والتسيير والحكم، ومظاهر الاستجابة لتعاليم الدين والأعراف والتقاليد وما يلحقها من تغير.

وللثقافة علاقة تأثير متبادل بالشخصية (الفردية والجماعية)، وتتم هذه العملية داخل أي نظام اجتماعي، ولهذا تعتبر "كاردنر" **KARDINER** " أن كل نظام اجتماعي ثقافي يتميز بشخصية أساسية[1]، ويميل كل مجتمع إلى تشكيل كل ثقافي متميز، يمكن لمجتمعات متشابهة من جهة تطورها الاقتصادي أن تكون مختلفة عن بعضها بقوة من الناحية الثقافية، فنلاحظ أن المجتمعات تختلف ثقافيا رغم تقاربهما اجتماعيا واقتصاديا ودينيا، ويصبح النظام الاجتماعي متميزا بثقافة خاصة، تعمل وسائل الاتصال بصفة مركزة ودائمة على انتشارها وتعميمها على الأفراد، كما تتمايز ثقافات الأفراد في المجتمع الواحد، لذلك فإن دور الثقافة بارز في تحديد معالم السلوك والتفكير والعلاقات والتفاعل الفردي، ويرجع ذلك إلى اختلاف طرق الممارسة ومستوى التقبل الثقافي وأيضا إلى التزام الفرد بواجباته الثقافية، ثم أهمية العلاقات والممارسات الثقافية بالنسبة له.

ويمكننا أن نصنف الثقافة إلى أنواع متمايزة متصارعة فنجد الثقافة السائدة التي تهيمن على المشهد الثقافي وقد تكون ثقافي طبقة أو فئة من المجتمع أو شعب بأكمله ولا يشترط أن تكون ثقافة الأغلبية[2]، ثم الثقافة الفرعية وتتعلق بالثقافات التي تتفرع عن الثقافة الأم فتأخذ منها وقد تختلف عنها في بعض الجوانب، وكذلك الثقافة

---

[1] ر.بودون، وف .بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية 1986 ط1، ص 228.

[2] – اتحاد الكتاب اللبنانيين، الثقافة الوطنية في لبنان على خط المواجهة، دار الطليعة، بيروت مارس1979، ص18 – 19.

المضادة وهي الثقافة التي تنشأ من معارضة سيادة ثقافة ما كتعبير عن الرفض والتميز والاستقلال عن الثقافة السائدة أو المهيمنة.

كما يمكن أن نميز أصناف من الثقافات الفرعية في الثقافة الوطنية مثلا، فتظهر ثقافة النخبة أو الصفوة في المجتمع كثقافة مرموقة يقتدي بها الناس ويأملون اكتسابها، كما تظهر الثقافة الطبقية التي تتشكل عند طبقة معينة في المجتمع، وكذلك ثقافة الجماعات والأقليات، ثم ثقافة البدو، كما يمكن أن تتكون معالم الثقافة الفرعية عند فئة معينة في المجتمع بناءا على تشابه نشاطها وممارساتها مثل ثقافة التجار المغتربين وغيرها من الأصناف، كما تتميز الثقافة بلونها العلمي أو الفني أو التكنولوجي أو غير ذلك فنصطلح عليها بالثقافة العلمية أو الفنية أو التكنولوجية، غير أن الثقافة الوطنية جامعة لكل تلك الأصناف وتحتويها لتمثل حدود التميز والانتماء الثقافي داخل الوطن، وتتحدد من ذلك الثقافات الدخيلة والغازية والأجنبية.

تجدر الإشارة إلى أن التحول الثقافي بمظاهره المختلفة، يعود بدوره إلى عوامل تحول متعددة في جوانب الحياة، فقد يؤدي التحول الاجتماعي مثلا إلى جملة من التحولات على المستوى الثقافي لأن المظهر الثقافي ينبع من بنية التنظيم والعلاقات والتفاعل الاجتماعي، كما تعتبر التحولات السياسية والدينية والاقتصادية وغيرها، من الروافد المباشرة الباعثة على التحول الثقافي بمظاهره المختلفة.

وثمة علاقة وطيدة بين المظهر الثقافي وتحولاته بالشخصية الفردية والوطنية أو الجماعية، حيث أن التراكم الثقافي أو التحول الثقافي يؤدي بدوره إلى تكيف بالنسبة إلى الأفراد والجماعات بما يؤثر في بناء الشخصية وتكوينها، وهي العملية التي تتأثر بشكل كبير ومباشر بالتعاليم والمظاهر والممارسات والمعتقدات الثقافية وتعمل على دفع الفرد إلى المسايرة، ويعتبر التغير الذي يحدث في السلوك أو في المعتقدات نحو الجماعة نتيجة لضغط الجماعة المتخيل أو الواقعي، فتعتبر الموضة

مثلا نموذجا حيا لكيفية إتباعنا وانصياعنا للضغوط الاجتماعية[1]، ومن وراء ذلك لنماذج الثقافة المعدلة أو المقتبسة أو حتى الدخيلة والتي تدفعنا إلى التقليد الذي يراه كل من "وليام لامبرت وولاس لامبرت" أنه يمثل أحد الآليات التي تستخدم في التطبيع الاجتماعي، وهو أيضا المحاولة الشعورية واللاشعورية للفرد لإعادة أو تكرار أفكار وأنماط سلوكية أدركها من ملاحظته لفرد آخر[2]، وقد انتشرت بوادر التقليد في اللباس والسلوك والمحادثة في المجتمع الجزائري وفق اتجاهين، الأول يعتمد اللباس الديني والفصحى وآداب المعاملة والسلوك العربي الإسلامي، وذلك لتأثير الحركات الإسلامية والجمعيات الدينية ونشاط حركة الدعوة بين 1990 و2000 بين القاعدة الشعبية للأحزاب الإسلامية، وكذلك اللباس والمحادثة وآداب المعاملة الغربية أو الفرنسية عند بعض الفئات التي تعتمد الثقافة الغربية مصدرا تقتدي به في كل المجالات، بينما بقيت أغلب الفئات بمعزل عن هذا الصراع وتمسكت بالمقومات الوطنية، ومثلت الجماعات المرجعية البنية القوية في توجيه السلوك الفردي وتقييمه، حيث توجد في المجتمع الجزائري ثقافة رمزية في النسيج الاجتماعي تحدد العلاقات والحوار وتنظم المعاملات من خلال (الجماعة) التي تعتبر مرجعا يساهم في عمليات الضبط الاجتماعي وتنظيم شؤون المجتمع3، وتجدر الإشارة إلى أن معالم الثقافة الوطنية تم تحديدها في عهد الحزب الواحد، ويمكن تمييز معالمها في ما ورد في مقررات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، "إن دعائم ثقافتنا الوطنية هي نفس

---

[1] – عبد الفتاح محمد دويدار، سيكولوجية الإعلام والاتصال– الدعاية– الإعلان– العلاقات العامة– دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1996، ص 215.

[2] – فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع 2003، ص 77.

[3] Mostefa Boutefnouchet, La société algérienne en transition, op.cit, P29.

الدعائم التي تنهض عليها شخصيتنا الوطنية، أي ديننا الإسلامي ولغتنا العربية وتاريخنا بكل مراحله، واختيارنا الاشتراكي، وتراثنا الشعبي ، بكل أنواعه وأصنافه".[1]

وقد لوحظ عموما في الفترة المعنية بالدراسة فتور في الممارسات الثقافية الفرعية وانكماش في التنوع والثراء الثقافي الذي يساهم في نمو وازدهار الثقافة الوطنية وتنوعها مقابل نمو الثقافة المتعصبة للعرق والاتجاهات السياسية والفكرية والإيديولوجية، وتقوقع الثقافات الفرعية على ذاتها وانحصار دورها في تدعيم الصراع الاجتماعي والثقافي، وكانت السنين بين 1990 و2000 سنين انتشار ثقافة العنف والعنف المضاد ونمو نزعات التعصب والتطرف والتفرد والاستبداد، وغياب ثقافات الحوار والسلم والتسامح والبناء بالقدر الذي يجعلها تساهم في إنهاء الفتنة ومعاناة الشعب الجزائري.

ونجد أن تكوين الجماعات وتعددها في المجتمع واختلاف مجالات نشاطها وثقافتها في التعاطي مع الأحداث، يؤدي إلى صراع في فرض قيم الجماعة الضاغطة، أو اعتماد قيم ومعايير[2] إحدى الجماعات في التعامل والتفاعل، مما يستوجب بالضرورة الخضوع أو الدخول في صراع لتغيير الأوضاع بما يحقق تحولا في نمط العلاقات والوظائف والأدوار الاجتماعية، ولعل مظاهر الصراع بين الجماعات السياسية والدينية والتنظيمات الاجتماعية الموالية لها في الجزائر بين سنة 1990 و2000 بلغت حدودا مؤثرة بما جعل نقلها إلى حلبة الصراع الثقافي أمرا ضروريا في حسم الصراع وضبط عجلة التحول وخياراته، كما أن حقيقة هذا الصراع

---

1 – مقررات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير (79–83) ج1، نشر قطاع الإعلام (الجزائر) دون سنة طبع، ص 294.

2 Michel forsé, Analyses du changement social, édition du SEUIL, Paris 1998, P11.

تمتد إلى أبعد من هذه الفترة، حيث يمكن أن نسميه الصراع القديم الجديد أو الصراع المتحول، الذي تتسع ميادينه بمرور الوقت ويتحول إلى مظاهر جديدة للوصول إلى الأهداف الخفية والمصالح غير المعلنة باستعمال الشعارات والدعاية المركزة وتوظيف الأحداث.

لقد أثبتت التجارب السياسية في الجزائر منذ الاستقلال أن مظاهر التحول الثقافي تتبع من الاتجاه العام الذي ترسمه السياسة الوطنية، فأنماط الإنتاج الثقافي، من سينما ومسرح .. تكمل أهداف السياسة العامة في تسيير شؤون المجتمع، فقد لعبت السينما مثلا عشية الاستقلال دورا وظيفيا في تنشئة الجماهير والمجتمع ككل لمبادئ الاشتراكية، من خلال ما سمي بالسينما الشعبية[1] وبإنتاج مكيف لهذا الغرض مثل أفلام: ملح الأرض، هكتارين من الأرض، قوس قزح، جامعاتي.. بالإضافة إلى أفلام وأشرطة معاناة الشعب الجزائري من ويلات الاستعمار الرأسمالي.

ولا يمكن تفسير التحول والصراع الذي دار في الجزائر في الفترة المعنية بالدراسة على أنه ديني بحت، – أنظر في هذا تحليل برهان غليوم الذي رأى أنه تحت الشعارات الإسلامية انضوت المطالب السياسية الاجتماعية والثقافية، التي تظهر في الثورات المعاصرة، كما أن التحول من الإيديولوجية واللائكية إلى المفهوم الديني بمبادئ وقيم، يمكنه أن يكون مجتمعا بمبادئ مغايرة ومتحولة[2]–، وإنما له امتداد في ثقافة التسيير التي تبنتها القوى الوطنية السياسية، والتي تمخض عنها

---

1 Centre national de la recherche scientifique, Culture et société au Maghreb, Paris 1975, p91.

2 Burhan Ghalium, Islam et politique, Casbah édition, Alger décembre 1997 ; édition La découverte et syros, Paris 1997, P 112.

تكوين ثقافة العنف التي اعتمدت في حل السجالات السياسية وفي تحديد مصير نظم التسيير والإدارة والحكم في الجزائر.

من نتائج التحولات الثقافية ظهور مصطلحات ومفاهيم جديدة أو على أقل تقدير أنها لم تكن متداولة بالشكل الذي عرفته في هذه الفترة، مثل: إرهابي، رجعي، متطرفين، دمويون، مجرمون، متعصبون، سفاحون، مخربون، الإرهاب الإداري و السياسي، الاستبداد، العملاء، الطاغوت، المرتزقة، المافيا، البارونات، السماسرة، هيبة الدولة، ضحايا العنف، ضحايا الإرهاب، الأمير، المصالحة، العفو، الوئام المدني، سماسرة وتجار الأزمة..وكان لاستعمال بعض هذه المصطلحات والمفاهيم في العلاقات العامة بين أفراد المجتمع أو بين رجال السياسة والإدارة والدين دلالتها الخاصة التي أدت إلى نزاعات وتوترات على مستوى العلاقة، مما اضطر الدولة إلى سن قوانين تمنع وتعاقب من يتعمد الإساءة إلى الغير باستعمال هذه المصطلحات في بنود سياسة الوئام والمصالحة الوطنية.

كما وقعت تغيرات وتحولات في ممارسات ونشاطات الأفراد والجماعات من الناحية الثقافية، وتتعلق بتقليص إحياء بعض العادات والممارسات، مثل إحياء المناسبات الثقافية الشعبية، والتي لا تكاد تخلو أي منطقة في الريف والقرى من الوطن من ممارستها قبل ظهور بوادر الأزمة السياسية والأمنية، وهي ما يسمى بالمصطلح الشعبي في الغرب الجزائري 'الوعدة'، وهذه المناسبة كانت تقام على ضوء المكانة التي يحتلها الأسلاف في المجتمع والتي تجعلهم أكثر ارتباطا بتاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم، وذلك من خلال الالتزام بما كان السلف يحييه من مناسبات، كما أن إقامتها يشير إلى الارتباط بالروايات والأساطير التي حيكت بقدرات الولي الصالح وكراماته والتبرك به، وكان للزمان والمكان والولي مكانة كبيرة لا ترقى إلى القدسية ولكنها مهمة عند أفراد المجتمع اللذين يؤمنون بها، حيث أنهم يعتقدون أن من

يخالفها ويضر بها يتعرض حتما لسخط وعقاب في المستقبل، ومما يلاحظ أنه قبل سنة 1990 كان العادة منتشرة وسائدة، بينما بعد ظهور المد الإسلامي المتمثل في الجمعيات والأحزاب الدينية والسياسية، ومن على منابر المساجد وفي الملتقيات ومن خلال وسائل الإعلام المتوفرة لديها تمكنت من تقليص هذه الممارسات إلى حد كبير، وأصبح المقدس لا يرتبط بالأماكن والأشخاص والأزمنة التي حددها الأسلاف، وإنما بما تمليه تعاليم الدين وتحدده من مقدسات، أما الدنيوي فيتعلق بكل ما حدده الفرد والمجتمع من ممارسات تجلي المقدس في المكان والشخص والزمان وتحدد بركاته في نزول الغيث والعام الوفير وتجنب الجفاف والكوارث والمصائب[1]، وقد ساهمت الأوضاع الأمنية في تقليص هذه الممارسات، وقد تخلى كثير من الناس عنها تحت تأثير التهديد بالتصفية، وكذلك بفعل الهجرة من المناطق الريفية والقرى نحو المدن والحواضر، وبفعل الفقر وقلة الموارد في التكفل بمستلزمات المناسبات المختلفة.

ومن جانب آخر ظهرت مصطلحات لنعت الأشخاص من خلال هيئتهم وممارساتهم، وأصبح هوية الفرد وتميزه عن الآخرين وكذلك هوية الجماعة وتمايزها عن غيرها من الجماعات يرتبط باللباس والطقوس والرموز والمرجعيات التي تستند إليها[2]، وتمثلت في الإنسان أو الشخص الديني ويمثله من يرتدي القميص واللحية ويرتاد المساجد ويقوم بالوعظ، وينعت بالسلفي والأصولي والمتدين كما كان منهم من ينعت بالإرهابي، كما تمثل الإنسان الدنيوي في اللذين يرتدون الأزياء الغربية وتقل أو تنعدم ممارساتهم الدينية وتصدر عنهم عادات دخيلة، وهذه التصنيفات جاءت نتيجة المرحلة التي مر بها المجتمع من انقسام وفتن، وكان التسميات تصدر عن كل

---

[1] – مرسيا إلياد، المقدس والدنيوي، ترجمة نهاد خياطة، العربي للدراسة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى1986، ص 13.

[2] – محمد أركون، تحولات المقدس، ترجمة كامل يوسف حسن، مجلة نزوى الثقافية عمان، أكتوبر 2003، العدد 36.

طرف في حق الطرف الآخر والصمت والحياد يهوي بأهله في باب التهم والتعاطف والانحياز عند كل فئة.

إن التحول الثقافي له أسبابه التي تفسره، فالتغيرات الثقافية المتتالية نتيجة الاتصال الثقافي قد تؤدي إلى تحول في الأنماط والممارسات والمظاهر الثقافية السائدة، وتصبح مقاومة التغير ضعيفة لأن قدرة وسائل الاتصال في التأثير وسلب الاختيار من الجماهير أقوى من استعداداتهم في المقاومة، وتصبح العادات الجديدة عادات شعبية معتادة كما سماها الأمريكي " سمنر"[1].

إن التكامل الثقافي يحدث بين الثقافات، وتميل الثقافات المتكاملة إلى مقاومة التغير وقد ترجع هذه المقاومة إلى وجود الثقافات المادية والأنساق المستقبلة للتغير، وعندما يظهر عدم التجانس في ثقافة ما فإن التغير يحدث بصعوبة[2].

إن مبدأ التغير والتحول في الحياة الاجتماعية يخضع لمتغيرات راسخة في المجتمع، والتي تعتبر أساسيات في العملية، كنمط التنظيم والبناء الاجتماعي، وطبيعة العلاقات والأدوار والمكانات وغيرها، وأخرى طارئة تتعلق بالمتغيرات الظرفية التي يعيشها المجتمع في شتى المجالات.

ولا بد من استعراض أهم المتغيرات الظرفية التي ساهمت في عمليات التغير والتحول في المجتمع الجزائري، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، فمثلا رافق تسريح العمال و إحالتهم على البطالة، بفعل تراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الجزائري تداعيات على مستويات كثيرة، فالسياسة التي كان ينتهجها الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني الذي انفرد بالحكم منذ

---

[1] – شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة علياء شكري وآخرون، المطابع الأميرية مصر 1998، ص 224 و 629.

[2] – سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص 150 و 151.

الاستقلال إلى غاية إقرار التعددية السياسية) في تسيير الشؤون الاجتماعية أفرزت تناقضات عديدة بين الشعارات السياسية والممارسات في الواقع، وكان التخطيط للسياسة الاجتماعية والاقتصادية يسير في طريق مغاير لتطلعات وخصوصيات المجتمع الثقافية وبعيدا عن متطلبات التنمية التي تقوم على استغلال قدرات المجتمع الجزائري وإمكانياته المحلية، التي تنظم استيراد وسائل إنتاج ووسائل التحول التكنولوجي، التي كان يفترض أن تساير من خلالها مجتمعات أخرى عاشت أنماط تطور وتحول مختلفة عن التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري.

وقد كان لتذبذب وعدم استقرار نظام وبنود عمليات الإصلاح التي اعتمدها النظام الحاكم في تلك المرحلة (بعد الاستقلال إلى اعتماد التعددية السياسية) أثر على التحول الثقافي في البلاد، وكان ذلك من خلال برامج إصلاح وإنعاش وتنمية وتحديث وتطوير متعددة، تهدف إلى دفع وتيرة النمو وتدارك العجز والركود في برامج التنمية في كافة المجالات، وتفعيل نظم التسيير وبرامج التنمية، ومكافحة مظاهر الاستغلال والرشوة والمحاباة والفساد في كافة أجهزة الدولة، والتصدي لسياسة الإهمال واللامبالاة، وتكييف التشريعات وفق مظاهر التحولات الجديدة، عملا على تنمية ثقافة الجد والمسؤولية والعمل والمثابرة لتدارك الأوضاع.

غير أن سياسة تدارك الأمور على الجبهة الاجتماعية والثقافية لم يكن بنفس الوتيرة التي تمت في جبهات أخرى، حيث اعتبرت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عوامل مباشرة لانفجار اجتماعي، مثلت التناقضات الفكرية، والعرقية واللغوية والجهوية والثقافية، والضغوط المتعددة على عاتق المواطن الجزائري أهم روافده، فأضحى المواطن الجزائري يعاني من مشاكل متنوعة، من أسبابها ما له امتداد في الماضي، ومنها ما ظهر بفعل مظاهر التحول التي انعكست مباشرة على واقعه المعيشي اليومي، وكانت البدايات الأولى للأحداث بخروج الجماهير إلى الشارع

للتعبير عن التذمر والسخط والرفض لأشكال التسيير، والإشارة إلى الواقع اليومي المعيشي الذي يزداد سوءا بفعل انهيار القدرة على مواجهة التحولات الاقتصادية السريعة، وسرعان ما انفلتت الأمور لتصبح مسرحا لمواجهة بين قوات حفظ الأمن والجيش الشعبي والمتظاهرين في الخامس أكتوبر 1988، ووقوع ضحايا من الجانبين[1].

وأي تغير وتحول في الثقافة أو الممارسات الثقافية لا يتم بعيدا عن خصائصها ومقوماتها، فهي نتاج إنساني يشترك في تحديد معالمه وضبط شكله ومقوماته كل المجتمع، إذ لا يمكن وجود مجتمع إنساني بدون ثقافة، وهي مكتسبة وليست غريزية وفطرية، ويكتسب الأفراد الثقافة من خلال صلاتهم وعلاقاتهم ومن خلال عملية التعلم واكتساب السلوك الاجتماعي المشترك بين أعضاء المجتمع، وهي تراكمية وتنتقل من جيل إلى آخر في شكل عادات وتقاليد ونظم وأفكار ومعارف متوارثة بفضل رواسبها المادية واللغة، وتنتقل من مجتمع لآخر لتتراكم خبرات وعادات وتقاليد الجماعة ثم تنتقل بمرور الزمن إلى الأجيال الجديدة فتتأثر بها وتؤثر فيها، ليتم التراكم والتكامل الثقافي عبر مسار زمني محدد، والذي يعتبر عاملا رئيسيا من عوامل التغير والتحول، كما أن الثقافة مثالية حيث ينظر إلى العادات الاجتماعية التي تكون الثقافة على أنها تمثل نماذج مثالية ينبغي على أعضاء الجماعة أو المجتمع أن يمتثلوا لها ويتكيفوا معها والالتزام بها، سواء كانت ثقافة روحية مثالية، أو مادية حسية، أو فكرية على حد تصنيف 'سوروكين Sorokin'[2].

---

[1] – علي حسين يونس، أزمة بناء الدولة في الجزائر، دراسة حالة في أزمات المجتمع والسلطة، ومقومات بناء الدولة الحديثة في البلدان العربية، جامعة بيروت العربية 1996. ص 112.

[2] – إبراهيم صقر أبو عمشة، الثقافة والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 71.

والثقافة لها وظيفة إشباع للحاجات المختلفة للإنسان البيولوجية والاجتماعية[1] الدينية والاقتصادية وغيرها، مثل عادات الزواج والتعاون وصناعة المستلزمات والوسائل والتبرك بالصالحين، وتأبين الموتى، وتقديس المكان والزمان والكلام والموجودات، وما يمكن أن نميزه في الحقبة المعنية بالدراسة هو تحول وظيفة الثقافة من وظيفة الإشباع إلى وظيفة الأداة المسخرة لحسم الصراع، وقد دفع بذلك المثقفون الثمن باهظا نتيجة لمواقفهم من الأزمة والأفكار التي عبروا عنها بنتاجاتهم الثقافية.

والثقافة تتغير وتتحول، وتتميز عملية التغير والتحول بنوع من التكيف مع التطور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والدينية وغيرها، وقد حدد في هذا الباب 'مالينوفسكي' مفهوم التغير الثقافي على أنه العملية التي بواسطتها يتغير النظام القائم، ويشمل الجوانب الاجتماعية والروحية والمادية من الحضارة، ويتعلق بأنساق المعرفة والتعليم والقانون والاستهلاك السلعي[2]، وقد تنشأ نتيجة لذلك ثقافة التكيف مع البيئة الجغرافية والمناخ والأمور الطارئة، لذلك كان لزاما على المجتمع الجزائري أفرادا وجماعات أن يتكيف مع التحول السياسي والاقتصادي والأمني في البلاد، وتم ذلك فعلا باعتماد النماذج المناسبة في السلوك والممارسات والمواقف والأفكار للتعامل مع الأزمة، فنشأت من ذلك ثقافات فرعية أو جديدة في المجتمع تحت تأثير الأوضاع الطارئة ومنها:

ثقافة العنف والتصلب والتطرف والانفراد بالرأي والقرار

ثقافة التقشف

---

1 wadi Bouzar, La culture en question, (ENAL) Algérie, 2èm édition 1984, p55.

[2] – إبراهيم صقر أبو عمشة، الثقافة والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 77.

ثقافة الحوار والمصالحة

ثقافة المواجهة

ثقافة التغيير وتبني النماذج الثقافية الدخيلة

ثقافة التدين واستحضار النماذج الثقافية

بينما تميل العناصر الثقافية إلى التكامل في ما بينها، نجد أن التحول الثقافي في الجزائر في الفترة المدروسة لم تتكامل عناصره المادية والروحية، أي أن الثقافات الجديدة أو المكتسبة نتيجة الظروف الطارئة لم تكن ناجمة عن تطور طبيعي في الحياة الثقافية، وإنما نشأت من تأثير الأوضاع الطارئة التي أفرزت واقعا جديدا لا مفر من التعاطي معه، مثله مثل السيل الجارف الذي ينتج عن مواجهته ضياع كلي للمقومات والمبادئ والنماذج الموروثة، ومحصلة ذلك كما سماه 'اوجبرن' التخلف الثقافي الذي ينشأ من اختلاف سرعة التغيير بين العناصر المادية والعناصر غير المادية في الثقافة[1]، ويكون في العناصر المادية أسرع من التغيير في العناصر غير المادية، وقد ظهرت بالفعل نتائجه على الساحة الوطنية بعد سنة 1990، وتمثل في اندثار بعض الحرف والصناعات الحرفية والتقليدية، وبعض النشاطات التجارية في المواد التقليدية، وذلك تحت تأثير الأوضاع الأمنية التي أدت بدورها إلى ضعف وانعدام السياحة الداخلية والخارجية.

ويتم التحول من جهة أخرى بفع انتقال عناصر الثقافة بين الأجيال، والتي ينتقى منها البعض ويستبعد البعض الآخر ليتم توارثها من جيل إلى جيل تبعا لظروفه وحاجاته وما يتوافق ومقوماته، وهو ما ذهب إليه بن خلدون من تبدل الأحوال بتبدل الإعصار ومرور الأيام والذي يشير فيه إلى دور العوامل المختلفة في

[1] wadi bouzar, La culture en question, OP.cit, p78.

تحول أنماط المعيشة وتبدل أحوال الناس، فتصبح ثقافتهم متجددة أبعد منها عن الجمود، متغيرة أقرب منها إلى التحول، والتجديد الثقافي في الجزائر في فترة الدراسة ارتبط بما أفرزته الأزمة من أوضاع ومظاهر اجتماعية وثقافية.

وباعتبار أن للثقافة وظيفة تبرير تمد أعضاء المجتمع بتبريرات لشرعية نمط الإنتاج الثقافي السائد، ونمط توظيفه على ضوء التقاليد والقيم السائدة، التي يكتسبها الفرد من خلال إجراءات وطقوس التنشئة الاجتماعية، فإنها تمد أعضاء المجتمع بتفسيرات رمزية للحدود الطبيعية للحياة الإنسانية، وتؤثر في عقولهم، فيكتسبون ملامح الثقافة السائدة سواء كانت ثقافة سياسية أو دينية أو تكنولوجية أو صناعية أو ثقافة السحر أو السلم أو اللامبالاة أو غيرها من الثقافات التي تظهر في سلوك ومعاملات أغلب أفراد المجتمع، فتدفعهم للعمل بها، كما تساهم الأعراف والتقاليد والقوانين والنظم والسياسات العامة إلى تشكيل معالم الثقافة العامة أو الجديدة، كما تتأثر الناحية المزاجية للأفراد والجماعات بنوع الثقافة التي ينشأ فيها الفرد والجماعة مثل الطاقة الانفعالية والدوافع الغريزية التي يتزود بها منذ طفولته وهكذا نسمع عن بعض الجماعات والشعوب أنها تتميز بمزاج هادئ، وشعوب أو مجتمعات يغلب على مزاجها طابع ا التوتر والعنف والمواجهة، وأخرى يغلب عليها طابع الخضوع والاستسلام، وإنما يرجع ذلك إلى العوامل الثقافية التي تساعد على التميز والاختلاف والتنافس أو على قيم الامتثال والاتكال والاندماج والتبعية.

وتساهم الثقافة في تكوين شخصية الفرد ومزاجه وميوله وتنظيم علاقاته على ضوء القيم والمكانات والأدوار التي يتم توزيعها في المجتمع، ولعل اختلال مهمتها كما هو الشأن في الجزائر بين سنة 1990 و2000 وتنازع دورها لحساب شخصيات وجمعيات وأحزاب ومنظمات ومجالس وإيديولوجيات، أدى إلى تكوين وضع ثقافي واجتماعي مغاير لما كان سائدا في السابق، حيث يصح التعبير إذا قلنا أنه في

السابق كان الفرد صانع ثقافته التي يلتزم بها ويعمل على تنميتها وترقيتها، بينما في تلك الفترة أصبحت الثقافات الجديدة والمتصارعة في المجتمع هي صانعة الأفراد ليكونوا وسائل وأدوات في حسم الصراع الثقافي الذي جلبه صراع الإيديولوجيات والسياسات والمشاريع والبرامج والرؤى المتباينة.

وإذا كان الفرد من ناحية أقل مشاركة في معالم التغير الاجتماعي بفعل تبعيته للسياسات الاقتصادية ونظم الإنتاج والتكنولوجيا والموارد التي تحدد دخله ومستواه المعيشي، وكذلك للسياسات الاجتماعية المعتمدة، فإنه من ناحية أخرى أكثر مشاركة في صياغة النماذج الثقافية وتفاعلا معها وأكثر مساهمة في الاستقرار أو التحول الثقافي.

ولعل الثقافة الجماهيرية التي تكونت في الجزائر حول التعامل مع تبعات الأزمة أقوى دليل على وجود تحول في العادات الشعبية والجماعية وسعي الثقافة الجماهيرية لتكون أكثر تكيفا مع الواقع، واحتضانا للقيم والمبادئ التي يمكنها أن تضيع تحت تأثير الأوضاع القاهرة والاستثنائية، وقد حافظت الثقافة الجماهيرية[1] على الممارسات والمظاهر الثقافية التي وقفت إلى حد بعيد في وجه الغزو الفكري والثقافي ولازالت تمثل مرجعا للأصالة، ومصدرا للمبادئ الثقافية النابعة من الهوية الثقافية القائمة على العروبة والإسلام وخصوصية الإنسان الجزائري التاريخية والعرقية، وقد نمت الثقافة الجماهيرية منذ سنة 1990 بشكل كبير رغم اضمحلال الإنتاج الثقافي في صوره المادية، وكان هذا النمو محصلة لسعي المجتمع الجزائري لفهم حدود الأزمة وأبعادها، والمساهمة في إيجاد الحلول لها، ومن خلال ما تنشره وسائل الإعلام وكذلك البرامج السياسية والاجتماعية التي تتم الدعاية لها، ويمكن أن

[1] محمد السويدي، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصلحاته، المؤسسة الوطنية للكتاب، الدار التونسية للنشر، بدون طبعة، ص234.

نقول وبدون غلو أن الثقافة الجماهيرية للمجتمع الجزائري وصلت إلى ذروتها في ظل الأوضاع الصعبة وأصبح المواطن والمجتمع أكثر وعيا بالأزمة والتحديات المستقبلية، وتكون حس جماهيري في التعامل والتعاطي مع مستجدات الأزمة وثقافة متميزة في المواقف وردود الأفعال والتحلي بالروح الوطنية والقيم والمبادئ السمحة والسامية، وتكونت هذه الثقافة من مجموع الثقافات المكتسبة في هذه المرحلة، وتتعلق بالثقافة السياسية التي عملت على نشرها الأحزاب السياسية المتصارعة على السلطة، الثقافة الدينية التي ساهمت في تكوينها الجمعيات الدينية وبعض الأحزاب التي تتبنى الحلول الإسلامية، الثقافة الإعلامية التي تكونت بفعل تعدد مصادر المعلومات وتنوع معالجتها واتجاهاتها، الثقافة الاقتصادية المتعلقة بالتحولات في سوق العمل والاستثمار والإنتاج والتسيير، ثقافة النخب من الأكاديميين ورجال السياسة والاقتصاد والدين والفنون، ثم ثقافة البسطاء في مواجهتهم للأزمة والصورة النمطية التي تكونت لديهم والتي في ضوءها يبنون مواقفهم عليها.

مظاهر التحول الثقافي في الجزائر

حدد ميثاق الجزائر سنة 1964م، مفهوما شاملا للثقافة الوطنية وربطها بالقومية حيث حلت مكان الوطنية، وهذا ما تبنته في ما بعد أي بين 1990 و2000 الأحزاب والقوى الوطنية المساندة للمشروع الوطني القومي ومنها الحزب المنحل، واجتهدت المشاريع السياسية في تحديد مفهومها وفق تصوراتها ومصالحها وأهدافها، والمشروع القومي يجعل من الثقافة الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار اللغة العربية وتحضى بالعناية المتميزة في النتاج الثقافي للأمة والمجتمع، غير أن بنود تلك المواثيق بقي الكثير منها بدون تطبيق مما ساعد على تكوين جبهات للدفاع عن القيم والمبادئ الثقافية العربية الإسلامية، حيث شكلت محورا ومطلبا وذريعة بالنسبة للأطراف المتصارعة، بل كانت معيارا لتحديد القوى الوطنية التي تناضل من أجل

استقلال وسيادة الجزائر على ثقافتها أو تبعيتها والانقياد وراء تعاليم الثقافات المستوردة، كما رفض ميثاق الجزائر لسنة 1964م، أن تكون الثقافة الجزائرية ثقافة طائفية أو نخبوية، بل ثقافة جماهيرية، وتكون الثقافة في خدمة المجتمع بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية.كما حمل الميثاق صفة الاشتراكية في النشاطات الفكرية مما تعارض مع طموحات التيار الإسلامي الذي ناضل لحقب متتالية لصالح اعتماد الحل الإسلامي في حل المشكلة الثقافية وإنهاء التبعية الإيديولوجية والثقافية للشرق والغرب، وكانت المشاكل يتم تخفيف حدتها في الخطاب السياسي الرسمي فنجد مثلا تصريح الرئيس الأسبق "أحمد بن بلة" في إحدى المناسبات بقوله: " إن في تطويرنا لكل هذه المثل الإنسانية فإننا نحقق أيضا تناغما أصيلا بين قيم الإسلام والقيم الإنسانية للاشتراكية العلمية"[1]، إلى أن وصلت حدة الصراع إلى نهاية دامية كانت الأزمة الثقافية إحدى أوجهها.

لا يمكن أن نعدم النفوذ الثقافي الفرنسي في الجزائر، حيث أن بصماته واضحة على البنية الثقافية وقد نجح الاحتلال الفرنسي في فرض اللغة الفرنسية كرمز للمعاصرة ووسيلة للتأهيل المهني ولغة للإدارة والتعليم في التخصصات العلمية التي لا زالت إلى يومنا هذا تدرس باللغة الفرنسية، مما أفرز نخبا عملت على ترسيخ هيمنة اللغة الفرنسية وكذلك في الثقافة السياسية، وقد أسهب الفرنسي أمييي (A.Meillet) بالتنقيب عن الأسباب الاجتماعية الكامنة وراء الوقائع اللسانية، وذهب إلى أن المتغير الوحيد الذي يسمح بفهم التحولات اللسانية هو التغير

1 – اللجنة المركزية لحزب ج.ت.و، ميثاق الجزائر1964، مطبعة جريدة النصر، بدون سنة طبع، ص 39و40و92.

الاجتماعي، بل إن تلك التحولات اللسانية ليست أكثر من واحدة من نتائجها[1]، وكنتيجة للصراعات اللغوية عملت بعض القوى الفرنكوفونية بعد الاستقلال وحتى اليوم على تدعيم مطلب الإقرار باللغة الفرنسية لغة أساسية في البلاد، وذلك ما حمل مواجهة ومعارضة قوية من قبل القوى التي تحمل المشاريع الثقافية القومية، ثم جاء ميثاق الجزائر لسنة 1976م، وحدد أهدافها الرئيسية في[2]:

- التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وتقويتها وتحقيق التنمية الثقافية بجميع لأشكالها.
- الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية.
- الاعتماد على مبادئ الثورة الاشتراكية.
- أن الثقافة أداة لاكتساب الوعي الاجتماعي، ونضال منظم ومعبأ للقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وجهد تربوي يرمي إلى محاربة النزعة العرقية والطبقية والجنسية ومحاربة العنف. وتساهم الثورة الثقافية في تكوين الإنسان الجزائري وفق أبعاد وطنية محددة وفي ازدهار الكيان الوطني وفقا للثقافة التقدمية التي مثلت مشروعا حل محل الثقافة الوطنية الثورية والعلمية التي حملتها المواثيق السابقة، واعتبرت من منظور القوى القومية الإسلامية انحرافا وتضييقا وحسرا لحدود الثقافة الوطنية وانتهاكا لأصالتها.

كما أن القوى التي تدافع عن الأفكار البرجوازية والرأسمالية التي كانت تعتبر من الثقافات الخامدة والتي زرعها الاستعمار وتعتبر من مخلفاته كانت تعمل على

---

1 – محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003، ص 132.

3 – مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، ميلودي سفاري، مطبعة قرفي، باتنة 1991، ص 3.

فرضها وإعلانها كمطالب بديلة في مواجهة الاشتراكية التقدمية، وحدد ميثاق 1976 صفات المادة الثقافية التي يتحتم على المؤسسات الثقافية كالصحف والإذاعة والتلفزة ودور الطباعة والمتاحف ومدارس الموسيقى والسينما والمسرح والمكتبات والوسائل السمعية البصرية حملها والدفاع عنها وذلك بأن تكون ثقافة رفيعة المستوى كفيلة بالاستجابة للحاجات الأيديولوجية والجمالية مع رفع المستوى الفكري لدى المواطن، واستبدلت الثقافة الوطنية بالثقافة القومية، كما استعمل الثورة الثقافية بدلا من ثورية الثقافة، وطرح مفهوما جديدا للثقافة يقترن بالثقافة الاشتراكية[1]، واستبعد التعايش مع الإسلام والبرجوازية فتنامت لبنات الصراع وتعارض الرؤية المستقبلية للمشروع الثقافي والتي تمتد بجذورها إلى عهد النضال السياسي إبان الاستعمار ثم النضال المسلح إبان الثورة التحريرية ثم بعد الاستقلال، إلى أن وصلت ذروتها بعد 1989 وإقرار التعددية والتخلي عن الخيار الاشتراكي الذي سيطرح مشكلة الفصل في اعتماد الخيار الجديد، ثم اشتعال لهيب الأزمة بعد 1991 والدخول في مواجهات مسلحة، كما تستند التحولات الاجتماعية والثقافية في الفترة المدروسة إلى ما تم اعتماده من مخططات ثقافية في المؤتمرات التي يعقدها الحزب الحاكم – حزب جبهة التحرير الوطني – ومن بين التوصيات المدونة في وثيقة المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1979 ما يلي:

أوصى المؤتمر المنعقد من 27– 30 جانفي 1979 في لائحة الثقافة بعدد من التوصيات أهمها : – العناية بجميع أصناف العمل والإبداع الفني.

– ضرورة الاستفادة من مصادر الثقافة الأصلية والتراث، وينابيع الثقافة الشعبية على اختلافها وتيار الثقافة المعاصر.

[1] اللجنة المركزية لحزب ج.ت.و، ميثاق الجزائر1964، مرجع سابق، ص 101.

– مراعاة قدر من التوازن بين الاستيراد والإنتاج الوطني في جميع أصنافها النشاط الثقافي على أن يولي الإنتاج الوطني ما يستحقه من التشجيع المادي والأدبي.

– توسيع مراكز الاستفادة من مصادر الثقافة ووسائلها وتوزيعها توزيعا سليما بين مختلف جهات القطر، إضافة إلى وجوب العمل على تعميم اللغة العربية كوسيلة عملية للتعبير عن كل مظاهر الثقافة الوطنية والأيديولوجية الاشتراكية[1]، والملاحظ في هذه البنود أنها دعت إلى تعميم استعمال اللغة الوطنية وترسيخ النهج الاشتراكي كسمة بارزة تطبع الثقافة الوطنية.

كما حدد ميثاق 1986 المنطلقات الأيديولوجية ومهام الثورة الجزائرية في المجال الثقافي، وقد ارتكزت صياغة الوثيقة في هذا الشأن على بعث ثورة حقيقية في قطاع الثقافة، وإعادة التوازن للشخصية الوطنية التي ظلت متأرجحة بين مبادئ الاشتراكية العلمية والقيم الإسلامية، وأهمية الثقافة الوطنية تكمن من خلال الاهتمام بالتراث التاريخي، وإسهامات الشعب الجزائري الأدبية والفكرية والفنية في الحضارة الإسلامية.

وكما حددته المواثيق والمؤتمرات والمبادئ المتتالية بعد الاستقلال، فإنه لا يلاحظ مشروع ثقافي مستقر وأهداف ثابتة، بل تحولت بتحول السياسة الوطنية في قطاع الثقافة، وكنتيجة لذلك فإنها مثلت بين 1990 و2000 حلبة صراع بين التيارات السياسية لتحديد معالم الثقافة الوطنية ومجالاتها، حيث تنازعت القضية تيارات سياسية ذات توجهات إيديولوجية إما ليبرالية أو اشتراكية أو أحزاب إسلامية

1 وزارة الإعلام والثقافة، ملفات وثائقية رقم 30 – المؤتمر الرابع لحزب ج–ت. فيفري 1980، ص 41–42.

وحاولت توظيف المشهد والرؤية الثقافية لتحقيق أهدافها، وذلك بعيدا عن الواقع الثقافي المتنوع والثري بمكوناته المادية والتاريخية والفكرية والفنية، غير أن هذا التنازع كان له صور محمودة من خلال تنوع وتعدد مظاهر الإنتاج الثقافي، وصور مذمومة من خلال الصراع الهدام لأجل فرض الرؤية والتصورات الضيقة على المشهد الثقافي ونفي الآخر والعمل على إزاحته وتقزيمه، بل وحتى تصويره على أنه العقبة والعدو الحقيقي للثقافة الوطنية، ووصلت حدود الصراع إلى الاغتيالات الثقافية ومحاولة تشويه بعض الرموز التاريخية والشخصيات الوطنية بإثارة الفتن والأقاويل والأحكام المسبقة، وكان الشخصيات والأحزاب المعنية في منصب الخصم والحكم الذي يفصل في قضايا التي ليست من اختصاصهم، وإنما ترجع إلى اختصاص التاريخ الثقافي الذي يقر بوطنية الرموز والممارسات والمعالم الثقافية أو عدمها، وعلى سبيل الاستشهاد نذكر بعض المؤشرات التي تثبت أن المثقفين كانوا هدفا مفضلا في العمليات المسلحة.

أصناف المثقفين ضحايا الإرهاب بين 1992 و2000[1].

الفئة	قتلى	جرحى	مخطوفون
محامون	5	/	/
أطباء	25	15	5
معلمون	101	36	/

[1] لياس بوكراع، الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، دار الفارابي ، بيروت 2003، ص 277.

قضاة	23	8	3
طلبة	41	69	/
صحفيون	61	10	3
أدباء	2	1	1
رجال دين	52	7	4
فنانون	5	2	4
أساتذة من مختلف الأطوار	7	2	6
موظفون سامون	7	4	/
موظفون	682	314	/
المجموع	1011	468	26

ولم تتوقف مشاهد الصراع الثقافي والركود في هذه الفترة عند هذا الحد، بل مست قضايا ومواضيع كانت بمثابة المقدسات التي لا يجب لأي كان أن يتعرض لها، فاستباحت الأحزاب ذات التوجه العرقي موضوع الهوية الوطنية واللغة الرسمية وانتماء وامتداد الثقافة الوطنية، كما نادت بعض القوى والشخصيات باستبعاد الدين من المشهد الثقافي والسياسي وحصره في الممارسة والموروث التاريخي، ونادت قوى

أخرى بضرورة الانفتاح الكلي على الثقافات العالمية واعتماد التنوع الثقافي في السياسة الثقافية، وذلك باستيراد النماذج الثقافية من خلال الأفلام والأشرطة واستضافة الفنانين وتبادل البعثات الثقافية وإقامة المعارض والحفلات وتنظيم المهرجانات لفتح باب الاحتكاك الثقافي والنهوض بالثقافة الوطنية حتى لا تتقوقع على ذاتها.

تعتبر العوامل التي تتحكم في السلوك الاجتماعي السوي هي نفسها التي تحكم السلوك غير السوي، وتحدد نمط السلوك الذي يفترض أن يكون متوافقا مع البيئة، والفشل في ذلك يؤدي إلى ظهور السلوك المضطرب، الذي لم يتوافق والمحددات الاجتماعية والثقافية للمجتمع1، وقد دلت الأوضاع المترتبة عن الاضطرابات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر على وجود أنماط من الاضطراب السلوكي الفردي والجماعي التي تجسدت في حالات الإجرام والتخريب والانتقام والتنكيل بالضحايا والثأر وتعمد الإساءة للغير وتجريم الآخرين والتصلب في الرأي ونفي الآخر، وظهور سلوك انعزالي يدعوا إلى تبرير العنف واستباحة أرواح وأعراض وممتلكات الغير، كما ظهر سلوك المسايرة والحشد والذي عبر عنه الفرنسي "جوستاف ليمبون"2 بأنه قد يظهر عند الذين يعانون من عزلة ونقص في التصور والتمثل العقلي، حيث أنه قد يظهر تخريب خلال احتفالات كرة القدم، متعمد، والذي يعرف بحالات اختفاء الفرد في الجماعة التي ينتمي إليها، وقد تفسر الأفعال والسلوك الذي أشرنا إليه من هذا الباب على اعتبار أنه سلوك منعزل لفرد له نفوذه وتأثيره على الجماعة، وعملت الجماعة على احتضان كل مظاهر السلوك والممارسات التي تتوافق مع مبادئها ومنها السلوك العدواني والعنيف فتبنت بذلك مسار العنف تلبية

---

[1] سلوى محمد عبد الباقي، موضوعات في علم النفس الاجتماعي، مركز الإسكندرية للكتاب 2002، ص20.

[2] عبد الفتاح محمد دويدار، سيكولوجية الإعلام والاتصال، مرجع سابق، ص 215.

للمطالب السلوكية لأعضائها، قصد تغيير الأوضاع وتحويلها إلى ما تسعى الجماعة إلى تحقيقه، ومن ثمة تغير سلوكها بموجب وصولها إلى أهدافها، وسلوك العنف انتقالي وأسلوب عارض في الممارسات السلوكية، ويستعمل عند استنفاذ الوسائل المتاحة، أو عند التعرض لسلوك من جنسه.

إن الممارسات والسلوك الثقافي تتحدد من خلال أساليب التنشئة والتعليم، ومن خلال ما تنشره وسائل الإعلام والدعاية، وكذلك من خلال الاحتكاك بالثقافات المختلفة وأيضا التعرض للعوامل الضاغطة التي يتخلى بموجبها الفرد والجماعة عن مظاهر وممارسات تحت تأثير الضغط والإكراه، فهي نتيجة لتراكم هذه المؤثرات والعوامل التي تجعل من الفرد النموذج الأصغر في الممارسة الثقافية، وصورة الثقافة وأحد معالمها، ثم الجماعة التي تمثل الوحدة الأكبر في العملية الثقافية، ثم المجتمع الذي يعتبر الحاضن الأكبر والفضاء الأوسع لكل نشاط وممارسة ثقافية من شأنه أن يؤثر في الوحدات التي تنضوي تحته ويحدد ضوابط الممارسة الثقافية ويصنفها، فالمجتمعات والثقافات المختلفة لها أساليبها في تنشئة الطفل، وهذه الخبرة التي يكتسبها تؤثر في نمو شخصيته1، والخبرة المتشابهة تكون المواقف والأنماط الثقافية والاستجابات المتشابهة، وعلى ذلك فإن للتعددية السياسية والنهج الديمقراطي وحرية الإعلام والانفتاح على العالم الخارجي دور في التحول الثقافي الذي عرفته الجزائر بين 1990 و2000، وذلك من قبيل عدم فهم وتنظيم مسار التحولات السياسية والديمقراطية والاقتصادية، فظهرت الثقافات الفرعية المتمثلة في ثقافة النخب السياسية والتنظيمات الاجتماعية والثقافة الطبقية وثقافة الأقليات العرقية التي حدت من هيمنة الثقافة الوطنية، وكرست من انعزالها وتقوقعها، وازدادت مؤشرات التغير في اتجاه اتساع الهوة الثقافية بين النماذج السائدة مع تصلب وجمود في الحوار

[1] محمود شمال حسن، سيكولوجية الفرد في المجتمع، دار الآفاق العربية القاهرة، الطبعة الأولى 2001، ص 171.

الثقافي الداخلي، فظهرت العصبية في أبشع تجلياتها ولأول مرة بعد الاستقلال، ومثل التعصب للانتماء السياسي والعرقي واللهجي إحدى صور الأزمة، كما ظهرت الجهوية والثقافة المصلحية وثقافة التمييز عنوانا للأزمة المتشعبة، وفتح المجال واسعا أمام المد الثقافي الأجنبي والغزو الثقافي في صوره الشرسة، في ضل غياب المناعة الثقافية للمجتمع الجزائري من خلال وحدة التفكير والأنماط الثقافية للمجتمع، وتجنيد آلياته ومكوناته لخدمة النمط الموحد الذي يمتص فيه التنوع الثقافي كثراء وغنى لا كعامل انقسام وتمايز وتطرف.

التحول **السياسي:**

لقد أدى التحول أو الانعطاف السياسي في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 إلى ميلاد تشكيلات سياسية متنوعة ذات التوجه المتباين، منها التشكيلات الاشتراكية والليبرالية والإثنية والدينية والقومية، وكانت سنة 1990 موعدا لانتخابات بلدية وولائية حرة ومتعددة، في ظل دستور جديد، وعلى أساس ديمقراطي، وأفرزت نتائج الانتخابات المحلية البلدية انتصار للجبهة الإسلامية للإنقاذ.[1]

أما عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ فكان نتيجة تشجيعها للتغيير والتحول إلى أوضاع جديدة، وكان هذا الفوز بمثابة الاحتجاج على النظام القديم، كما ساعدت الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من جهة وعمليات التعبئة في

[1] توفيق المديني، الجزائر الحركة الإسلامية والدولة التسلطية، دار قرطاس للنشر، الكويت 1998، ص 119.

وقت قصير، وجمع المال من حملات التبرع والتطوع من الأثرياء الجدد والمؤسسات الخاصة الصغيرة من جهة أخرى على فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ1.

أما "رياض الصيداوي" وهو محلل ومتتبع للشأن الجزائري، فإنه يرجع فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى طريقة تعبئة الجماهير التي كانت حسب نظره على منوال نظرية تعبئة الموارد التي صاغها كل من 'زالد وماكارثي' حيث بنت هذه النظرية نقدها على أفكار ثلاث:

- لايمكن اعتبار الفاعل الاجتماعي موضوعا للسيكولوجيا ذلك أنه يعمل بطريقة عقلانية.
- لا تعدو واقعية النظرية التقليدية مسألة ملائمة، ذلك أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية متجاهلة عند ظهور الفعل الاجتماعي.
- تعد التنظيمات على عكس فرضية نموذج مجتمع الجماهير، فهي المفتاح الذي نفهم من خلاله عملية التعبئة، فهي عصب الفعل الاجتماعي، على عكس النظرية التقليدية التي ترى حسب صاحبها 'كورنهوزر' أن غياب الفعل الاجتماعي يعود إلى التنظيمات الوسطية، ويتعلق الأمر هنا بالتنظيمات الاجتماعية ذات الروابط والعلاقات المتشابكة.

والمهم في هذا المجال أن الحزب المنحل نجح في تعبئة الجماهير بناءا على تراكم أسباب مقت ورفض استمرار سياسات التنمية والتسيير المتبعة آنذاك، كما أن الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وصلت إلى عتبة الانسداد والتأزم مما استدعى اختيار بدائل للأزمة ومنافذ لحلها.

وقد تنامت مظاهر التعبئة ونشأت من خلالها تحولات وانزلاقات خطيرة في الجوانب الثقافية والاجتماعية، حيث أن الأوضاع السائدة وظهور العنف أضعف

[1] Omar Carlier, De l'Islamisme à l'Islamisme, la therapie politico-religieuse du FIS, cahier d'étude Africaines n° 02, 1992, p 200

العلاقات والروابط الاجتماعية بين أعضاء الأسرة مثلا، حيث لم تقف سلطة الأب أو الولي أو الأقارب أمام التخلي عن اتخاذ قرارات الدخول في الصراع بالنسبة لأفراد المجتمع الذين شكلت غالبيتهم من الشباب، كما أصبحت التبعية والولاء ليس للأقارب والأهل وإنما للأحزاب والشخصيات والمشايخ، كما نزلت مراتب الفتوى إلى الأمراء ورؤساء الجماعات المسلحة وتتباين من جماعة إلى أخرى على اختلاف توجهها وولائها ومصالحها وأهدافها، فتكونت ثقافة الأزمة عند فئات المجتمع بما يلائم طموحاتهم في حسمها لصالح طرف على حساب آخر.

وتحولت بذلك التعبئة من التعبئة السياسية الانتخابية إلى التعبئة العسكرية القتالية1، وذلك بتدخل المؤسسة العسكرية وانغلاق المسار السياسي، أدى إلى العنف المسلح الذي لجأت إليه المعارضة وبررته بأنه مشروع لاستعادة المسار الانتخابي ونتائج الانتخابات وحقوقها، وبررته السلطة على أنه محاربة التطرف والتشدد الذي قد يوصل إلى الاستبداد.

إن المشهد السياسي الجزائري في فترة الدراسة أقل ما يمكن أن نطلقه عليه أنه كان متحولا، وأهم عتبات التحول في هذا المشهد من حيث بنيته، أنه تحول من النهج الاشتراكي الذي يتيح للدولة ملكية وسائل الإنتاج وتدخلها في تسيير الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، من منطلق رقابة الدولة على كل الأنشطة، إلى النهج الرأسمالي الحر الذي يسمح بالتعددية السياسية والشراكة الاقتصادية والاستثمار بالنسبة للخواص في كل الميادين بما فيها الميدان الثقافي، كما أنه تحول من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية، ثم التحول إلى تعددية سياسية التي تحترم الشرعية الدستورية وتتقيد بقواعد اللعبة الديمقراطية.

[1] Séverine la bat, Les islamistes Algériens ; Entre les urnes et les maquis – l'épreuve des faits, édition seuil, Paris 1995, p 41.

إن ما يمكن تمييزه على الساحة السياسية في الجزائر بين سنة 1990 و2000 هو التحولات المتتالية في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للبلاد، حيث تحولت من سياسة موجهة من الحزب الواحد إلى سياسة تشارك فيها القوى السياسية من حيث اختيار النموذج المناسب أو التشاور مع مكونات المجتمع السياسي، كما أنه على المستوى الداخلي وفي المجال الأمني لم تستقر السياسة الداخلية للبلاد، وذلك بسبب تعارض الرؤى بين مؤيد لسياسة الاستئصال التي تدعو إلى تصفية المعارضة الإسلامية المسلحة، وبين رافض لها ومؤيد لسياسة الحوار والمصالحة الوطنية، ولا داعي في ذلك للدخول في متاهات البرامج والمشاريع والأفكار السياسية التي تتبناها القوى السياسية الوطنية في تلك الفترة نظرا لتباينها وتعددها مما يتطلب بحثا مستفيضا لا يسعه هذا المقام.

كما أن سياسات التنمية لم تستقر بفعل الظروف الاجتماعية والأمنية والاقتصادية من جهة، وبفعل الالتزامات الدولة مع الشركاء الاقتصاديين والهيئات المالية المانحة والاتفاقيات مع دول العالم من جهة أخرى، ونذكر على سبيل المثال قطاع التربية والتعليم الذي عرف تعديلات في البرامج والأنظمة لتأهيل المتمدرسين وفق احتياجات قطاعات التنمية، واعتماد المقاييس الدولية في القطاع، ونذكر أيضا قطاع التكوين المهني، وقطاعات الاقتصاد التي خضع فيها العمال والموظفون لتكوين وتحسين المستوى قصد تأهيل اليد العاملة والمسيرة على البرامج الاقتصادية الجديدة، بالإضافة إلى قطاعات وأنظمة أخرى مثل النظام الجبائي والتشريع، وكان من بين أهدافها تأهيل المجتمع لنظام اقتصادي جديد.

أما التحول في السياسة الخارجية فقد قام على تنويع الشركاء والمتعاملين الاقتصاديين والإكثار من مصادر التمويل، وتقديم الضمانات والحوافز للشركاء في الخارج قصد جلب استثماراتهم والاستفادة من الخبرات التقنية، من أجل

المساهمة في التخفيف من المعانات الاجتماعية من البطالة والفقر بفعل الانتقال إلى اقتصاد السوق،

التحول الاقتصادي:

إن ارتباط التحول الاجتماعي والثقافي بالتحول الاقتصادي وثيق، وكثيرا ما يكون أحدها محصل لآخر بما يشير إلى تلازم مظاهر التحول الإنساني عامة، فتغير مظهر من مظاهر الحياة العامة يؤثر بصورة أو بأخرى عل مظاهر الحياة الأخرى المتعلقة به، وقد لعبت العوامل الاقتصادية في الفترة المعنية بالدراسة دورها في تحول الواقع اليومي المعيشي للمواطن الجزائري، حيث أدت تلك العوامل التي سبق ذكرها في الفصل الثاني إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن بفعل التحرير التدريجي للأسعار، بالإضافة إلى استقرار الأجور مقابل ارتفاع الأسعار بفعل تدني قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى التحول في السياسة الاقتصادية التي نتج عنها الشروع في خوصصة المؤسسات العمومية، وأدى ذلك إلى تسريح عدد معتبر من العمال، كما أدى تخريب وحرق المؤسسات إلى فقدان فئات من العمال وظائفهم، وشرع في الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق، وقد انعكس ذلك بوضوح على شرائح المجتمع، وتفاقمت مشكلة البطالة وارتفعت معدلات الفقر.

وعلى صعيد آخر أدت الأوضاع الأمنية في الأرياف والقرى إلى تخلي سكانها عن نشاطاتهم الزراعية وتربية الحيوانات، ونزوحهم إلى الحواضر والمدن مما شكل اختلالا في الإنتاج الوطني، وأصبحت المشكلة الاقتصادية عويصة بفعل ازدياد معدلات طالبي العمل، وانخفاض الناتج الوطني الخام وازدياد مصاريف الاستيراد، بالإضافة إلى مشكلة المديونية واعتماد الجزائر على مصادر التمويل الخارجية لتجاوز العجز في الميزانية ولخدمة الديون وفوائدها واحترام آجال تسديدها، كما كانت مداخيل الوطن تعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات.

ولعبت العوامل الاقتصادية دورا كبيرا في تحول الواقع المعيشي للمواطن الجزائري حيث أصبحت الفئات المحرومة تعتمد على مساعدات الدولة للحصول على الحاجات الأساسية، وأصبح سوق العمل يواجه عجزا في استقطاب البطالين من مختلف الأعمار ومن الجنسين، ولم ترتقي الاستثمارات الداخلية لامتصاص البطالة أو التخفيف منها، كما أن الأوضاع الأمنية لم تسمح باستقطاب الاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى التشريعات التي لم تساير التحول الاقتصادي ولم تتم بنفس الوتيرة.

وعلى ضوء ذلك أصبح البناء الاجتماعي يضم طبقتين رئيسيتين أوجدتهما العوامل الاقتصادية المتحولة، وهي الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية، وضعفت الطبقة المتوسطة لحساب الطبقة الفقيرة، كما أن هياكل الاقتصاد الوطني أصبحت تضم أرباب العمل والمستثمرين الذين حلوا محل المؤسسات العمومية في قطاع الخدمات والصناعات الخفيفة، واعتمدت الشراكة الاقتصادية للاستفادة من الخبرات الأجنبية ورؤوس الأموال الضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني، واستقطاب التقنيات الحديثة في التصنيع والإنتاج.

وكان التحول الاقتصادي يقوم على تخلي الدولة عن مهامها في توفير الخدمات وفتح المجال أمام الخواص في الاستثمار، وانصبت السياسة الاقتصادية على تنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات، واللجوء إلى الخواص في قطاعات الأشغال العمومية والسكن والخدمات قصد تخفيف التزامات ونفقات الدولة في بعض القطاعات.

وبالإضافة إلى التحول في السياسة الاقتصادية الداخلية كان هناك تحول في السياسة الاقتصادية الخارجية، وذلك بالبحث عن شراكة اقتصادية تسمح بالقضاء على الأزمة، وكان ذلك بإبرام اتفاقيات شراكة مع بلدان أجنبية وتكتلات اقتصادية

إقليمية وعالمية، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وكذلك بالبحث عن أسواق جديدة، وتفعيل اتفاقيات التعاون والتبادل التجاري واستحداث حوافز مالية وضريبية وامتيازات لأجل استقطاب وجلب المتعاملين الاقتصاديين من مختلف دول العالم.

وما يمكن أن نخلص إليه من وراء التحولات الاقتصادية عموما هو ارتباطها بالتحولات التي عرفتها البلاد في المجالات الأخرى، هذا إن لم نقل أنها كانت من بين الأسباب الأساسية للتحولات الأخرى، وقد ساهمت بقدر كبير في تغير الأوضاع الاجتماعية للمواطن، وأثرت على التزاماته الثقافية، كما أدت إلى صراعات سياسية، وتمحورت بين الرافضين لها والمدافعين عنها.

التحول الإعلامي:

يعتبر الإعلام والاتصال الناقل الأساسي للثقافة ووسائله أدوات لها، ويقوم بتكوين المواقف والتأثير فيها، ونشر الأنماط السلوكية المقبولة، ودعم التكامل الاجتماعي، كما يساعد على تطبيق السياسة الاجتماعية والثقافية[1]، كما يساهم في الحفاظ على التماسك والتلاحم الاجتماعي والثقافي، ويساهم في تكوين الذاكرة الجماعية، وتوصيل ونقل العادات والتقاليد والتراث الثقافي بين الأجيال، وتحفيزهم على المشاركة في تنميته، وعلى الرغم من أن التحول الثقافي في الجزائر بين 1990 و2000 لم يفقد أشكاله التقليدية إلا أنه اكتسب ملامح التجديد والمعاصرة والاقتباس من الشعوب والأمم، وذلك بفعل ما ينتقيه الإعلام من نماذج ثقافية ويطرحها للاعتماد بالمقاييس المحلية، فكان التحول في أنماط اللباس وإحياء وإقامة المناسبات والأفراح واقتناء الوسائل اللازمة لذلك، كما ظهر التقليد واضحا بين الطبقات الميسورة

[1] – عبد الفتاح إبراهيم، تكنولوجيا الاتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق، العربي للنشر والتوزيع بيروت، بدون طبعة، ص134.

لعادات الغرب في الكلام والأكل واللباس والمعاملات وإقامة الحفلات، بفعل الغزو الثقافي الإعلامي، وأصبح تقليد الطبقات الكادحة للطبقة الميسورة في ملامح ثقافتها وممارساتها وتفكيرها، وذلك ما ساهمت به وسائل الإعلام والاتصال العالمية في عملية الانتشار الثقافي[1]، التي نقلت نماذج ثقافية من بيئتها الأصلية إلى البيئة الاجتماعية الجزائرية متحدية الحدود الجغرافية، ثم تم تقليدها والاحتكاك بها، فأصبحت مضامينها راسخة في علاقات ومعاملات فئات من المجتمع، بمبررات كثيرة، تذهب في تبريرها على أنها ثقافة عالمية منتشرة وسائدة.

وقد لوحظ في مسار التنمية في مجال وسائل الإعلام أن الجزائر شهدت اضطرابا ملحوظا في مجال الخدمة الإعلامية، بسبب احتكار الدولة من ناحية ومن ناحية أخرى عدم فتح القطاع لاستغلال الخواص والمهنيين، وقد تدنت نسبة خدمات وسائل الاتصال بشكل عام سنة 1992 إلى أدنى مستوى لها بـ 56%، ولتدارك الأوضاع السلبية في مجال الإعلام والاتصال والتحول إلى واقع أكثر تكفلا بمتطلبات التنمية الاجتماعية والثقافية تم الشروع في برامج إنعاش لتوفير وتفعيل وتطوير أنظمة الاتصال، والتي تضررت بشكل كبير من مخلفات الصراع المسلح، ففي سنة 1994 شرع في تنفيذ برنامج لتوفير أنظمة اتصال وتعميم استعمال نظم الترقيم، ثم تكثيف دارة الألياف البصرية والحزم الهرتزية، واستغلال خدمات الخط البحري الغاطس الذي يربط الجزائر بالدول المتوسطية[2]، استعمال خدمة المعلوماتية في مراكز الاتصالات والإعلام، تجديد بعض المراكز الهاتفية، فتح وكالات وشبكات

---

[1] – عبد الحميد محمود سعد، دراسات في علم الاجتماع الثقافي – التغير والحضارة–، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة 1970، بدون طبعة، ص150.

[2] – موسى بن حمادي، الاتصالات الرقمية، مجلة المعلومات العلمية والتقنية، الجزئ الثامن، الطبعة الأولى 1998، ص 45.

اتصال تجارية، واعتمدت إستراتيجية التنمية في قطاع الإعلام والاتصال على البحث والتكوين والتعاون الإقليمي والدولي وفتح أبواب الاستثمار.

ومن بين الإحصائيات التي تلخص هذا التحول ما طرأ على خطوط الهاتف، إذ بلغ سنة1992 (962000 خط) ووصل سنة 1997 إلى (1530000خط) ليصل سنة 2000 إلى (2مليون خط)، وقد بلغت الغرف العمومية للهاتف سنة 1992 (6600غرفة) لتصل سنة 1997 إلى (26000) ثم (40000) سنة 12000.

كما عرفت الجزائر تحولا نحو تعدد مصادر المعلومات والأخبار بعد إقرار الحكومة برئاسة مولود حمروش لقانون الإعلام في شهر أفريل من سنة 1990، الذي يكمل بنود دستور 1989 والذي يكفل بدوره حرية الإعلام وحق إصدار الجرائد والنشريات في ظل احترام القانون والحريات، ولم يقتصر بذلك الإعلام على الدولة التي احتكرته لفترة طويلة وتمثل في الإذاعة والتلفزيون والصحف، فظهرت بذلك الصحافة الحزبية ممثلة في الجرائد والمنشورات التي تنطق باسم الأحزاب، كما ظهرت الصحافة المستقلة التي تمثل منافسا عنيدا للنوعين السابقين، وقد تمثلت معالم التحول في سماح السلطات المخولة بتسيير قطاع الإعلام والاتصال بين أفريل 1990 وجوان1999 بصدور 510 عنوان جديد، بينما رخصت بين جانفي 2000 وجوان 2006 لـ 25 عنوان فقط جمعت بين الصحف والدوريات والمنشورات غير المنتظمة[2].

ومن بين المجلات والدوريات التي ظهرت في الحقبة المدروسة مجلة التبيين وهي مجلة لجمعية الجاحظية الثقافية، ومجلة الرواية وهي مجلة عربية فصلية صدر عددها الأول والأخير سنة 1990، ومجلة عرق وهي مجلة بالفرنسية صدرت سنة

---

[1] – موسى بن حمادي، مجلة المعلومات العلمية والتقنية، مرجع سابق، ص 49.

[2] www.Algerie-media.com .2009/01/16 بتاريخ

1990 ثم توقفت عن الصدور، ومجلة جسور التي صدرت بقسنطينة وذات المواضيع الأدبية والتي توقفت أيضا عن الصدور، ومجلة المجتمع التي صدرت ببباتنة، وهي سداسية عربية مختصة في علوم الإنسان[1].

وتطلعنا هذه الأرقام على سعة الانفتاح في السياسة الإعلامية التي بإمكانها تزويد المواطن بالمعلومات وتكوين الرأي العام والأذواق بما ينمي الوعي العام نحو مختلف القضايا، وقد ساهمت فعلا وسائل الإعلام في تلك الفترة في تغيير الواقع الاجتماعي والثقافي بقدر كبير، حيث عملت على تقريب المواطن من الهيئات والإدارات والسلطات، وإطلاع الجماهير على نشاطات الحكومة، وممارسة دور الرقابة على بؤر الفساد والمساهمة في عمليات الإصلاح بالتوعية والتحسيس، بالإضافة إلى نشر الأحداث والوقائع ومتابعتها وذلك ما جعلها هدفا مباشرا للذين تفضح ممارساتهم أو لا تخدم مصالحهم.

إذن كان للانفتاح الإعلامي إيجابيات كثيرة لكن تخللت وسائله سلبيات تعلقت باستباق الأحكام حول الأحداث والممارسات، وكذلك الإفصاح عن هوية الفاعلين في القضايا المختلفة قبل الإدانة، كما مثلت منبرا لتبادل التهم والمسؤوليات حول المشاكل الوطنية، وظهرت حالات القذف وتبادل الشتائم بشكل غير مباشر الذي يلمح إلى الشخص بذاته أو الهيئة والحزب أو الإدارة، بالإضافة إلى تجاوزات الصحافة لمهامها، وذلك ما دعا السلطات إلى تنظيم ومراقبة وسائل الإعلام من خلال سن القوانين التنظيمية والجزائية في هذا المجال، وذلك ما رأت فيه التشكيلة السياسية ووسائل الإعلام مساسا بحرية الإعلام وتراجعا عن دستور 1989.

[1] – سليمان الرياشي – صالح فيلالي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مرجع سابق، ص 515.

وأصبح من الصعب الوصول إلى المعلومة بالنسبة لرجال الإعلام، ومخاطر نشرها متعددة، حيث أن قبول نشرها عند طرف ما يقابله معارضة طرف آخر مما يعرض رجال المهنة إلى مصاعب ومتابعات ومخاطر، كانت محصلتها فقدان حوالي 160 صحفيا منذ اندلاع أعمال العنف.

غير أن لكل عمل ثمن فالتحول نحو الإعلام المتعدد والحر كان بفضل التعديلات المتتالية لقانون الإعلام، وقد امتاز نشاط الإعلام في الفترة المدروسة بتعدد مصادر الأخبار وتضاربها أحيانا، كما فتح المجال واسعا أمام وسائل الإعلام غير الرسمي الذي شكل جبهة موازية للإعلام الرسمي ومنافسة له أحيانا في نشر الأخبار، وتمثل في إعلام الصحف والجرائد التي أوقفت بموجب قرارات الإدارة أو الحكومة كما ضمت إعلام جبهة الإنقاذ المنحلة والتي أوقفت صحفها عن النشر، وأمام التدفق الإعلامي المتنوع وجد المواطن ضالته في انتقاء المعلومات واختيار ما يراه حقيقة على حساب الحقيقة في الواقع، وأصبحت المواقف تتخذ على ضوء ما تسرده وسائل الإعلام وليس على ضوء تقصي الأحداث، لكن ذلك ساهم بقدر كبير في تكوين حصانة لدى الجمهور من روايات الإشاعات[1] والأخبار المتحيزة والدسائس الإعلامية.

[1] ونذكر على سبيل الاستشهاد ما ورد من إشاعات في واجهة جريدة أخبار الأسبوع في الصفحة الأولى بعنوان –أمراء أحياء قتلتهم الإشاعات– ويتعلق بما يروج في المحيط الاجتماعي من إشاعات متكررة عن مقتل أمراء الجماعات المسلحة في كثير من الأحيان، لكن الحقيقة غير ذلك، إذ يدل هذا السلوك على أن مخاوف الجماهير كبيرة اتجاه هؤلاء الأمراء فيحاولون دوما التخفيف من حدة القلق والتوتر الداخلي بنشر هذه الإشاعات، أنظر جريدة أخبار الأسبوع العدد 117 من 26 /2005/02 إلى 2005/03/04، ص 1–7، للإطلاع أكثر على تكوين الإشاعات أنظر

كما أن الإعلام المتنوع والمتخصص ساهم بقدر كبير في التقليل من فاعلية الوسائل غير الرسمية ومن ذلك الأمثال الشعبية وتوظيفها وإقحامها في الإعلام، باعتبار الأمثال أقوال[1] مأثورة تلخص تجارب وأفكار فلسفية، تنتقل بشكل موجز، وتنتشر بين الطبقات الشعبية، وقد تعددت أصنافها ومجالاتها بين مكونات المجتمع الجزائري وذلك حسب الحاجة التي يوفرها، وعلاقة موضوعه بما يجري في الواقع، وصلاحيته للقياس والتمثيل، كما يمكن أن يكون لكل طبقة أو فئة في المجتمع أمثال متداولة بينها[2]، وقد أدى المثل الشعبي دوره في التعبير عن معاناة الناس ومواقفهم في ضل ضعف الإعلام الرسمي وتضارب المعلومات وصعوبة الوصول إلى مصادرها، وكذلك ممارسة الرقابة على ما ينشر منها.

الكتابة على الجدران نموذج إعلامي غير رسمي

لقد انتشرت في الفترة الممتدة بين 1990 و2000 كثيرا من أشكال التعبير الشعبي، والتي ازدهرت في ظل الأزمة السياسية الأمنية الاجتماعية والاقتصادية وغياب الحوار وثقافة التسامح، فكثر استعمال الأمثال الشعبية لما توفره من حماية لمن يوظفها في عدم إظهار مواقفه صراحة، حتى لا يحاسب عليها، كما انتشرت

-Frasoise Reumaux, La rumeur - Message et transmission - 2éme édition, Armand Colin, Paris1998, p 133. Et Ramon Basagana, Elément de psychologie sociale, Office des Publications Universitaires Alger, 2éme Edition, Mai 1980. p 43.

[1] – أنظر حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، الطبعة الخامسة أكتوبر 1996، ص164.

[2] – نبيلة إبراهيم، أشكال التعبير قي الأدب الشعبي، الطبعة الثالثة دار المعارف، ص197، 198.أنظر علم الفلكلور، ألكسندر هجرتي كراب، ترجمة رشيد صالح، دار الكتاب العربي، ص244.

الإشاعات في ضل الخوف وتضارب الأخبار ونقصها وتعدد مصادرها وتأخر وسائل الإعلام الرسمية عن تغطية الأحداث، وممارسة الرقابة على وسائل الإعلام.

كما ازدهرت الكتابة على الجدران للتعبير عن الأفكار حيث تعتبر ظاهرة مميزة في كثير من المجتمعات، وهي وسيلة مهمة من وسائل الإعلام غير الرسمي، وتنتشر في الأماكن العمومية وفي جوانب الطرقات والشوارع والساحات العمومية وعلى الأرصفة والألواح والأعمدة وكل مكان يصلح لأن يكون بمثابة لوح يمكن أن يطلع الناس عليه، وهي شكل من أشكال التعبير الشعبي التي لا تخضع للرقابة، وفي ضل الأزمة التي عرفتها الجزائر كلن هناك تحول كبير إلى التعبير بهذا النوع من الإعلام، وهي وجه معبر لاتخاذ الصراع وجها إعلاميا، أو دليل على تشعب أوجهه لتمتد إلى الشوارع العمومية والطرقات.

وهي ظاهرة اجتماعية وثقافة اتصال وتعبير يلجأ إليها شخص أو جماعة للتعبير عن موقف أو فكرة أو رأي في ظروف معينة ونتيجة دوافع وأسباب مختلفة أدت إلى استعمال هذا النوع من الإعلام، بهدف إطلاع الآخرين على أمر ما وإعلامهم وإقحامهم في القضية.

وهي كتابة كيف ما كان شكلها، رمزية أو مقروءة أو عبارة عن رسومات وكاريكاتير، أو رموز تعتبر دالة بذاتها، وتفيد فكرة محددة وتعبر عن موقف أو رأي فردي أو جماعي، وموجه إلى الناس عامة أو إلى فئة أو جماعة مقصودة به، تتضمن معنى يمكن استخلاصه.

والاتصال بين مكونات المجتمع يؤدي إلى تكامل الوحدة الاجتماعية والذي يتوقف على القدرة على نقل الأفكار، ويعتبر الإيماء شكل من أشكال الاتصال الذي

يقوم بهذه العملية، وهو الاستخدام الواعي لمجموعة من الحركات والإشارات[1]، ويمكن إضافة الكتابة الحائطية لأنها أيضا شكل من أشكال الاتصال الذي يحاول تحقيق هذه الوحدة حول فكرة أو موضوع، وهو أيضا استخدام واعي لمجموعة من الكتابات والرموز والإشارات من أجل توصيل فكرة معينة، فدور الكتابة هو إعطاء معلومة استنادا على أدلة أو دلائل مرئية لتأخذ بعد ذلك حيزا من التصور، ويتشكل المفهوم ويتم بذلك التواصل[2].

تنتشر الكتابة الحائطية غالبا في الأماكن العمومية وخاصة تلك المخصصة للإعلانات ومساحات الإشهار والساحات الكبيرة، وأماكن التجمعات الشعبية، وفي الشوارع والساحات التي يتردد الناس عليها كثيرا، وتتخذ من الجدران موقعا لظهورها وبروزها أمام أعين الناس، وكذلك على الألواح والأبواب وأعمدة إشارات المرور، وغيرها من الأماكن، ولا يهم أصحابها ما إذا كان المكان عاما أو خاصا، ومعيار اختيار المكان يكون على أساس صلاحيته للكتابة وإمكانية إطلاع الناس عليه، ومشاهدتهم وقراءتهم لمحتوى تلك الكتابة، ويمكن أن نشير في هذا الجانب إلى ما اعترى السجال السياسي واضطراب الأوضاع الأمنية من عمليات إعلامية تعلقت بنقل تلك الصراعات إلى جدران الأماكن العمومية كمسرح للدعاية، بالإضافة إلى استعمال الأمثال الشعبية على جدران الأماكن العمومية نظرا لاقتضابها في التعبير عن الأفكار.

---

[1] – محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية، مرجع سابق، ص 230، 231.

[2] Maison des sciences de l'homme, Langage et société – Revue trimestrielle n° 93, Paris, septembre 2000, p 195.

ويلاحظ أن أساليب الاتصال تعكس الحاجات المتعددة للإنسان[1]، واستعمال الأمثال إنما يعكس الحاجة إلى حرية أكبر في الاتصال والإعلام، وكذلك إلى إصدار الأحكام وإظهار قدرات مستعمله على تحليل الأوضاع وفهمها، مثلما يشعر الأفراد بالقدرة على كشف المواقف والقرارات التي يتخذونها بعيدا عن أعين المراقبة، وقد ساعد نشر وسائل الإعلام الوطنية مثل الإذاعة والجرائد والتلفزيون للأمثال على انتقالها من خصوصيتها المحلية إلى طابعها الوطني[2]، والتي أصبحت تلخص تفسير مواضيع كثيرة تتشابه وقائعها أو نتائجها مع مضمون الأمثال الشعبية.

ولا يتقيد من يقومون بالكتابة على الجدران معايير الإعلان أو ضوابط الإعلام والاتصال بقدر ما يهمهم التأثير في العامة، ولكن يعتمدون على أساليب فوضوية في نشرها، حيث يستغلون غياب الرقابة وملاحظة الناس لأفعالهم، قصد كتابة عدة نماذج في أماكن مختلفة، بألوان وأحجام متفاوتة، وبأساليب وصيغ متباينة، وذات المغزى والفكرة الواحدة أو بمضامين مختلفة تصب في موضوع واحد أو تتشعب الميادين التي تتعلق بها، وذلك من أجل لفت انتباه أغلب الفئات ومعظم الناس.

وهي شكل وظاهرة اجتماعية تحتاج إلى تفسير وكشف حقيقتها وأبعادها وأهدافها، وهي عملية تختص بها جهات لها مشاعر وأحاسيس وانفعالات غريبة نحو شخص أو جماعة من الناس، فتحاول من خلالها الخروج إلى المواجهة وكشف الحقائق والأسرار واطلاع الرأي العام المحلي أو الإقليمي أو الجماهيري على تفاصيل أحداث وممارسات، وتدعيم أو خدمة فكرة أو هدف أو موقف، وإضعاف

---

[1] – أحمد الخشاب – أحمد النكلاوي، المدخل السوسيولوجي للإعلام، دار الكتب الجامعية – دار الجيل، ص 107.

[2] – تريكي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975، ص 45.

فكرة ومواقف أخرى، وتجسدت من خلالها في الجزائر بين 1990 و2000 مظاهر الصراع والعداء السياسي وتبادل التهم بين الأطراف المتصارعة في فرض مشاريعها.

والكتابة على الجدران هي نموذج حي وقوي لوسائل الإعلام الموازي، وطريقة سريعة لبث المعلومات والأخبار، وهي أقرب الطرق إلى الناس في معرفة ما يحيط بهم من أحداث، وصورة معبرة عن عدم الاستقرار الإعلامي، ودليل اضطراب أحوال الأفراد أو المجتمع في ميدان معين، وهي عملية يمكنها أن تؤثر على وحدة الرأي العام، وقد عاش المجتمع الجزائري التحول المفاجئ في هذا المجال بعد إقرار التعددية السياسية.

غالبا ما تظهر الكتابات الجدارية بأشكال بارزة وألوان داكنة تثير انتباه الناس إليها، وتستقطبهم لقراءة محتواها والإطلاع عليها، وفي أغلب الأحيان يستعمل الطلاء والألوان الزيتية والمائية والحبر، ويشكل الرسم أو النص والعبارة باستعمال فرشاة أو إسفنج أو أداة لينة تساعد على الكتابة والرسم.

فمن حيث الوسائل تتكون المادة، من كل سائل أو مستحضر أو مادة لها لون وقابلة للطلاء أو الالتصاق بالجدران ونذكر منها: الزيوت العجائن الطلاء، وهناك الأدوات المستعملة مثل الفرشاة، القماش، الأقلام كبيرة الحجم، الفحم...

وتظهر طريقة أخرى للكتابة وتتمثل في عملية الخدش على الأرصفة والجدران، والأماكن التي تكون فيها المواد المستعملة في البناء غير صلبة حيث يسهل تشكيل الرسومات والكتابة عليها بالألواح والقضبان أو أي وسيلة صلبة، وترسخ تلك الكتابة زمنا طويلا، حيث تصعب إزالتها من الجدران أو الأماكن التي كتبت عليها، وتتطلب عملية ترميم تكلف أكثر من الجدران التي تمت الكتابة عليها بالطلاء أو الألوان، لأن اللون يزيله لون آخر ولكن تغير وجه الأماكن التي كان عليها خدش يتطلب عملية ترميم كاملة ولا تنفع عملية الطلاء في إزالة كل الأثر الذي تتركه، ويظهر هذا النوع

في الأرصفة خاصة والجدران العمومية والمساحات المبنية، حيث يحاول أفراد أو جماعات تخليد أسمائهم بكتابتها على أماكن عمومية ويتردد عليها كثير من الناس، أو يحاولون تمجيد تاريخ معين، أو كلمات وعبارات أثرية، وتلك العملية تتبع من رغبة شخصية في إظهار قيمة شيء، أو إظهار قيمة صانعه ومكانته، أو تخليد اسم منطقة ما ولو لفترة زمنية عابرة، ومثل ذلك ما يخدش على الجدران من كلمات وعبارات ورموز ورسومات وكذلك على جذوع الأشجار بالوسائل الحادة، وحتى الأماكن التي تصلح للكتابة مثل زجاج السيارات وهياكلها عند تراكم الأتربة عليها، وتعد هذه الأماكن لوحا مفضلا لكثير من الناس للكتابة عليها أو الرسم، تعبيرا عن رغباتهم وميولهم وآرائهم وأفكارهم، وكل نوع منها يدوم ويبقى مدة ترتبط بالمكان الذي ظهرت عليه وبملكية المحيط والمساحة التي شغلتها، حيث يقوم الأفراد والخواص وكذلك الهيئات العمومية دوما بعمليات إعادة طلاء أو ترميم أو تنظيف المساحات التي ظهرت عليها تلك الكتابة، وتعتبر اللغة معيارا حقيقيا ودلالة بالغة الأهمية في الإشارة إلى الجهة التي قامت بتدوين تلك الكتابة، ومن خلالها يمكن تفسير بعض التفاصيل المتعلقة بالمستوى التعليمي، الانتماء والجنس، والأعمار وفق اللغة والعبارات والأفكار التي تترجمها كتاباتهم الجدارية، ولو كان ذلك بقسط وقدر بسيطين ولكنه يساعد حتما في استنباط تلك التفاصيل التي تدرك من خلال عملية تتبع الأثر الذي يتركه هؤلاء والمجسد في تلك الكتابة، ومن خلالها أيضا يمكن معرفة الجمهور المستهدف، كما يساعد انتقاء اللغة المناسبة في التأثير على المستقبل فاللغة وسيلة أساسية في الإقناع والفهم وقراءة المحتوى[1]، تدعمها الإشارات المختلفة التي تصدر عن المرسل أو الرموز والإشارات التي يدونها والتي تترجم

[1] – محمد سيد محمد، الإعلام واللغة، عالم الكتب،القاهرة، 1984، ص 27.

المواقف والوضعيات النفسية الداخلية للفرد وتساعد على فهم دلالة الخطاب[1]، وقد وظفت الكتابات الحائطية في الأزمة من خلال التعبير عن أشكال المعارضة ورفض السياسات المنتهجة من قبل المعارضة السياسية.

ومن الصعب ملاحظة اللذين يقومون بكتابة الكلمات والعبارات والرموز وشتى أنواع الكتابات الأخرى، لأن اللذين يكتبونها يخافون ملاحظة أعين الناس لهم، ويحاولون قدر الإمكان الإفلات من الرقابة، وهم بذلك يعلمون أن فعلهم غير مرخص أو غير مباح، بل هو محظور وممنوع، ويمس بنظافة المحيط ويغير من الوجه الطبيعي والعادي للأماكن العمومية والساحات والهياكل التي يدون عليها، ومن هذا المنظور يمكن أن يقوم بهذا العمل فرد أو عدة أفراد، حيث يستعينون بالوسائل اللازمة للكتابة ويمد بعضهم لبعض يد العون والمساعدة، وقد ينتهزون الفرصة عند خلو تلك الأماكن من المارة لتدوين ما يشاءون وإخراج أفكارهم إلى النور، والتعريف بآرائهم ومواقفهم لتصبح من مجرد أفكار وآراء معزولة أفكارا ومواقف معلنة ومشهورة في مختلف الأماكن، وكلما علم بها الناس كلما زاد ذلك من انتشارها، حيث تأخذ منحنى آخر في الانتشار، إذ تنطلق من مجرد فكرة أو تصور لتصبح رأيا وموقفا، ثم يتجسد في صورة كتابة حائطية، ليصبح حديثا يوميا مشاهدا ومقروءا ويتناقل بين الألسنة بسرعة كبيرة، مما يعطيه شكل المعضلة أو حديث الساعة الذي يجب أن يعلم به كل الناس ويتخذوا مواقف نحوه، ويجدوا حلولا له.

ومن المؤكد أن من يقوم بالكتابة على الجدران هم أفراد من المجتمع يعيشون الأحداث والهموم والمشاكل التي يعيشها عامة أفراد المجتمع، وتدفعهم تطلعاتهم وأمانيهم أو اتجاهاتهم الخاصة أو انتماءاتهم السياسية والحزبية أو الطبقية أو رغباتهم

---

[1] René Charles et Christine. C. William, La communication orale, Nathan , Paris, 1994 P 10 −12.

إلى القيام بنشر اهتماماتهم إلى الرأي العام، وفي كل الحالات هم أشخاص يعيشون في وسط اجتماعي مميز، يخضعون للأطر الثقافية والاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع، وبذلك تعد أفكارهم وأفعالهم وسلوكهم اجتماعي وموجه لأفراد المجتمع، قصد التأثير فيهم، أو تبديل آرائهم، أو إعلامهم أو إطلاعهم على خبر ومعلومة جديدة أو موقف ومعضلة سائدة، بهدف الحصول على رد فعل نحو ما ينشرونه ويكتبونه على الجدران.

وعند تفحص الكتابات الحائطية فإننا نميز بعض التفاصيل التي تشير إلى من يكتبها، نحو الهواية (الرياضة – السياسة – الاقتصاد – الثقافة...) وذلك فيما يكتب من عبارات سياسية أو رياضية أو اجتماعية، وتظهر كذلك عبارات وكلمات التعصب والانتماء والاعتزاز باللون والجنس والعرق والدين والحزب والوطن أو للفئات والأقليات، وكثير من الكتابات تظهر واضحة لتشير صراحة إلى الجهة أو الهدف الذي تخدمه، وقد تنامت هذه الظاهرة في سنين العنف المسلح، لتكون وجها ومجالا من مجالات الصراع، وقد ترجمت كثيرا رأي المعارضة في نشاطات السلطة، كما ترجمت بالمقابل رأي المناصرين للسلطة ضد المعارضة، ومن بين الكتابات الجدارية التي اشتهرت بها الأماكن العمومية على اختلاف محتوياتها وأصحابها ما يلي: * VIVE FLN – PAIX – – فلسطين– دولة إسلامية FIS- ABAT FIS- GIA- MIA- الطاغوت – لا للإرهاب – الإرهاب– * وغيرها من الكتابات في أماكن عامة وفي مختلف المدن والقرى تعبيرا عن الأزمة والصراع.

وخلاصة ما سبق أن الكتابات الحائطية مثلت إبان الأزمة السياسية منبرا شعبيا في التعبير عن الأفكار المحظورة والمواقف التي لم تسمح الظروف للتعبير عنها، واستعملت لتعبئة الجماهير وإطلاعها على ما لا يعلن في الوسائل الرسمية، واعتبرت أداة لخدمة الصراع السياسي وواجهة دعائية لصالح المعارضة.

الفصل الرابع

دراسة ميدانية بحي "جنان بن عصمان" أبي تشفين تلمسان.

نحاول من الدراسة الميدانية الاطلاع على مظاهر التحول التي عرفها المجتمع الجزائري في الفترة المدروسة، واختير لذلك عينة قصدية عاشت الفترة وتعرضت لأغلب عوامل التحول، ما أدى إلى تغير واقعها الاجتماعي وممارساتها الثقافية تحت تأثير الأوضاع المختلفة، والهدف من وراءها معرفة حجم التحولات وأسبابها ونتائجها على بنية الأسرة ونشاطها، وكذلك التزاماتها بالممارسات الثقافية ودورها الاجتماعي، والعينة التي تم اختيارها لا تعبر بالضرورة عن كل مكونات المجتمع الجزائري وإنما تمثل شريحة من شرائحه كان لها دورها في تشكيل الوضع الجديد الذي تعيشه البلاد اجتماعيا وثقافيا، ونحاول في ما يلي تحديد مميزات عينة البحث والمؤثرات التي تعرضت لها.

مجتمع البحث: تم اختيار عينة من أسر تقطن حي "جنان بن عصمان"[1] لاعتبارات ترتبط بالمرحلة المدروسة، حيث أن تجزئة قطع الأرض لاستعمالها لبناء

1 حي "جنان بن عصمان" حي أقيم على أرض فلاحية تعود لورثة عائلة بن عصمان بأبي تشفين، يقع شمال مدينة تلمسان، ويبعد عنها بـ 04 كم، يحاذي الحقول المزروعة، ويتوسط بين أحياء فدان السبع – حي الزيتون – أبي تشفين – المنطقة الصناعية عين الدفلى.

المساكن تمت في سنة 1994، وكانت في ما سبق أرضا فلاحية تستغل لإنتاج الفاكهة، ويقطن هذا الحي حاليا ما يفوق 1500 نسمة، وأغلب ساكنيه انتقلوا من مناطق أخرى داخل المدينة أو خارجها تحت تأثير ظروف وعوامل مختلفة، احتلت فيها العوامل الأمنية الصدارة كمبرر للسكن في هذا الحي، واقترنت الدراسة الميدانية بالفئات التي هاجرت من القرى وتحديدا قرى بلدية الوادي الأخضر، باعتبار أن الهجرة من العوامل الأساسية في تحول المدن في الجزائر بعكس ما تبنته مختلف نظريات التحول من أن العوامل الاقتصادية والإنتاج والاستهلاك وصناعة أماكن الاستهلاك والخدمات وغيرها من المتغيرات الاقتصادية هي العوامل الأساسية في تحقيق التحول[1]، كما تبرر عامل الهجرة على أنه تابع للمتغيرات الاقتصادية وتلحقه بها في استحداث نمط اقتصادي غير رسمي يؤثر على الاقتصاد بشكل عام، كما يمكن اعتبار عوامل البيئة والأمن من أهم العوامل المؤدية إلى الهجرة، والتي تؤدي بدورها إلى تحول المدن، ولكن ليس دوما في الجانب الاقتصادي وإنما في كافة الجوانب الأخرى، مثل ظهور الاقتصاد غير الرسمي – الازدحام – الأحياء الشعبية والمدن الجوارية التي تفتقد للشروط المناسبة في الحياة.. ومجتمع البحث لا يعبر بالضرورة عن المدينة وإنما يدخل في تكوين التحولات الاجتماعية والثقافية فيها، سواء على مستوى العمران أو التركيبة البشرية أو التفاعل الاجتماعي والثقافي أو حتى النشاط.

وقد تحدد **تاريخ الدراسة** من **20 – 06 – 2008 إلى 15 – 09 – 2009** وتمت على مراحل متفرقة، لأن الاتصال بأفراد العينة كان منفردا، واعتمد على التفاعل المباشر معهم في طرح الأسئلة.

[1] أنظر ديفيد س. تورنس، كيف تتحول المدن – ترجمة أحمد رمو – منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة دمشق، الطبعة الأولى 2009، ص 8 و9.

وصف العينة المختارة

تم اختيار عينة تتكون من **25** أسرة من أصل **127** تضم **157** فردا، كل الأسر المختارة كانت تقطن بلدية الوادي الأخضر (الشولي سابقا)، هجرت المنطقة وانتقلت إلى هذا الحي تحت تأثير العوامل الأمنية، وتم ذلك في ما بين **1994 و2001**، ولم تتم الهجرة إليه دفعة واحدة لأن أغلب العائلات مرت بمراحل تمثلت في التحول من مسكن كراء إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى قبل أن تستقر في هذا الحي الذي شيدوا فيه مساكنهم التي سمحت لهم بالاستقرار، والتي قاموا ببنائها رغم الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المتردية في تلك الفترة، والعامل الأساسي في التغيرات والتحولات التي عاشتها هذه الأسر، سواء في الجوانب الاجتماعية أو السلوكية أو الاقتصادية أو الثقافية هو الهجرة، ويعتبر عاملا مهما في إحداث التحول مثلما أشارت إليه بعض الدراسات، والتي أكدت على أن ثقافة المهاجرين تتجه إلى التحول نحو مزيج مهجن بفعل اندماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلة، ومن بين هذه الدراسات التي يمكن الاستفادة منها في بعض الجوانب:

أ) دراسة عبد المالك صياد حول ثقافة المهاجرين الجزائريين في فرنسا، والتحولات التي حدثت في أسلوب حياة الجالية الجزائرية، ودراسة أخرى له حول الوظيفة الاجتماعية لثقافة المهاجرين، وقد خلص فيها إلى نتيجتين، الأولى يبين فيها الارتباط بين أنماط الهجرة والوضعية الاجتماعية، والثانية يشير فيها إلى أن معرفة التحولات التي تطرأ على ثقافة المهاجرين يتم بالرجوع إلى الإطار الوطني الذي يحدث فيه التبادل بين البلد الأصلي والمستقبل.

ب) دراسة د. شنابر D. shnapper سنة 1974 والتي تناولت فيها ثقافة المهاجرين الإيطاليين في الولايات المتحدة، وخلصت إلى أن هذه الفئة حافظت على أنماط ثقافتها الأصلية، ونشأت تجمعات سميت بإيطاليا الصغيرة، بينما يخفي الإيطاليون خصائصهم الثقافية في فرنسا، لكنهم

يسخرون من الذين يقلدون الثقافة الفرنسية داخل محيط العائلة، مثل تقليد اللغة وعادات الأكل، ويقابل التطرف والعنصرية وتصاعد النزعات القومية ضد المهاجرين والتعصب العرقي والتمييز الثقافي والديني تصلب عند الجيل الثالث من المهاجرين.

وتوصلت هذه الدراسات إلى أنه:

1 – لا توجد ثقافة منفصلة عن وضعية الفرد، سواء كان مقيما في مجتمعه الأصلي أو مجتمع الهجرة.

2 – ليس لكل الأفراد نفس العلاقة بأنماط السلوك، ومقياس تقدير الارتباط بالثقافة الجديدة هو مدى الارتباط بالمجموعة الأصلية في مكان الهجرة وفي البلاد التي قدموا منها.

3 – تتجه ثقافة المهاجرين على التحول نحو مزيج مهجن تتداخل فيه أنماط من الثقافة الأصلية، وثقافة البلد المستقبل، فلا هي مطابقة لثقافة البلد المرسل ولا المستقبل، وبطول المدة تتجه ثقافة الوطن إلى طقوس آلية تفقد الدلالة الاجتماعية بسبب انعدام النسق الاجتماعي الثقافي الذي تحدث فيه، كما هو الشأن في ثقافة 'البور 1'Beur عند الجيل الثالث من المهاجرين الجزائريين، وتصبح بمثابة العادة الموجهة للسلوك، مثلما أشار إليها 'بورديو P.bourdieu' وسماها بالهابيتيس 'Habitus'.

وتعتبر نتائج هذه الدراسات مهمة في إدارة النتائج التي يتم التوصل إليها، على اعتبار أنها تناولت بالدراسة عينة المهاجرين قصد الاطلاع على أهم الجوانب التي مسها التحول في حياتهم.

---

[1] محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، مرجع سابق، ص 83 – 84.

وتم اختيار الأسر على أساس عامل السكن في هذا الحي، واتجاه الهجرة الذي كان مدينة تلمسان، إضافة إلى منطقة الإقامة السابقة وهي بلدية الوادي الأخضر، التي تقع شرق ولاية تلمسان ويبعد مقرها عن مركز الولاية بـ 20 كم، ولم تكن هناك اعتبارات أخرى محددة للعينة مثل: تعداد أفراد الأسر أو عدد الأسر التي تقطن المنزل، أو أي اعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية أخرى، مثل الدخل والمستوى الثقافي أو غير ذلك من المحددات، وتم اختيار معيل العائلة أو المسؤول عنها للاستفسار والمقابلة والحصول على المعلومات.

والملاحظ أن الأسر المختارة لم تقطن هذا الحي في فترة واحدة لأنها لم تهاجر إليه مباشرة، بل انتقلت في أول أيام الترحال إلى أحد منازل الأقارب في المدينة في مظهر من مظاهر التكافل الاجتماعي، أو إلى مكان آخر قبل الاستقرار بهذا الحي.

وصف منطقة الإقامة الأصلية:

بلدية **الوادي الأخضر** بلدية فلاحية لا تتوفر على موارد أو نشاطات صناعية واقتصادية وتجارية أخرى، تعتمد في تسيير ميزانيتها على خزينة الدولة، يحدها جنوبا بلدية تيرني، شرقا بلدية أولاد ميمون وبلدية بني صميل، غربا بلدية عين فزة، عبارة عن مثلث أخضر من زراعات الخضروات والأشجار المثمرة والغابات، وأغلب مساحتها عبارة عن مناطق وعرة، أودية وشعاب وجبال (جبل سيدي حمزة، جبل سيدي شعيب، جبل الناضور 1579م، جبل دار الشيخ 1616م[1])، وبها منابع كثيرة مثل: العيون، عين بن هلال، عين القبلي، يتوزع سكان البلدية على: المقر البلدي،

[1] Paul martin –professeur honoraire au collège de Tlemcen, article d’ans le Bulletin de la société, les amis du vieux Tlemcen, sur les bords de l’oued chouly, P 81.

وقرى مرسط، سيدي بورياح، يبدر، مزوغن، ولاد سيد الحاج، بني حماد، بني يعقوب، بني غزلي، تعرف البلدية زراعات متنوعة مثل: زراعة الجزر، الطماطم، الفاصولياء وخضروات أخرى كثيرة، كما توجد ثمار متنوعة مثل، التين، الزيتون، الجوز، اللوز، التفاح، الرمان، وفواكه أخرى، كما توجد زراعة الحبوب، اشتهرت في عهد الاستعمار بإنتاج الفحم الخشبي، والأخشاب، والمواد الأولية لصناعة الورق (مصنع بن دي مراد)، وإنتاج الكرز الذي كان يصدر إلى تلمسان، سيدي بلعباس والدار البيضاء عبر السكة الحديدية[1]، وكذلك تربية المواشي.

كان للمنطقة دور كبير في حرب تحرير لما تتميز به من وعورة المسالك وكثرة المخابئ الطبيعية والمغارات، وكذلك لكثافة الغطاء النباتي وتسلسل الجبال وكثرة المياه، كما اعتبرت المنطقة بين 1990 و2000 من أخطر المناطق من الناحية الأمنية، كما تم إعلان الجماعات المسلحة بأنها منطقة محررة.

نشاطات السكان:

كان سكان المنطقة يزاولون أنشطة متنوعة مثل: الاشتغال بالوظائف الحكومية في الإدارات والمصانع والشركات بالولاية أو مناطق أخرى، كما اشتغل أغلبهم بالزراعة وآخرون بالحرف أو التجارة، كما أن معظمهم كان يزاول أكثر من نشاط مثل: مزاولة عمل أو وظيفة حكومية مع القيام بأنشطة فلاحية أو تربية المواشي والأنعام أو النحل، وعموما تميز سكان المنطقة بمستوى معيشي مستقر ومعقول لكثرة الموارد وتعددها في مواسم مختلفة، كما أن محاسن البقاء في المنطقة مثل: توفر المياه والخضر والفواكه والأنعام والمواشي وحتى الحبوب كانت أكثر من السلبيات

[1] Paul martin Op.cit , P 81, 82, 83.

المتمثلة في صعوبة المسالك ووعورة المنطقة وقلة الخدمات الصحية، وبعد مراكز التعليم وقلة وسائل النقل.

غير أن الظروف الأمنية والعمليات العسكرية التي كانت تحدث في فترات عديدة داخل النسيج العمراني، وفقدان العائلات لأفرادها، وتعرضهم للخطر من الجماعات المسلحة التي كانت تعتبر من ليس معها فهو ضدها، وكذلك خطر الاعتقال من قبل الأجهزة الأمنية بحجة عدم التعاون والتبليغ والتصريح بنشاطات الجماعات المسلحة، أو بحجة التعاون معها أو تقديم المؤونة والدعم لها، وكذلك تخريب محلات تربية الحيوانات والأنعام وحرق الحقول، كانت جحيما يعيشه سكان المنطقة، ما أدى إلى هجرتهم في اتجاهات مختلفة، لكن الفرار منه بالهجرة إلى مناطق أخرى كلفت العائلات والأسر كثيرا، وأدى ذلك إلى تغيرات كثيرة على مستويات مختلفة.

وقد استعنت بنموذج للاستمارة بالمقابلة في جمع المعلومات من أفراد العينة وكان بناءها ومحتواها كما يلي:

تم تصميم هذه الاستمارة لإنجاز بحث علمي عنوانه التحول الاجتماعي والثقافي في الجزائر ما بين 1990 و2000، ويتم التعامل مع النتائج بأمانة، ولا يتم استعمال البيانات المتحصل عليها إلا لغرض البحث، والشكر والتقدير المسبق على التعاون والمساهمة لإتمام إنجاز هذه الدراسة.

نموذج الاستمارة

البيانات الاجتماعية:

1 *الحالة العائلية:

2 *عدد أفراد العائلة:

3 *المهنة السابقة:

4 *المهنة الحالية:

بيانات التحول

5 *ما هي الأسباب التي دفعتك للهجرة؟ أمنية ☐ اجتماعية ☐ أخرى ☐

6 *كم مرة غيرت السكن قبل الاستقرار في الحي؟

7 *ما هي الأسباب؟ نوع السكن ☐ ارتفاع تكاليف الكراء ☐ عوامل ☐
أمنية ☐ مشاكل ونزاعات أخرى ☐ حددها...

8 *هل التحول إلى الحي أدى إلى تحولات في نمط حياة الأسرة؟ نعم ☐
لا ☐

9 *ما نوعها إيجابية ☐ أو سلبية ☐ أذكرها...

بيانات التحول الاجتماعي

10 *ما هي الامتيازات التي افتقدتها بعد الهجرة؟ مصدر الرزق وحدة العائلة العلاقات الاجتماعية أخرى

11 *ما هي المكاسب التي حققتها بعد الهجرة؟ السكن العمل التعليم الصحة الخدمات المواصلات

12 *هل تخليت عن نشاطات كنت تقوم بها قبل الهجرة؟نعم لا

13 *إذا كان الجواب بنعم أذكرها..

14 *هل لازلت تقوم بنشاطات كنت تقوم بها قبل الهجرة؟ نعم لا

15 *إذا كان الجواب بنعم أذكرها..

16 *ما هي أسباب عدم العودة إلى القرية؟ معارضة أفراد العائلة الارتباط بالعمل الدراسة توفر المستلزمات والمرافق في المدينة السكن المستقل والبعد عن وصاية ورقابة العائلة والأقارب

17 *هل تزورون القرية؟نعم لا

18 *إذا كان الجواب بنعم ما هي دوافع ذلك؟ زيارة الأهل والأقارب المقابر وجود مصالح ومنافع ومزاولة نشاط إلحاح الأبناء

19 *هل الدخل كان كافيا لسد الاحتياجات قبل الهجرة؟ كاف غير كاف

20 *هل الدخل كان كافيا لسد الاحتياجات بعد الهجرة؟ كاف غير كاف

21 *هل مستوى تلبية متطلبات الحاجات الأساسية الاجتماعية، السكن الأكل، اللباس، الصحة، النقل، التعليم تحول بعد الهجرة نحو الأحسن ☐ الأسوأ ؟ ☐

بيانات التحول الثقافي:

22 *ما هي الأعياد والمناسبات الدينية والثقافية التي كنت تحييها مع العائلة في القرية؟..

23 *ما هي الأعياد والمناسبات الدينية والثقافية التي كنت تحييها مع العائلة في الحي؟..

24 *هل لازلت ترتبط وتزور مكان الإقامة السابق في القرية؟ نعم ☐لا

☐25 *هل حافظتم بعد الهجرة على تلبية متطلبات الحاجات الدينية والثقافية؟.

نعم ☐ لا ☐

26*هل تحول نمط حياة العائلة بعد الهجرة؟ نعم ☐ لا ☐

27 *إلى ماذا ترجع عوامل التحول؟

28 *في أي مجال تم التحول؟ *العلاقات مع الأهل والأقارب والجيران وأهل الحي؟ الك☐ (اللهجة) اللباس؟ *المس☐ى المعيشي؟ *المس☐ى التعليمي والثقافي؟ *كل ☐وانب؟ ☐

29 *هل تم التحول :

*بفعل الهجرة؟ ☐ * زيادة المتطلبات والتكاليف لمسايرة التغيرات المختلفة؟ *فقدان ال☐ل؟ ☐

30 *ما هي مبررات التحول؟ *قوة المؤثرات الاقتصادية الاجتماعية الأمنية فرضت التحول *تغ ظروف الحياة الصعبة وتجاوز المعانات المستمرة في القرية والنجاة بالعائلة *تعدد الـ ئرات في المدينة وضرورة الالتزام بمبادئ الحياة الاجتماعية والثقافية بها والبحث عن الاستقرار؟

عرض وتحليل النتائج:

01) محور البيانات الاجتماعية

نتائج متغير الحلة العائلية: تبين من النتائج المتحصل عليها أن كل أفراد العينة المختارة متزوجون، وأغلبهم من سن متقدمة حيث تعدى 19 منهم سن55 سنة بينما 08 منهم بين سن36 إلى54 سنة.

نتائج متغير تعداد أفراد أسر العينة:

جدول رقم 01 يمثل تعداد أفراد أسر العينة في فترة الدراسة بعد الهجرة

تعداد الأفراد		العدد		النسبة %
بين02 و 05		13		48.15
بين05 و 10		11		40.74
أكثر من 10		03		11.11
المجموع		27		100

تبين من نتائج متغير تعداد أفراد أسر العينة المختارة أن النسبة الأكبر مثلتها الأسر التي يقل أفرادها عن 05 بما يشير إلى عدم الاكتظاظ في السكنات واستقلال الأسر عن التركيبة العائلية التي كانت تضم أكثر من أسرة في سكن أو تجمعات سكنية واحدة في القرية، وما يفرزه ذلك من علاقات بفعل الارتباط القرابي، أو الاستقرار في منازل مستقلة، حيث تختلف الحالتان بناء على دور العلاقات الاجتماعية الواسعة مع العائلة الكبيرة في تنظيم وضبط وتوجيه سلوك الفرد، إضافة

إلى وجود أنماط التعاون والتكافل الاجتماعي وممارسة السلوك الثقافي والعادات والتقاليد والحفاظ عليها بدرجة أكبر، ويعتبر استقلال الأسر البسيطة عن العائلة مؤشر مهم يدل على لعب الظروف الاجتماعية والاقتصادية دورها في تحول نمط بناء الأسر، كما أن الظروف التي دفعت للهجرة أفرزت نمط حياة مغاير للتي كانت تعيشه في القرية.

وتلي هذا الترتيب العائلات التي تضم بين 05 و 10 أفراد، وهي كذلك نسبة معبرة عن كثرة أفراد الأسرة الذي يمكن أن يرجع أيضا إلى زواج أحد الأبناء، ونظرا لصعوبة الحصول على السكن أو إنجازه فإن العائلة هي التي تتكفل بإيوائهم.

ثم ترتبت بعد ذلك العائلات التي تضم أكثر من 10 أفراد والتي غالبا ما تفسر وجود جيلين فأكثر في العائلة مثل الجد الابن والحفيد، كما أن عوامل كثيرة تساعد على الإنجاب منها ما يعود إلى الثقافة الصحية التي ليست بالمستوى الذي يجعل من العائلات تحد من النسل أو أحيانا لا تنظمه، ومنها ما هو عقائدي ما يدعوا إلى كثرة الإنجاب ومنها ما هو معيشي يتعلق بتوفير اليد العاملة التي تساعد على مزاولة النشاطات الزراعية ومنها ما هو ثقافي يرجع إلى ثقافة تعزيز قوة العائلة بالإكثار من أفرادها.

وعموما فإن هذا التنوع إنما يمكنه أن يشير إلى تأثير عامل الهجرة من جهة (كاستقلال الأسر البسيطة ذات العدد القليل من الأفراد عن العائلة)، وتأثير العوامل الثقافية والاجتماعية التي تلزم الأفراد بالمكوث في محيط العائلة للحفاظ على المقومات الثقافية والتكافل الاجتماعي في ضل الوحدة الاجتماعية (العائلات ذات تعداد الأفراد المرتفع)، كما يمكن أن نفسر ارتفاع عدد أفراد الأسر إلى ارتفاع نسب الإنجاب في القرى والأرياف لما تتطلبه النشاطات الزراعية من يد عاملة كثيرة، أو إلى المستوى المعيشي المستقر الذي يسمح بذلك.

نتائج متغير المهنة السابقة:

الجدول رقم 02 توزيع أفراد العينة حسب المهنة قبل الهجرة :

المهنة السابقة	العدد	النسبة %
موظف	10	37.04
فلاح	06	22.22
متقاعد	05	18.52
تاجر	03	11.11
عمل خاص	03	11.11
المجموع	27	100

من خلال نتائج متغير المهنة السابقة يتبين أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الموظفين تليها فئة الفلاحين ثم المتقاعدين ثم التجار ثم الخواص، وهي من الفئات التي سمحت لها الظروف المادية باقتناء قطعة أرض بالحي وإنجاز سكناتها، كما أن تنوع فئات العينة يشير إلى أن الظروف الدافعة للهجرة لم تستثني فئات معينة.

نتائج متغير المهنة بعد الهجرة

الجدول رقم 03 يمثل مهنة أفراد العينة بعد الهجرة

المهنة الحالية	العدد	النسبة %
متقاعد	09	33.34
موظف	06	22.22

فلاح	05	22.22
بطالة مؤقتة	03	11.11
تاجر	02	11.11
عمل خاص	02	100

يشير الجدول إلى اختلال الترتيب بين المهن مع الجدول السابق قبل الهجرة، وهذا الاختلال مرده إلى الحالة الطبيعية من جهة والمتمثلة في ازدياد عدد المتقاعدين بفعل بلوغ بعض الموظفين سن التقاعد، ومن جهة أخرى إلى تأثير العوامل الطارئة المتمثلة في التخلي عن المهنة والنشاط بفعل الهجرة، أو العوامل الأمنية أو لتغير المجتمع من قروي إلى مدني أو إلى عوامل أخرى.

وقد احتلت فئة المتقاعدين المرتبة الأولى بعد تقاعد أفراد من فئة الموظفين على أرجح تقدير مهما كان نوع التقاعد نسبي، مسبق أو غير ذلك، ثم تلتها فئة الموظفين، ثم فئة الفلاحين التي فقد فرد منها مهنته لحساب البطالة المؤقتة، التي ظهرت بعد الهجرة والتي مثلها 03 أفراد يرجح على أنهم ممن لم يستطيعوا الاستمرار في مزاولة مهنهم ووظائفهم، بفعل تغير الوضع، أو بفعل الارتباط في النشاط بمكان الإقامة السابق مثل فئة الخواص والفلاحين، أو بفعل قلة الموارد والإمكانيات واستنزاف المال لتلبية الضروريات بعد الهجرة مثل فئة التجار.

02) محور بيانات التحول

نتائج متغير أسباب الهجرة

جدول رقم04 يمثل أسباب الهجرة

الأسباب	عدد الاختيارات	النسبة %
أمنية	27	100
اجتماعية	00	00
أخرى	00	00
المجموع	27	100

يتضح من خلال الجدول أن كل المستجوبين يجمعون على أن العامل الأساسي والرئيسي هو الأمن المفقود الذي دفع بالعائلات إلى الهجرة وترك المنزل والممتلكات، رغم أن التبريرات البعدية متنوعة وتتعلق بفقدان وسائل النقل، وقلة وندرة المواد الاستهلاكية، وعدم انتظام مزاولة النشاطات اليومية، وتسريح التلاميذ من المدرسة بفعل حرقها، وانعدام الخدمات الصحية والتهديد الذي طال المال والممتلكات والأشخاص، إلا أنه عندما طالت الاشتباكات المسلحة وعمليات الخطف للأبرياء والقصف المناطق السكنية أصبح لزاما على الناس أن يفروا بعائلاتهم، فمنهم من ترك البقر والغنم والدواجن، ومنهم من ترك الفراش، ومنهم حسب تعبير أحد المستجوبين من ترك طعامه يطهى على النار..إنها المأساة حسب تعبيره لأن العملية لم تكن مبرمجة، والمقصد مجهول والإمكانيات محدودة ومنعدمة أحيانا.

نتائج متغير تحويل وتغيير السكن

جدول رقم 05 يمثل عدد مرات تغيير السكن بعد الهجرة

عدد التغيير	عدد المعنيين	النسبة %
04	05	18.52
03	08	29.62

02	04	14.82
01	10	37.04
المجموع	27	100

يدل السكن من الناحية الأنثروبولوجية النفسية واللغوية على توفر السكينة والاستقرار والراحة النفسية، وتغييره في فترات وجيزة بفعل كثرة الترحال يؤدي إلى عدم الاستقرار من حيث الاعتبارات النفسية ومن حيث التقيد بالنظم الثقافية للمجتمعات التي ينزل بها الفرد، إضافة إلى اختلال التوازن الاجتماعي والقيام بالواجبات والعلاقات مع الأقارب ونحو المجتمع بشكل عام، وذلك ما يؤدي إلى اختلال بناء ووظيفة شخصية الفرد الذي لا تؤهله للانسجام والتفاعل السوي، حيث تظهر لديه معالم التوتر والقلق والنزعة إلى التحرر من كل قيد، وهذا طبعا في فترات محددة من العمر وفي أزمنة معينة تكون فيها المؤثرات الاجتماعية أقوى من إمكانياته في مقاومة التحول، أما عن نتائج الجدول فإنها توضح أن أغلب أفراد العينة ومن ورائهم طبعا عائلاتهم، قد غيروا سكنهم لأكثر من مرتين بعد الهجرة، ويشير طبعا ذلك إلى الهجرة التي أكره الناس عليها ولم يتخذوا الاحتياطات اللازمة لمواجهة مصاعبها، بل كان الهدف الأساسي هو ضمان سلامة الأنفس من تبعات الأزمة والفرار إلى أماكن أكثر أمنا، حيث إن معاناة كثرة الترحال لا تساوي حجم معاناة ويلات فقدان الأمن في مناطق الإقامة الأصلية.

وقد تفسر كثرة الترحال أيضا باختلاف دوافعها على أنها بحث شاق وراء الاستقرار مهما كلف الأمر، والبحث عن السكينة والراحة.

نتائج متغير أسباب الترحال بين من ارتحلوا أكثر من مرة

جدول رقم 06 يوضح أسباب تغيير السكن للفئة التي غيرته لأكثر من مرة

الأسباب	عدد المعنيين	النسبة %
نوع السكن	05	29.41
ارتفاع تكاليف الكراء	11	64.70
عدم توفر الأمن	00	00
نزاعات ومشاكل	01	5.89
أخرى	00	00

تشير نتائج الجدول إلى أن النسبة الكبيرة من الذين غيروا السكن لأكثر من مرة كانت دوافعهم مادية، تتعلق بارتفاع تكاليف الكراء، والذي كان عاملا في البحث عن سكن آخر يناسب قدرة رب العائلة في تسديد نفقاته، كما تدل الفترة المدروسة على أن الطلب على السكن سواء عند القطاع العام أو الخاص ازداد بوتيرة تصاعدية وذلك تحت تأثير الهجرة الداخلية من البوادي والأرياف إلى الحواضر والمدن بحثا عن الأمن والاستقرار ومصادر الرزق والتكسب، وحسب تصريحات بعض المستجوبين بلغ ثمن كراء مرآب في إحدى ضواحي المدينة 8000 دينار، وطاقة المهجرين أو المهاجرين محدودة من الجوانب المادية لأن نفقات ترحيل الأمتعة وتوفير المأوى ومستلزمات الحياة مرتفعة، بالإضافة إلى نفقات النقل ومصاريف التمدرس والعلاج واللباس والغذاء، ومتطلبات أفراد العائلة، كلها كانت من عوامل العجز في الالتزام وانتظام دفع مستحقات كراء المسكن، وذلك مقابل أجر أو مدخول محدود.

ثم ترتب السبب المتعلق بنوع السكن في المرتبة الثانية مما يفسر أن الفئة المعنية لم تأخذ الاحتياطات المسبقة لأنها لم تبرمج الهجرة، وكذلك كان الهم الوحيد

للمعنيين هو توفير المأوى والحفاظ على أعضاء العائلة أو الأسرة مجتمعين في مسكن واحد يقيهم التشرد أو توزيع أفرادها على مساكن الأقارب، ولم تكن معايير السكن من المطالب الأساسية خصوصا في ظل تلك الظروف وفي تلك المرحلة على أقل تقدير، وذلك ما دفعهم إلى اتخاذ المساكن التي لا تتوفر فيها المقاييس المطلوبة كمساكن عبور، مثل ما ورد في النتائج حيث وجدت 05 عائلات غيرت السكن لاعتبارات النوعية، كما أن ندرة مساكن الكراء وعدم توفر المقاييس المطلوبة كانت وراء تغييره عند بعضهم لأكثر من مرة، ثم ترتب عامل المشاكل في الأخير وتتعلق بالالتزامات بين صاحب المنزل والنزلاء الجدد من جهة أو تتعلق بالعلاقات بين أعضاء الأسرة في ظل ظروف الحياة الصعبة أو مشاكل من نوع آخر.

نتائج متغير تحويل السكن

جدول رقم 07 يمثل تأثير تحويل السكن على نمط حياة أفراد الأسرة

تأثير تحويل السكن على أفراد العائلة	العدد	النسبة %
نعم	27	100
لا	00	00
المجموع	27	100

لقد أجمع المعنيون بالدراسة على تأثرهم بتحويل سكنهم من القرية إلى المدينة، ومرد ذلك من الناحية النفسية إلى فقدان الامتيازات التي كان يوفرها السكن السابق، مثل الاستقرار والراحة والألفة والانسجام مع المجتمع الأصلي، بينما أصبحوا بعد تغير سكنهم يصارعون مصاعب كثيرة منها: صعوبة التكيف مع المحيط الاجتماعي الجديد (الجيران، الحي، تكوين الأصدقاء، إقامة العلاقات..)، وتباين التركيب

الاجتماعي مع المجتمع الأصلي الذي يجعل من عملية الاندماج بطيئة وحذرة، بفعل تباين وتعدد واختلاف المقيمين به في نمط السلوك والعادات والتقاليد والقيم واللهجات والمواقف من الأزمة، مما يتطلب وقتا للاندماج والتفاعل بشكل طبيعي.

كما أن المعطيات الجديدة في الحي تستدعي الاهتمام والتكيف والتحول إلى أنماط عيش تتوافق والمجتمع الجديد، وحتى إذا لم يحدث التوافق الاجتماعي والثقافي فعلى أقل تقدير يتجنب النزلاء الجدد التعارض والاصطدام مع القيم والتقاليد والسلوكات السائدة، مثل إحياء المناسبات الثقافية للأفراد والأسر كإقامة الأفراح وممارسة الشعائر ومزاولة الأنشطة التي لا تضر بهدوء وسلامة ونظافة الحي مثلا، إذن إقرار المعنيين بالتحول كان مؤسسا على معطيات فعلية في الحي، الذي يعتبر مجتمعا جديدا له نظمه وعاداته وتقاليده وضوابطه المركبة من مزيج سكانه، كما أشار بعضهم إلى أن التحول مس أيضا نمط إنجاز السكن حيث أن ارتفاع تكاليف قطعة الأرض ومواد البناء وغيرها من العوامل فرض بناء سكنات مغاير لنمط السكن في القرية، حيث اختزلت المساحة وعدد الواجهات والفناءات وغيرها من خصائص وامتيازات السكن.

نتائج متغير شكل التحول

جدول رقم 08 يمثل شكل التحول

نوع التحول	العدد	النسبة %
سلبي	09	33.34
إيجابي	18	66.66
المجموع	27	100

لقد وضحت النتائج أن أغلب المعنيين بالدراسة ممثلين في الثلثين كانت لهم انطباعات إيجابية عن التحول في السكن، وقد برروا ذلك غالبا بتوفر المستلزمات والمرافق والخدمات والنقل والتعليم بالمدينة، بالإضافة إلى أن أكثر المعنيين قالوا بأنهم ربحوا عناء التنقل إلى أماكن العمل الموجودة بضواحي المدينة، كما أن منهم من فضل الوضع الجديد لأنه لم تكن له امتيازات قي القرية قد فقدها، ولوحظ أن كلهم من الفئات العمرية التي لم تتجاوز الستين سنة، ولعل هذه المؤشرات لها دلالتها الثقافية والاجتماعية بحكم أن هذه الفئة لها احتكاك كبير بمجتمع المدينة بفعل وجود الأقارب بها أو بفعل مزاولة العمل أو الارتباط بها من جانب معين – خدماتي – صحي – تجاري –.

بينما استقر رأي ثلث المستجوبين حول اتجاه التحول نحو الاختيار السلبي بتبريرات مختلفة، منها ما استند إلى أن مجتمع المدينة متفتح يشكل تهديدا للقيم والعادات والتقاليد التي يودون الحفاظ عليها، ومنها ما استند إلى الأوضاع المادية الصعبة التي يعيشونها بعد الهجرة والتي كانت في ما سبق أحسن بفعل مزاولة أنشطة إضافية ووجود مصادر رزق متنوعة، أنعام مواشي، زراعة، كما أن نسبة كبيرة من هذه الفئة مثلها المتقاعدون والفلاحون من سن تعدى ستين سنة، ولعل ذلك يفسر الانفصال عن المجتمع الذي يمثل القيم والمبادئ والماضي المليئ بالذكريات والأحداث التي تجتمع لتجعل الروابط مع القرية قوية وذات دلالة وأبعاد أنثروبولوجية عميقة.

03) محور بيانات التحول الاجتماعي

نتائج متغير الامتيازات المفقودة

جدول رقم 09 يمثل الامتيازات المفقودة بعد الهجرة

الاختيار	العدد	النسبة %
وحدة العائلة	08	29.62
مصدر الرزق	07	25.93
العلاقات الاجتماعية	05	18.52
أخرى	07	25.93

ترتبت نتائج المتغير المتعلق بالامتيازات المفقودة بعد الهجرة من القرية إلى المدينة حسب الاختيارات المقترحة فكان الامتياز الأكثر فقدانا بين المعنيين هو وحدة العائلة، حيث أن الحياة الاجتماعية في القرية غالبا ما تتميز بوحدة العائلة واجتماعها في منزل واحد أو في حي أو تجمع سكني عائلي، وهذا ما يطبع الحياة الاجتماعية والثقافية بلون متميز، وتظهر أشكال العلاقات وأنماط التفاعل والنشاط بكل مظاهره متميزة ومضبوطة على نمط العائلة ومبنية على مقومات الحياة الاجتماعية والثقافية، أما بعد الانتقال إلى المدينة فإن الظروف والمعطيات تغيرت وأفرزت بدورها أوضاعا اجتماعية مغايرة، فأصبح من الصعب الحفاظ على مظاهر التفاعل والنشاط الاجتماعي والثقافي الذي كان يميز الحياة الاجتماعية في القرية، فظهر التحول واضحا في أنماط السكن والعلاقات والنشاط والتفاعل والممارسات الثقافية، التي كانت تقوم في السابق على وحدة السكن أو مكان الإقامة، ومنه وحدة الممارسات ومظاهر النشاط الاجتماعي والثقافي، باعتبار أن العائلة كانت تمثل المؤسسة الفعلية في ضبط السلوك والنشاط والتفاعل والتنشئة وغيرها من الأدوار، وأشار أحد المعنيين إلى أن الجو العائلي كان يساهم بقدر كبير في صيرورة عملية التنشئة وضبط السلوك وتلقين القيم والمبادئ الاجتماعية والدينية والثقافية، فكان كل أعضاء العائلة يساهمون في هذه العمليات حتى في ظل غياب الأب، بينما في المدينة وبعد

استقلال كل أسرة بسكنها وانفصال وتباعد أماكن استقرارها بأحياء المدينة، بالإضافة إلى عدم الانسجام الاجتماعي والثقافي بين أعضاء وأسر الحي الواحد، فإن طابع الحياة الاجتماعية والثقافية فقد كثير من الخصائص والامتيازات حسب نظره، من بينها التكافل الاجتماعي إحياء المناسبات الدينية والثقافية التي كانت تتم في جو عائلي متميز، مثل إحياء ذكرى المولد النبوي وعمليات الختان وحفل بداية السنة الجديدة أو ما يسمى بالناير.

أما متغير مصدر الرزق فرغم أهميته إلا أن بعضهم لا يصنفه في الأولويات لأن الأمن والاستقرار هما أساس الحياة الاجتماعية، وتوفرهما يسمح للناس بمزاولة النشاط والبحث عن مصادر الرزق، واحتل المرتبة الثانية، واقترن بأرباب الأسر اللذين كانت لهم أنشطة فلاحيه تتعلق بتربية المواشي والأنعام وزراعة الخضر والفواكه، وتجدر الإشارة إلى أن معظم المعنيين قد جمع بين هذه الاختيارات كلها قبل أن نطلب منهم تعيين أكثرها أهمية عندهم، وجاء متغير العلاقات الاجتماعية في الترتيب الثالث، وذلك لأن واقع الحياة الاجتماعية والثقافية في القرية يقوم على الروابط القوية والمتلاحمة، سواء كان أساسها القرابة أو علاقة الجوار أو الارتباط بالمصالح المشتركة بما يلزم الفرد والجماعة بجملة من الارتباطات نحو أبناء قريته، وكثير من هذه العلاقات (الصداقة – القرابة – الجوار) قد تغيرت وتحولت إلى نمط جديد تفرضه طبيعة النسيج الاجتماعي الجديد داخل المدينة، والتي لا تقوم في الغالب على النمط السائد في القرية والذي يستند إلى الروابط القرابية والعشائرية، ثم ترتب متغير الامتيازات المفقودة من نوع آخر في الأخير، وتمثلت في الهدوء والاستقرار وثراء القرية بموارد دخل متعددة بالنسبة لهم – ملكية الأراضي الزراعية والمواشي..–، وكذلك الثقة بين أفراد القرية، التعاون، قلة المشاكل وتدخل الأعيان في حلها، التكافل والتضامن، لكن المجتمع الجديد يفتقد لكثير من هذه الامتيازات التي تحولت لصالح مؤسسات أخرى، أو يرجع فقدانها إلى الوضع الجديد والنسيج

الاجتماعي الذي لا تحكمه مثل تلك الروابط الاجتماعية والثقافية السائدة في القرية، لأن الروابط الاجتماعية بين سكانه ضعيفة.

نتائج متغير الامتيازات المكتسبة بعد الهجرة

الجدول رقم 10 يمثل الامتيازات المكتسبة بعد الهجرة

الامتيازات	عدد الاختيارات	النسبة %
السكن	09	33.34
العمل	07	25.92
التعليم	05	18.52
الصحة	04	41.81
الخدمات والمواصلات	02	07.41

كما هو ملاحظ في الجدول فإن الامتياز الرئيسي بين المعنيين يتعلق بالسكن، وهو مكسب مهم وأساسي في ظل الظروف القاسية التي عاشها المعنيون، والسكن حسب نظرهم أنجزوه تحت تأثير الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، ويعتبر كذلك أساس تحقيق الامتيازات الأخرى التي تضمن الحياة المستقرة والطبيعية لهم، وبدونه تستمر حياة التنقل بين منازل الكراء وتغير وتحول نشاط العمل وأماكن التعليم والاستفادة من الخدمات الصحية، في حين كانت فئة أخرى قد حققت امتيازا لا يقل من الناحية الاجتماعية عن أهمية السكن ألا وهو العمل، حيث دفعت الظروف الصعبة والأزمة الخانقة المعنيين إلى البحث عن مصادر رزق وعمل لتخفيف معاناة أفراد أسرهم، كما أن مصدر الرزق يضمن الحياة المستقرة وتلبية مطالب الأسر المتزايدة، ثم تلى هذا الاختيار متغير التعليم الذي افتقد عند كل أبناء المعنيين

وبخاصة التعليم الإكمالي وذلك نتيجة حرق إكمالية أولاد سيد الحاج التي كانت تجمع المتمدرسين في هذا الطور من القرى والمداشر المجاورة، كما أن التعليم الثانوي والجامعي لم يكن بأحسن حال، لأن المعنيين من هذه الفئات كانوا مجبرين على التنقل وهو ما جعل بعضهم يتخلى عنه نتيجة الأوضاع الأمنية وندرة وسائل النقل من جهة وكذلك لاضطراب الأوضاع الأمنية من جهة أخرى، بينما الوضع الجديد في المدينة فسح لكثير من أبناء المعنيين الفرصة في التعليم نظرا لقرب مؤسساته من مناطق سكنهم، وكذلك لعامل الاستقرار وتوفر وسائل النقل في المدينة، ثم تلى هذا المتغير الاختيار المتعلق بامتياز الصحة، حيث كانت الخدمات الصحية في ظل الظروف العسيرة منعدمة وتحفها مخاطر متعددة، بينما في الحي الجديد بالمدينة يوجد مركز صحي متعدد الخدمات وفي كل الأوقات وهو قريب لا يستلزم التنقل إليه وسائل نقل، وهذا ما ساعد المعنيين على تلبية حاجاتهم وحاجات ذويهم من الخدمات الصحية، وخاصة ذوي الأمراض المزمنة التي تتطلب الرعاية والمتابعة المستمرة، وهذا من شأنه تخفيف أعباء الخدمة الصحية وتوفير النفقات الإضافية مثل نفقات النقل، وترتب الامتياز المتعلق بالخدمات والمواصلات في الأخير باختيارين، ويفسر على أن القرية تقل فيها الخدمات بكل أنواعها وهي في تبعية دائمة للحواضر والمدن، كما أن المواصلات قليلة بالنظر إلى توفرها وتنوعها بالمدينة، والخدمات والمواصلات تؤهل الأفراد إلى القيام بنشاطاتهم وواجباتهم بصورة منتظمة وقلتها في القرية أحدثت تقصيرا عند المعنيين في القيام بنشاطاتهم، وتحولوا إلى تابعين لهذه الخدمات بدل أن تكون تابعة ومسخرة لهم.

نتائج متغير التخلي عن نشاطات سابقة بعد الهجرة

جدول رقم 11 يمثل التخلي عن نشاطات كان أفراد العينة يقومون بها قبل الهجرة

التخلي عن النشاط	عدد الاختيارات	النسبة %
نعم	17	62.96
لا	10	37.04
المجموع	27	100

من خلال النتائج يتضح أن أكثر المعنيين تخلوا عن أنشطة سابقة، وهذا يدل على أن مكان الإقامة السابق كان يربطهم بنشاطاتهم الأساسية أو الثانوية، فبالنسبة للذين يرتبطون بشكل أساسي تمثل القرية مصدر مداخيلهم، بينما اللذين يرتبطون بشكل ثانوي يمارسون نشاطات ثانوية بالإضافة إلى عملهم بالمدينة، بينما المكان الجديد أفقدهم ذلك أو على الأقل جعل الحفاظ عليها صعبا لأن أغلبها ترتبط بخصوصية المكان الزراعية، بينما حافظ آخرون على نشاطاتهم لأنها مرتبطة ربما بالمدينة فسهل عليهم القيام بها.

نتائج متغير نوع النشاطات المفقودة عند الفئة المعنية بذلك والممثلة في الجدول السابق بـ 17 فردا.

تباينت نتائج هذا المتغير عند المعنيين الممثلين في 17 فردا ممن فقدوا نشاطات سابقة في القرية، وقد جمعوا بين نشاطات متعددة في وقت واحد، وترتبت كما يلي:

نشاطات زراعية تربية المواشي 09

تربية الدواجن 04

تربية النحل 01

نشاط تجاري 01

نشاط ناقل 01

نشاط حرفي 01

تبين من هذه النتائج أن أغلب المعنيين بفقدان النشاط كانت نشاطاتهم السابقة ترتبط بالزراعة وتربية المواشي، وتضم ليس فقط فئة الفلاحين وإنما كذلك الموظفين الذين يزاولون نشاطات إضافية في أوقات الفراغ، وأغلب النشاطات المفقودة ترتبط بالقرى لأنها الأماكن المناسبة لها، وتعلق نشاط أربعة من المعنيين بالزراعة وتربية الدواجن، كما ارتبط نشاط أربعة منهم بتربية النحل والتجارة والنقل والحرف.

نتائج متغير الحفاظ على النشاط السابق بعد الهجرة إلى المدينة

جدول رقم 12 يمثل الحفاظ على النشاط السابق بعد الهجرة أو تحوله.

الحفاظ على النشاط	الاختيارات	النسبة %
نعم	10	37.04
لا	17	62.96
المجموع	27	100

إن المغزى من طرح هذا السؤال ليس تكرار ما سبق وإنما التأكد من تغير وتحول النمط المعيشي في المدينة، حيث أن بعض الذين هاجروا كانوا مضطرين للحفاظ على نشاطهم لضمان حاجات الأسر وسد النفقات المختلفة، رغم أن بعض هذه النشاطات لا تعتبر في بيئتها الأصلية.

تبين النتائج أن 10 من 27 من أفراد العينة حافظوا على الأنشطة التي كانوا يقومون بها في القرية، وهذه الفئة تتكون من الفلاحين وأصحاب المهن الحرة والخواص مثلما هو مشار إليه في الجدول رقم 03 من اللذين لم يجدوا سبيلا لكسب

الرزق وليست لهم دراية بحرف ومهن أخرى يمارسونها للتكسب، فقد زاولوا أنشطة فلاحية بالقرب من أماكن سكنهم بالمدينة، أي في الأراضي الفلاحية المجاورة للحي، أو كأجراء عند الخواص.

نتائج متغير الأنشطة التي حافظ عليها أفراد العينة بعد الهجرة

تمثلت الأنشطة التي تم الحفاظ عليها بعد الهجرة في:

تربية الماشية، 05 حيث أكد المعنيون أنهم كانو يقومون بتربيتها لأنها تساعدهم على الحصول على المال عند الحاجة، فهي احتياط يمكن استغلاله عندما يتعسر كسب الرزق، وكانوا يربونها في المرآب أو فوق السطوح، وهنا إشارة إلى ترييف المدن بفعل عامل الهجرة القسرية وظهور المدن أو الأحياء الجديدة التي تحمل خصائص المدينة والقرية، فالمهاجرون حملوا معهم عاداتهم وتقاليدهم ونشاطاتهم ليستقروا بها بجوار المدينة.

نشاطات فلاحية، 04 وكان المعنيون يزاولونها في الأراضي الزراعية المجاورة للحي بالاشتراك مع أصحاب الأراضي.

تربية الدواجن، 01 وحسب المعني كان يقوم بها أيضا بالاشتراك مع مالكي المرائب المتخصصة لذلك بالقرب من الحي.

والملاحظ أن هذه العينة حافظت على أنشطتها بالوسائل والإمكانيات الخاصة أو بالتعاون مع فلاحين من الأماكن المجاورة للحي، وذلك يفسر ارتباط المعنيين بأنشطتهم التي لم يستطيعوا تغييرها في البيئة الجديدة التي لا تساعد على ذلك بالوجه والصيغة الموجودة في القرية.

كما تجدر الإشارة إلى أن المعنيين أكدوا على أن نشاطهم يحافظون عليه في ظل غياب أعمال وأنشطة مستقرة، وأنهم سيتخلون عنه متى وجدوا مصادر بديلة،

لأن المكان ليس مناسبا لذلك، وتعلق الأمر هنا بمربي الماشية والدواجن. ويفسر هذا التحول على أن المحيط والبيئة يلعبان دورا مهما في مزاولة النشاط، والبيئة الجديدة لا تساعد على الحفاظ على تلك الأنشطة.

نتائج متغير أسباب عدم العودة إلى القرية

جدول رقم 13 يمثل أسباب عدم العودة إلى القرية

الأسباب	عدد الاختيارات	النسبة %
معارضة أفراد العائلة	10	37.04
الارتباط بالعمل والدراسة	08	29.63
توفر المستلزمات والمرافق بالمدينة	06	22.22
السكن المستقل والبعد عن وصاية ورقابة العائلة والأقارب	03	11.11
المجموع	27	100

أفرز الاندماج في المحيط الحضري واقعا اجتماعيا جديدا يصعب تجاوزه بالنسبة لأسر وعائلات أفراد العينة، فبالإضافة إلى توفر عنصر الأمن والاستقرار، كون أفراد الأسر المهاجرة علاقات مع المحيط، مثل علاقات الجوار والصداقة وعلاقات العمل، كما اندمج بعضهم –حسب تبريراتهم بعدم العودة إلى القرية– في جمعيات وأندية رياضية، كما أن أسباب الحياة المستقرة توفرت بامتيازات إضافية كما

أشرنا إلى ذلك في الجداول السابقة، وحقق المعنيون مكاسب اجتماعية واندماج ثقافي في المحيط الحضري رغم أن مقاومة التغير والتحول في العادات الكلامية واللباس مثلا وفي بعض مظاهر الحياة المدنية لا تزال قائمة عند الجيل الأول، إلا أن قبول الواقع الجديد كان مؤسسا على تبريرات المعنيين، حيث أنه ورغم أن العودة إلى القرية قد توفر مكاسب وامتيازات معتبرة مع تحسن الأوضاع الأمنية ومساعدات الدولة، إلا أن تبرير المعنيين لعدم العودة قام على:

معارضة أفراد العائلة للعودة إلى القرية، فمجتمع المدينة يسمح لهم بهامش حرية وتفاعل وربط علاقات بشكل أوسع من القرية، ولأن التجربة السابقة في القرية لا زالت راسخة في المخيال الجماعي للأسرة، وقد كان هذا التبرير عند 10 معنيين بالدراسة.

أما تبريرات 08 من المعنيين فقد تعلقت بالارتباط بالعمل والدراسة لأعضاء الأسرة، حيث أن أغلبهم يعمل في مناطق بالمدينة أو ضواحيها، كما أن ارتباط الأبناء بالدراسة والمؤسسات التعليمية والجامعات جعل من العودة إلى القرية أمرا صعبا، حيث تتغير المعطيات وتصعب متابعة المتمدرسين لمسارهم الدراسي بسهولة نظرا لبعد المؤسسات التعليمية عن القرية وقلة وسائل النقل والمصاريف الإضافية المترتبة على ذلك.

كما أن 06 من أفراد العينة كانت لهم تبريرات مغايرة، وتعلقت بتوفر المستلزمات والمرافق والخدمات في المدينة، سواء كانت الخدمات والمرافق صحية أو تجارية أو ثقافية، وذلك ما يسهل قضاء الحاجات، بينما تبقى تلك الخدمات والمرافق نادرة أو مفقودة بالقرية، حيث يروي بعضهم أنهم كانوا يقومون بكراء سيارات نقل للذهاب إلى المدينة واقتناء الحاجات الأساسية ومؤونة الأسبوع.

بينما برر 03 من أفراد العينة عدم عودتهم إلى القرية بأنهم قاموا ببناء المسكن الذي يكفل لهم الاستقلال عن وصاية العائلة الكبيرة، وأنهم في غنى عن سيطرت عادات وتقاليد العائلة وتدخل الأقارب في مصير الأسر الصغيرة، ومجتمع المدينة يوفر لهم ذلك باعتباره مجتمعا أكثر تحررا من القيود الاجتماعية والثقافية التي تفرضها الحياة الاجتماعية في القرية.

نتائج متغير زيارة القرية

جدول رقم 14 يمثل زيارة أفراد العينة للقرية بعد هجرتها.

زيارة القرية	عدد الاختيارات	النسبة %
نعم	27	100
لا	00	00
المجموع	27	100

كما يتضح من خلال الجدول فإن كل أفراد العينة يزورون القرية، وذلك لارتباطهم بها، خاصة الجيل الأول الذي قام بالهجرة، فهناك أسباب عديدة للعودة وزيارة القرية باعتبارها من الناحية الأنثروبولوجية مصدر القيم والعادات والسلوك والتقاليد والأعراف المكتسبة التي تشكل ثقافتهم، وهي حلقة أساسية في حياة المعنيين باعتبار أنهم قضوا فيها قسما من حياتهم، والانفصال الكلي عنها ليس سهلا بالنسبة لهم، خاصة إذا علمنا أن الهجرة لم تكن اختيارية أو طواعية.

نتائج متغير دوافع الزيارة

جدول رقم 15 يمثل دوافع زيارة القرية

دوافع الزيارة	عدد الاختيارات	النسبة %
زيارة الأهل والأقارب والمقابر	14	21.86
وجود مصالح ومنافع ومزاولة نشاط	10	37.03
إلحاح الأبناء	03	11.11
المجموع	27	100

إن أسباب الارتباط بالقرية من الناحية الأنثروبولوجية كثيرة، خاصة عند الجيل الأول من المهاجرين، فهي موطن الأجداد والعائلة، وتحتوي على مآثر وتاريخ الأسلاف وأساطيرهم وحكاياتهم، لذلك فإن زيارتها تحمل أكثر من مغزى، وذلك كما أشرنا عند الجيل الأول الذي قام بالهجرة على أقل تقدير، وكانت الردود حول دوافع الزيارة تشير إلى أن أغلب المعنيين يزورون القرية بدافع زيارة الأهل والأقارب الذين عادوا إليها ولم تساعدهم الأوضاع المادية على الاستقرار في أماكن أخرى، أو لأنهم يرتبطون بقوة بالقرية وليس من السهل اجتثاثهم من مواطنهم الأصلية، كما أن الدوافع تمتد إلى زيارة المقابر باعتبارها تضم الأسلاف وهي مظهر لربط الصلة بالأجداد والماضي.

بينما كانت دوافع ومبررات 10 من المعنيين تتعلق بوجود مصالح ومنافع ومزاولة نشاط، وهذا ما ثبت في الجداول السابقة، حيث أن هذه الفئة لا زالت تمارس النشاط الزراعي وتربية المواشي والدواجن، وهي المصادر الأساسية لهم أو أنشطة إضافية باعتبار أنهم يزاولون مهن ووظائف أخرى ويملكون أراضي زراعية تمكنهم

من تنمية مواردهم وتنويعها، وهو كذلك سبب موضوعي للحفاظ على العلاقة مع القرية من الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

بينما ترتب متغير إلحاح وطلبات الأبناء في الأخير بـ 03 اختيارات وذلك ما يشير إلى أن الأبناء لا تشكل لهم القرية موضوعا مهما مثل ما تمثله للآباء، كما أن إلحاحهم محدود حسب المعنيين فيكون في فترات العطل والأعياد ومواسم جني الثمار مثل الكرز، غير أنه يدل من ناحية أخرى على ارتباط الأبناء بالقرية لأنها موطن أوليائهم وهي امتداد لثقافتهم وعاداتهم وتاريخ آبائهم.

نتائج متغير كفاية الدخل لسد الاحتياجات قبل الهجرة

جدول رقم 16 يمثل كفاية الدخل أو عدم كفايته عند المعنيين قبل الهجرة

كفاية الدخل قبل الهجرة	الاختيارات	النسبة %
نعم	22	81.49
لا	05	18.51
المجموع	27	100

من خلال الجدول يتضح أن أغلب المعنيين كان لهم دخل كاف لسد الاحتياجات المختلفة في القرية، وذلك لأنهم يتخذون التدابير والاحتياطات اللازمة لسد نفقات أسرهم، كما أن المتغيرات السابقة تشير إلى أن أغلبهم كان يزاول أكثر من نشاط نظرا لطبيعة المنطقة الزراعية التي تساعد على تنويع مصادر الدخل، وكانت ردود 22 منهم تفيد كفاية مداخيلهم في تغطية الحاجات المختلفة، بينما كان رد 05 منهم على أن مداخيلهم لم تكن كافية وذلك يؤكد بطبيعة الحال الفروق

الاجتماعية بين أفراد المنطقة الواحدة في كل المجالات، ويرجح أن تكون هذه الفئة من اللذين يعانون من البطالة الموسمية أو المهن الحرة والفلاحين البسطاء.

نتائج متغير كفاية الدخل لسد الاحتياجات بعد الهجرة

جدول رقم 17 يمثل كفاية الدخل أو عدم كفايته عند المعنيين بعد الهجرة

كفاية الدخل بعد الهجرة	الاختيارات	النسبة %
نعم	07	25.92
لا	20	74.08
المجموع	27	100

تفيد النتائج أن أكثر المعنيين بعد الهجرة أصبح دخلهم غير كاف لسد احتياجات عائلاتهم، وهذا التحول في ميزان الدخل إنما يرتبط بدرجة كبيرة بالتحول في نمط الحياة ومكان الإقامة، حيث أن المعنيين كانوا يزاولون أنشطة إضافية في القرية قبل الهجرة، ثم فقد هذه الامتيازات بعد الهجرة، كما أنه يمكن أن نفسره على أن متطلبات الحياة في المدينة أكثر من متطلبات الحياة في القرية، فالمصاريف في المدينة تتعدد وتتنوع مقابل المصادر المحدودة بينما تكون في القرية محصورة ومحدودة مقابل المصادر المتنوعة بالنسبة لأفراد العينة طبعا، لأن تنويع مصادر الدخل في المدينة أو القرية يتوقف على قدرة وكفاءة المعني في تحقيق ذلك، كما يفترض أن تكون المدينة بتوفرها على مراكز الترفيه وتوفر المستلزمات، وكذلك تنوع مناسبات الإنفاق مثل: النقل والإطعام خارج المنزل وغيرها تزيد من عجز المعنيين في التكفل بها، لذلك وجد أن 20 من أفراد العينة لم تستقر نفقاتهم وتميزت بالعجز، أي بزيادة 15 فردا عن العدد الذي سجل في القرية، كما يمكن أن يترجم ذلك مصاريف ونفقات بناء المساكن والتي تثقل ميزانية الأسر، كما يفترض أن نمو

وازدياد أعضاء الأسرة مقابل الدخل الثابت يؤدي في فترة ما إلى العجز في تسديد النفقات وتلبية الحاجات، وعموما تعتبر الأوضاع الاجتماعية والبيئة الجديدة في المدينة وفقدان المعنيين لكثير من الامتيازات والمكاسب ومعاناتهم في الترحال والتنقل عوامل أساسية في تحول وتغير النمط المعيشي من جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بينما نلاحظ أن 07 من أفراد العينة حافظوا على دخل يكفي لسد حاجات أسرهم، ويفترض أن يكونوا من اللذين لازالوا يمارسون أكثر من نشاط رغم تحولهم للإقامة إلى المدينة.

نتائج متغير تحول التكفل بحاجات الأسرة بعد الهجرة

جدول رقم 18 يمثل اتجاه تحول مستوى التكفل بحاجات الأسرة

اتجاه تحول التكفل بحاجات الأسرة بعد الهجرة	عدد الاختيارات	النسبة %
نحو الأحسن	18	66.67
نحو الأسوأ	09	33.33
المجموع	27	100

رغم أن كثير من الأسر أصبح لديها عجز حسب نتائج الجدول السابق في التكفل بكل احتياجات العائلة إلا أن ثلثي المعنيين المقدر بـ 18 فردا يعتبرون أن مستوى التكفل بحاجات الأسرة انتقل إلى الأحسن وذلك بتوفر الحاجات والسلع والخدمات في المدينة، فأصبح الإنفاق أكثر مما كان عليه حسب روايات بعضهم

وذلك لوفرة المواد الاستهلاكية، ورغم قلة الموارد ومحدوديتها إلا أن التكفل بالحاجات الأساسية للأسرة من لوازم وسلع يضمن استمرار نشاط الأسرة، بينما لوحظ أن ثلث المعنيين المقدر بـ 09 أفراد انتقل حال التكفل بحاجات الأسرة إلى الأسوأ خاصة فيما تعلق باللباس والغذاء والتعليم نظرا لأنهم كما صرح بعضهم فقدوا كثيرا من الامتيازات في المدينة، ومنهم من عانى من البطالة وابتاع ممتلكاته من عقار وأراضي وماشية وغيرها في القرية لينجز سكنه في المدينة حفاظا على أمنه وسلامة عائلته، والتضحية هنا لم تقف عند حدود الممتلكات وإنما تعدت ذلك لتصل حدود التخلي عن حاجات الأسرة، وذلك كنتيجة للتحول الذي أفرزته الأوضاع الأمنية في الجزائر، حيث أن التضحية بالممتلكات كانت لأجل الحفاظ على أمن وحياة الناس، لذلك أفرزت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحولا نوعيا في الحياة الاجتماعية للمواطنين وأخص بالذكر أولائك اللذين فقدوا ذويهم وأمن عائلاتهم وممتلكاتهم التي طالها التخريب والنهب في ظل الظروف القاسية التي أسهب أفراد العينة في الحديث عنها، وكانوا يجازفون بحياتهم لأجل توفير القوت أو دفع الشبهات والضرر الذي كان بالإمكان أن يحولهم إما إلى مساجين أو مفقودين أو ضحايا نظرا لتشعب الأزمة وتعدد أوجه الصراع.

04) بيانات التحول الثقافي

نتائج متغير إحياء الأعياد والمناسبات التي كان أفراد العينة يحيونها في القرية

جدول رقم 19 يمثل المناسبات والأعياد التي كان أفراد العينة يحيونها في القرية

المناسبة أو العيد	عدد المعنيين بإحيائه	النسبة %
عيد الفطر وعيد الأضحى	27	100
عاشوراء أول محرم ليلة 27 من رمضان	26	96.29
المولد النبوي	25	92.59
السنة الأمازيغية (الناير)	23	85.18
ذكرى الأولياء الصالحين (الوعدة)	16	59.25
عيد الاستقلال وذكرى اندلاع الثورة	13	48.14

تجدر الإشارة إلى أن المفحوصين أكدوا على أنهم كانوا يحيون أكثر المناسبات والأعياد بشكل جماعي في القرية، لأن التركيب الاجتماعي يضم أنسجة وتجمع عائلات وأسر على أساس قرابي، فكان عامل الارتباط قوي يساهم في إثراء النشاطات الثقافية ويمنحها ذوقا وطابعا متميزا.

وحسب النتائج فإن المناسبات والأعياد الدينية هي من أهم المناسبات وأكثرها أهمية عند أهل القرية باعتبار أن كل المعنيين يحرصون على إحيائها، مثل عيد الفطر وعيد الأضحى، كما أن جلهم تقريبا يهتمون بالأعياد الدينية مثل عيد عاشوراء وأول محرم وليلة القدر، مما يدل على الثقافة الدينية والالتزام بكل ما يقوي صلتهم بدينهم، كما أن القرية كانت تساعد على انسجام سكانها لأنهم معدودون ويتعارفون فيما بينهم، كما أن التعاون والتشاور والتضامن من شيم أهلها فليس هناك مجال

للعزلة عن مجتمعها، وهذه الأعياد والمناسبات كما ذكر أحد المعنيين كانت فرصة لحل المشاكل والإصلاح بين الناس وحل الخلافات بين أهل القرية.

كما أن المولد النبوي كان مناسبة لأغلب المعنيين بالدراسة يتم إحياءها بالطرق والتقاليد المتعارف عليها، بالأهازيج وطلقات البارود وتحضير حلويات وأكلات شعبية خاصة بالذكرى، والمولد النبوي في القرية كما أكد على ذلك بعض المعنيين فرصة لزيارة الأقارب والأهل والأحباب، ومناسبة للأطفال في اللعب والتزين وترديد الأهازيج المحلية، غير أنه في سنين الأزمة الأمنية تناقص بشكل كبير مظهر إحياء هذه المناسبة ومناسبات أخرى، وذلك تحت تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية خاصة.

كما وجد 23 فردا ممن يمثلون أسرهم وعائلاتهم أقروا بإحياء مناسبة بداية السنة الأمازيغية الجديدة أو ما يسمى بـ "النَاير"، والذي تجتمع فيه الأسر على أطباق الحلوى والفاكهة خاصة المدخرة مثل اللوز والجوز والرمان والتين، ويسود جو الألفة وتقييم السنة الماضية عند الكبار من حيث المردود الفلاحي والحيواني وكفاية المياه والمشاكل التي واجهها أهل القرية في السنة الماضية.

ووجد ضمن المعنيين 16 فردا كانوا يواظبون على إحياء الوعدة التي ترتبط بأحد الأولياء الصالحين في زمن معين ومكان محدد، وذلك من خلال زيارة أضرحتهم وتقديم الطعام للزوار والغناء الشعبي وغيرها من الممارسات، اعتقادا في كرامة الولي الصالح وبركته وصلته القوية بحياة ومصير أهل القرية، غير أن الظروف والتحولات التي شهدتها المنطقة خاصة وتحت تعليمات وتهديد الجماعات المسلحة تخلى أهل القرية عنها كلية بحجج مختلفة منها: الوضع الأمني، تعارضها مع تعاليم الدين، الغلو في التبرك وطلب الكرامات.

بينما احتلت المناسبات الوطنية المرتبة الأخيرة لأن المعنيين يرتبطون وقت إقامة المهرجانات والحفلات بأنشطتهم الزراعية، إضافة إلى برمجة هذه المناسبات والحفلات في مقر البلدية والأماكن العامة، وهذا ما يفسر قلة اللذين يشاركون في إحياءها، وذلك لا ينسيهم كما اختار أحدهم التعبير عنه كفاحهم المستميت والأسطوري ضد الاستعمار الفرنسي، ودليل ذلك قوافل الشهداء الكثيرة في المنطقة وحدها وأماكن المعارك التي يحيونها حسبه يوميا ويروونها لأبنائهم.

نتائج متغير إحياء المناسبات في الحي بالمدينة

جدول رقم 20 يمثل المناسبات التي يحييها المعنيون في الحي بالمدينة

المناسبات	عدد الاختيارات	النسبة %
عيد الأضحى وعيد الفطر	27	100
عاشوراء أول محرم والمولد النبوي	12	44.44
الأعياد الوطنية	11	40.74
السنة الأمازيغية الجديدة	07	25.92
الحفلات والمناسبات الثقافية	06	22.22

يلاحظ أن كل المعنيين بعد هجرتهم من القرية إلى المدينة حافظوا كلية على إحياء الأعياد الدينية التزاما منهم بتعاليم ديننا الحنيف.

بينما استقر عدد اللذين يحيون المناسبات الأخرى الدينية مثل عاشوراء وأول محرم والمولد النبوي الشريف في العدد 12 من بين 27، ويرجع ذلك حسب أكثر المعنيين إلى تغير المحيط الاجتماعي الذي يصعب فيه إحياء هذه المناسبات بالكيفية التي كان يتم إحياءها بها في القرية، إذ فقد أكثرهم الجو العائلي وكثرة الجيران من الأقارب، إضافة إلى وجود مظاهر مغايرة في إحياء هذه المناسبات في الحي، وكذلك ضعف التلاحم والتجانس بين سكانه، ثم يضاف إلى هذا كله ضعف واضطراب الموارد المالية التي تتيح إحياء هذه المناسبات وذلك بفعل ازدياد المصاريف وعدم استقرار الموارد المالية، كما أشار أحدهم إلى تباين المستويات المعيشية والثقافية بين أفراد الحي والتي أفرزت تمايزا اجتماعيا واقتصاديا أدى بدوره إلى تمايز ثقافي، أو إلى تباين وسائل وأساليب وشكل إحياء المناسبات، ففي القرية كانت المستويات بسيطة ومتقاربة والفوارق قليلة أو منعدمة ولا يتفانى أهلها في تكريسها، بينما المجتمع الجديد يكرس مثل هذه الفوارق ويجعلها معيارا في الارتباط بالجيران وإقامة العلاقات أو تبادل المنافع والزيارات وغير ذلك من أنماط التعايش الثقافي والاجتماعي.

أما عن الأعياد الوطنية فتجدر الإشارة إلى أن المعنيين بإحياءها وهم 11 فردا كانوا يحيونها خارج الحي في الساحات العمومية والملاعب وقاعات الحفلات ودار الثقافة، لأن الحي لا يتوفر على هذه الأماكن ولأن إحياءها يكون جماهيريا، وهذا الانتقال نوعي في التفاعل الاجتماعي بين القرية التي يعتبر مجالها ضيق مقارنة مع المدينة التي توفر فضاء أوسع وإمكانيات أكبر وفرصا متنوعة في تحقيق الذات الوطنية والثقافية والدينية والاجتماعية.

بينما وجد من حافظ على مناسبة السنة الأمازيغية وهم 07 من 27 وذلك قد يرجع إلى الإمكانيات المادية المستقرة والتي ترتبط ارتباطا وثيقا في إحياءها بها، وكذلك بالاستقرار الاجتماعي.

كما أن المحيط الحضري أتاح لبعض المعنيين وهم 06 من 27 المشاركة في النشاطات الثقافية وحضور فعاليات المهرجانات والمناسبات الثقافية المتنوعة من غير ما أشرنا إليه، وهي مؤشرات للاندماج في المجتمع الحضري وإحدى خطوات التقيد بالالتزامات الثقافية في المدينة كمرحلة لاكتساب المقومات الثقافية للمجتمع الجديد وتنشئة المحيط الأسرى على مبادئه، وهذا ما لم يكن متوفرا في القرية بل هو من نتائج التحول الاجتماعي.

نتائج متغير الارتباط بالقرية

جدول رقم 21 يمثل الارتباط بالقرية من خلال زيارتها

استمرار زيارة القرية	عدد الاختيارات	النسبة %
نعم	27	100
لا	00	00
المجموع	27	100

تؤكد النتائج حول متغير الارتباط بالموطن السابق من خلال زيارته أن كل أفراد العينة يقومون بزيارة القرية، وإن تعددت أسباب ذلك إلا أن الارتباط له أبعاده الثقافية وتفسيره الأنثروبولوجي، فالزيارة وإن كانت نفعية إلا أنها لا تخلو من تفقد المكان، الذي يمثل بالنسبة للمعنيين حافظة للتاريخ والذكريات والعادات والتقاليد والممارسات التي تميز أهل المنطقة وتمنحها طابعها المتميز، وليس من السهل

الانفصال عن المكان من الناحية الأنثروبولوجية لأنه يدخل ويساهم في تكوين ملامح الشخصية القاعدية للأفراد، وأنثروبولوجية المكان تقوم على أهمية المكان بالنسبة للذين يقيمون به، فيرتبطون به من حيث مصادر الغذاء والكسب والإقامة ويوفر لهم الحماية ويضم مآثر الأسلاف وهو مسرح الأساطير والقصص والأحداث، وساهم بقدر كبير في تكوين الذاكرة الجماعية لأهل القرية، وهو معلم من معالمها في المسارات الزمنية المتباينة، لذلك يمكن تفسير استمرار زيارة أفراد العينة للقرية على أنها امتداد طبيعي لمعامل الارتباط القوي بالماضي الذي شكل ثقافة الفرد والجماعة.

نتائج متغير استقرار الإنفاق على المستلزمات

جدول رقم 22 يتعلق بالحفاظ على تلبية متطلبات الحياة الدينية والثقافية

الحفاظ على تلبية متطلبات الحياة الثقافية والدينية	عدد الاختيارات	النسبة %
نعم	07	27.93
لا	20	74.07
المجموع	27	100

كما يظهر في الجدول فإن 07 من أفراد العينة حافظوا على تلبية متطلبات الحياة الثقافية والدينية، وذلك يتعلق باقتناء اللباس والحلويات والهدايا ومواد استهلاكية لإحياءها، كما يدخل ضمن هذا المحور نفقات النقل وزيارة الأقارب والأهل، ويمكن أن نربط ذلك بمستوى الدخل وكفايته كما اتضح من خلال الجدول رقم 17، حيث أن العدد هو نفسه بالنسبة للذين كان دخلهم كافيا لسد احتياجات الأسرة.

نتائج متغير التحول

جدول رقم 23 يمثل واقع نمط حياة العائلة بعد الهجرة من حيث تحوله أو لا.

تحول نمط حياة العائلة	عدد الاختيارات	النسبة %
نعم	25	92.59
لا	02	07.41
المجموع	27	100

يظهر من خلال الجدول أن أغلب المعنيين أكدوا على أنه قد وقع تحول في نمط حياة العائلة، حيث أن الظروف المتعددة لم تسمح باستقرارهم والحفاظ على نموذج ونمط معين في حياة الأسرة،كما صرح أحدهم " أن قوة المؤثرات وأمام قلة الإمكانيات لم نختر النمط الذي نفضله فقد استلزم علينا أن نتكيف والمعطيات الجديدة في المدينة تجنبا لمزيد من المعاناة"، بينما كانت ردود اثنين منهم بنفي التحول الذي تم تبريره على أنه تحول فقط في المسكن ومكانه، بينما الواقع الاجتماعي والثقافي للأسرة بقي على حاله، واتضح من كلامهم أنهم كانوا يرتبطون بالقرية فقط من ناحية السكن، ولم تكن لهم موارد أو نشاطات إضافية في القرية وكذلك أقاربهم يوجدون بكثرة في المدينة.

نتائج متغير عوامل التحول بالنسبة لأفراد العينة اللذين أقروا بالتحول وعددهم 25.

جدول رقم 24 يمثل عوامل التحول

عوامل التحول	عدد الاختيارات من25	النسبة %

التكيف مع ثقافة المجتمع الجديد والاندماج فيها	12	48
التقليد	06	24
تأثير الظروف المادية	06	24
خفض مظاهر التمييز مع المجتمع المستقبل	01	04
المجموع	25	100

لقد تنوعت أسباب التحول في مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية في المدينة، لكنها تجمع على أن هنا تمييز بين المظاهر الثقافة في المدينة وبين ثقافة المهاجرين اللذين صعب عليهم المحافظة على المقومات الثقافية الأصلية ومظاهر اللباس والكلام وإحياء المناسبات، حيث أدى ذلك إلى محاولة الاندماج في المحيط الجديد بمبررات متباينة، وذهب 12 من 25 من اللذين أقروا بوجود تحول إلى أن متطلبات الاندماج والتكيف مع الوسط الجديد كانت من أهم مبررات التحول، بينما تساوى عدد اللذين برروا التحول بعامل التقليد مع الذين أقروا بتأثير الظروف المادية بـ 06 أفراد لكل فريق، حيث أن المهاجرين إلى المدينة مولعون بتقليد أهلها باعتبارهم لا يستطيعون كأقلية التأثير في عادات وتقاليد المجتمع المستقطب والكبير، كما أن الظروف المادية كانت عائقا أمام المعنيين في اختيار نمط اللباس والأكل وإقامة الحفلات وإحياء المناسبات ونوع السكن وغيرها من محددات السلوك والمظهر الثقافي والمستوى الاجتماعي، كما أن أحدهم كان تبريره للتحول بأنه محاولة لخفض مستويات التمايز والاختلاف – ثقافيا واجتماعيا – مع المجتمع المستقبل، وما ينجم عنه من صراع وتباين وعدم توافق.

نتائج متغير مجالات التحول

جدول رقم 25 يمثل جوانب ومجالات التحول

مجالات التحول	عدد الاختيارات من 25	النسبة %
*العلاقات مع الأهل والأقارب والجيران وأهل الحي	08	32
*الكلام (اللهجة) *اللباس	07	28
*المستوى المعيشي	05	20
*المستوى التعليمي والثقافي	03	12
*كل الجوانب	02	08
المجموع	25	100

أكثر المجالات التي مسها التحول حسب اللذين اختاروا بين هذه المتغيرات هو مجال العلاقات مع الأهل والأقارب والجيران وأهل الحي، حيث أكدوا أن مجال العلاقات أوسع في المدينة، لكن ليست بمستوى القرية القائمة على روابط القرابة والمصاهرة أو الانتماء، وليست عميقة وقوية وقديمة إذ تعتبر فاترة أمام العلاقات التي كانت تربطهم مع أفراد وأسر القرية، فالمعنيون ابتعدوا في أماكن إقامتهم مع أقاربهم بفعل الظروف العامة التي مرت بها الجزائر وبفعل الهجرة الجماعية، ولم يحافظوا على نفس العلاقات معهم طبعا، لأن مكان إقامتهم تغير وتباعد فمن غير

الممكن الحفاظ على زيارة الأهل والأقارب بنفس الوتيرة مثل القرية، كما أن الظروف الصعبة التي مر بها أفراد العينة لم تتح التكافل والتعاون المادي بينهم، لذلك وتحت التحولات العامة في المجتمع التي أفرزت واقعا اجتماعيا وثقافيا تتحكم فيه المعطيات الظرفية والأحوال المادية أصبحت ضروب ومجالات التحول متعددة، وتمس حتى أكثر الروابط الاجتماعية قوة، كما أن الجيران الجدد في المدينة ليسوا بنفس المواصفات في القرية، فلا توجد قرابة أو روابط بينهم إضافة إلى تباين الأنساب والمستويات والممارسات الثقافية وحتى اللهجات والعادات والتقاليد والأعراف، فالتحول يبرر بمحاولة الانسجام والتوافق مع المحيط وخفض درجة رفض الطرف الآخر، ثم جاء متغير التحول في اللهجة بـ07 ردود، وباعتبار أن المعنيين يتفاعلون مع أفراد الحي وفي أماكن العمل والدراسة والأماكن العامة استدعى ذلك تغيير بعض المسميات والمصطلحات وطرق التعبير لتحقيق مستوى تقارب وتفاهم مقبول قد يؤدي مستقبلا إلى فقدان الخصائص والمميزات اللهجية الأصلية، كما أن اللباس هو موضوع تحول حيث يكون التقليد والتنافس والظهور بالمظهر المقبول عند الآخرين دافعا للتحول، كما أن المستوى المعيشي حضي بـ 05 ردود تفيد تحوله وذلك طبعا نظرا للتغيرات الاقتصادية العامة في البلاد والتي تأثرت بسياسات التنمية وكذلك بالظروف الأمنية والأزمة المتشعبة التي سادت الجزائر بين 1990 و 2000، حيث أدت إلى عدم استقرار قدرات المواطن الشرائية وإمكانياته في مواجهة الأزمة، كما أن الهجرة إلى المدينة لها محاسنها ومساوئها على أفراد العينة من حيث ارتفاع وتعدد مناسبات ومجالات الإنفاق مقابل مداخيلهم المحدودة، بينما أشار 03 من 25 على أن التحول كان في المستوى التعليمي والثقافي حيث أن المجتمع الجديد تتعدد وتتباين فيه المظاهر الثقافية، واكتساب أنماط ثقافية ممكن في ظل التقليد والانسياق وراء الثقافة المستقبلة، كما أن فرص التعليم والتعلم تزداد في المدينة ويمكن للمعنيين متابعة مسارهم التعليمي لأنهم تخطوا معيقاته في القرية وموانعه، وأصبحت فرص

التحول إلى نمط معيشي يعتمد على التعليم والتكوين ممكنا، في حين ذهب 02 من 25 فردا إلى الإقرار بأن التحول مس كل الجوانب بما فيها التعليم والثقافة وبنية المجتمع ووظائف الأسرة وأعضائها والمستوى المعيشي والكلام والعلاقات والنظام العام في الحي، كما تجدر الإشارة إلى أن استغلال الوقت قد تحول من القرية إلى المدينة، حيث أن المعنيين كان وقتهم في القرية مستغلا بعناية ولا يوجد هامش كبير للفراغ، لأن النشاطات الإضافية في الزراعة وتربية الأنعام والمواشي تأخذ منهم أغلب أوقاتهم، بينما أصبح لهم وقت فراغ كبير في الحي الجديد بعد العمل يختلفون في كيفية قضاءه.

نتائج متغير العوامل الفاعلة في التحول

جدول رقم 26 يمثل العوامل الفاعلة في التحول حسب نظر المعنيين

التحول كان بفعل	عدد الاختيارات من 25	النسبة %
* بفعل الهجرة؟	19	76
*بفعل زيادة المتطلبات والتكاليف لمسايرة التغيرات المختلفة والتكيف مع الأوضاع الجديدة؟	04	16
*فقدان العمل؟	02	08
المجموع	25	100

اتضح أن أغلب المبحوثين أقروا بالتحول الذي تم بفعل الهجرة، وهم 19 من 25، فهي العامل الأساسي لتغير وتحول أنماط حياتهم، وفقدانهم لنمط التفاعل

الاجتماعي في القرية، والامتيازات المعيشية واختلال مظاهر ثقافتهم لصالح ثقافة المدينة، فكانوا مجبرين على قبول الواقع الجديد والتعامل مع مكوناته، ثم إن الهجرة كانت انطلاقة لكثير من الصعوبات والمشاكل وأوضاع جد صعبة، لم يكن من السهل تجاوزها في ظل الإمكانيات البسيطة، وقلة التضامن والتكافل بفعل تشتت الأسر والعائلات التي كان تجمعها وحدة المكان والتقاليد والعادات والقرابة والعلاقات المتشابكة، والتي ساعدت كثيرا في القرية على تجاوز الأزمات أو على الأقل التقليل من حدتها من خلال التضامن بين أهلها.

ثم إن الوضع الجديد بعد الهجرة أفرز مطالب وحاجات متنوعة والتكيف معها ليس بالأمر الهين، وذلك بفعل تدني المستوى المعيشي لأغلب المعنيين أمام زيادة تكاليف المعيشة ومتطلبات أسرهم، وقد مثل هذا العامل 04 من أفراد العينة.

أما 02 من أفراد العينة فيرجعون عوامل التحول إلى فقدان العمل، وهذا من شأنه أن يفرز تحولات كثيرة تتعلق بالتزامات رب العائلة الاقتصادية مثل توفير الغذاء واللباس والخدمات الصحية والاجتماعية، إضافة إلى التخلي أو التقصير في التزاماتهم واجباتهم الاجتماعية والثقافية.

نتائج متغير مبررات التحول

جدول رقم 27 يمثل مبررات التحول الاجتماعي والثقافي

مبررات التحول	عدد الاختيارات من 25	النسبة %
*قوة المؤثرات الاقتصادية الاجتماعية الأمنية فرضت التحول	12	48

*تغيير ظروف الحياة الصعبة وتجاوز المعانات المستمرة في القرية والنجاة بالعائلة	09	36
*تعدد المؤثرات في المدينة وضرورة الالتزام بمبادئ الحياة الاجتماعية والثقافية بها والبحث عن الاستقرار؟	04	16
المجموع	25	100

يتبين من خلال الجدول أن 12 فردا من 25 استقرت آراءهم على أن التحول تبرره قوة المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي فرضت على المعنيين البحث عن وضع جديد، يكون أكثر قبولا وأمنا واستقرارا، ولعل هذه المؤثرات موضوعية دفعت بمجتمع البحث إلى إيجاد البدائل التي يخرج بها من الأزمات المتعاقبة والخانقة، والتي أدت إلى تجريب الحلول المختلفة بما فيها الهجرة، والتحولات الاجتماعية والثقافية التي عاشتها الأسر المعنية لم تكن عفوية اختيارية وإنما اضطرارية نتيجة أسباب قاهرة، فالعملية (التحول) دفع إليها تراكم العوامل المختلفة – أمنية – اجتماعية – اقتصادية –، لكن شكل ومظاهر التحول تعلق بالمتغيرات المكانية والزمانية والمادية والثقافية لكل المعنيين. أما 09 من المعنيين فقد برروا التحول بتغير المعطيات والظروف التي دفعت بالمعنيين للتعاطي معها بجدية قصد النجاة بعائلاتهم من الخطر الذي يحدق بهم، كما أن معاناتهم تشعبت واستمرت بما لا يطيق الاستمرار في ذلك النمط من المعيشة.

بينما تباين 04 من المعنيين في تبريرهم عن باقي المبحوثين حيث اقترن استدلالهم بالتأثيرات الاجتماعية والثقافية للمجتمع المستقبل، في حين كانت تبريرات أكثرهم ترتبط بالأوضاع العامة في البلاد، ثم من تلوهم برروا ذلك بالتحولات التي شهدتها القرية أو مكان إقامتهم على اعتبار أن لكل مجتمع ومكان أوضاعه الخاصة.

إذن تلعب متغيرات المكان والزمان والظروف دورها في تفسير مظاهر التحول التي خضع لها أفراد العينة مع أسرهم.

مناقشة النتائج

لقد أكدت هذه الدراسة أهمية الثقافة والعلاقات الاجتماعية بالنسبة للفرد والجماعات والمجتمع بصفة عامة في تحقيق التماسك والوحدة الاجتماعية، والأزمات المتعاقبة والمتشعبة يمكنها أن تفكك النسيج الاجتماعي وتضعف ميوله لإحياء الثقافة وممارسة طقوسها.

كما أن الثقافة لها دورها في تحديد نوع السلوك ونمط الحياة والتفاعل مع الآخرين، فالبيئة الاجتماعية تساهم في ضبط العلاقات وتوجيهها، وقد تحقق ذلك من خلال تحول النمط المعيشي والبيئة الاجتماعية لأفراد العينة حيث فرضت عليهم أنماط تفاعل وتعايش مع المحيط بما أفقدهم بعض مميزات الحياة الاجتماعية في

القرية القائمة على التعاون والتلاحم ودفعهم إلى قبول الأنماط الاجتماعية والثقافية السائدة في المدينة القائمة على استقلالية الوحدات الاجتماعية وتنصلها من الالتزامات التي ليست في صالحها، وظهور ثقافة التعايش القائمة على المصالح المشتركة داخل الحي وليس الانسجام الاجتماعي والثقافي.

أثبتت الدراسة أن حجم التحول كان كبيرا خاصة في المجال الاجتماعي، وقد دلت عليه مؤشرات كثيرة منها: تغير النشاط والدخل والسكن ونمط العلاقات الاجتماعية في المحيط السكني الجديد، بينما تعلق التحول في الميدان الثقافي بجملة التغيرات التي اقترنت بالممارسات الثقافية والتي كانت محصلة لتغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، كما أن المحيط الاجتماعي الجديد لم يساعد على الحفاظ على شكل الممارسات الثقافية، باعتبار أن الروابط الاجتماعية في القرية كانت من بين أسباب الحفاظ على الممارسة الثقافية.

خلصت الدراسة من الناحية الأنثروبولوجية إلى أن التحول الذي شهدته الأسر المهاجرة يمكن تبريره بانتقال هذه الأسر من مجتمع صغير بحجم سكاني محدود إلى مجتمع كبير، وما يدل عليه ذلك من تأثيرات للمجتمع المستقبل، وارتبط تغير الممارسة الثقافية وإقامة العلاقات المختلفة ببنية النظام الاجتماعي الجديد في المدينة، وعلى ذلك أصبح النزلاء الجدد على المدينة ملتزمون بتعاليم الحياة الاجتماعية والثقافية في المدينة، وذلك في مجال السكن اللباس اللغة العادات والنشاط.

يعتبر الأمن المفقود في القرية سببا مباشرا للهجرة وقد تضررت ممارسات أفراد العينة الثقافية بفعله، حيث لم يكن ممكنا في ظل الظروف الأمنية الصعبة إحياء المناسبات والحفاظ على التقاليد، خاصة بعد تشكيل الجماعات المسلحة تهديدا حقيقيا لمن يقومون بإحياء المناسبات بالطرق التقليدية التي كانت تحمل في نظرهم كثيرا من

البدع والانسلاخ عن الدين، وهذه القطيعة استمرت في المجتمع المستقبل، لأن الممارسات الثقافية لأفراد العينة لم تبق بعيدة عن التقليد والانسياق وراء المظهر الثقافي السائد.

تصف الدراسة أهم المتغيرات التي تحكمت في تحول الحياة الاجتماعية والثقافية لأفراد العينة، وتعلقت في القرية بفقدان الأمن والاستقرار، اضطراب الدخل، فقدان الممتلكات والخدمات الأساسية الاجتماعية، فقدان حرية ممارسة النشاط وإحياء المناسبات الثقافية، أما في المدينة فتعلقت بفقدان القدرة على الاحتفاظ بنموذج العلاقات التي كانت سائدة في القرية، صعوبة الحفاظ على النشاطات المختلفة داخل النسيج العمراني الجديد، ولم يكن باستطاعة أفراد العينة الحفاظ على نسيج عمراني يجمع العائلات والأقارب، والحفاظ على الامتيازات الاقتصادية.

وإذا حاولنا تصنيف هذه التحولات التي شهدتها العينة فإننا ندرك أن مظاهرها طبيعية كان من الممكن أن يتعرض لها غيرهم من الناس، وطبيعة التأثير والتأثر بين المجتمع المستقبل والمجتمع المرسل طبيعية، ولا يمكن التسليم بالعوامل القسرية كلية في تفسير التحول، بينما إذا عدنا إلى الدوافع والأسباب التي جعلت أفراد العينة يقبلون على هذه التحولات فإننا ندرك أنها لم تكن إرادية وطبيعية، بل كانت اضطرارية وإلزامية، وعلى ذلك من الطبيعي أن لا يحتاط أفراد العينة لأي تحول في مظاهر حياتهم وتكوم مقاومتهم له ضعيفة.

كانت تكاليف التحول كبيرة ومدته وجيزة، وذلك إنما يدل على صعوبة الأوضاع التي عاشها أفراد العينة، والتي أضعفت قدراتهم في اختيار اتجاه التحول في حياتهم الاجتماعية والثقافية، ولم تكن لهم الحرية في تحديد معالمه.

إذن نخلص في النهاية إلى القول بأن التحول في نماذج الحياة الاجتماعية والثقافية لأفراد العينة لم يكن طبيعيا وإراديا من حيث أسبابه، وكان طبيعيا من حيث

نتائجه التي يمكن أن يتعرض لها أي مجتمع خضع لمثل تلك المؤثرات بحجمها وقوتها، والنمو الطبيعي لشكل العلاقات والممارسات الاجتماعية والثقافية يجب أن تتوفر فيه حرية انتقاء النماذج واختيار الاتجاهات بناءا على ما تمتاز به كل جماعة من مقومات .

المسائل التي أثيرت في المرحلة المدروسة:

- مسألة الهوية: وقد أثيرت في منطقة القبائل من خلال حركة العروش وتيار الاستقلال الذاتي Mak.
- المسألة اللغوية: والتي كانت محل اهتمام المستعمر الذي عمل على طمس اللغة الوطنية، والتقليل من دورها ووظيفتها، وبعد الاستقلال ضل الاعتقاد ببقاء تلك المكانة للغة الوطنية، وبعد تعاقب جيلين بعد الاستقلال 1962 – 2000، أصبح يتجاذب هذه المسالة تيارين: الأول فرنكوفوني يدعو إلى توطين اللغة الفرنسية كلغة رسمية ومتداولة في كل الميادين، والثاني تيار العروبة الذي ينادي بالتمسك بالمقومات الدينية والثقافية والتاريخية من خلال دعم استعمال اللغة العربية في كل الميادين[1]، أما المرحلة المدروسة فقد تم تقديم مطلب جديد ينادي باعتماد اللهجة الأمازيعية كلغة وطنية بكتابة حرفها بالرسم اللاتيني كطرح يساند ويدعم الاتجاه الفرنكوفوني، وتعتبر اللغة كما أشار إليه 'كلود لفي ستروس' المدخل الأساسي لنشأة الثقافة، كما تعتبر من ناحية أخرى منتوجا ثقافيا.

[1] محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية ، مرجع سابق، ص 121 – 123.

ويتوقف نقل الموروث الثقافي والتنشئة الثقافية على اللغة، لأهميتها في التأثير على الناس وإمكانية حملها للخصائص الثقافية، فتتوقف عليها في التعبير عن الثقافة، أو كما أشار إليها 'إدوارد سابير' بأن الثقافة في حد ذاتها هي لغة، لذلك كان من البديهي أن يشتد النقاش حول مسألة اللغة، كامتداد تاريخي اجتماعي ثقافي، وكانت تمثل الفئة الفرنكوفونية وجه امتداد ثقافي للمستعمر السابق في نظر تيار العروبة، وقد ظهر هذا الصراع جليا في المنتديات والملتقيات والمنابر الإعلامية، ومن ذلك ما خلصت إليه أشغال الملتقى المنعقد بمدينة تيزي وزو – جامعة مولود معمري – في نوفمبر 1999 حول مكانة أشكال التعبير الشعبي في تعريف ثقافة وطنية، حيث حددت ثلاث مرجعيات لخطاب الهوية الثقافية هي:

- القومية العربية التي تغفل التنوع.
- الأمة الإسلامية تغفل وترفض الاختلاف حسب صاحب المقال.
- الهوية البربرية الأصلية والأوسع في المغرب تونس النيجر مالي..1

ويتضح من هذه المرجعيات أن بعض بنود الدستور الجزائري المعتمد أصبحت محل جدل بين مكونات الطبقة السياسية والنخبة المثقفة.

وجاءت تلك التحركات بعد إقرار البرلمان سنة 1998 بتعميم استعمال اللغة العربية، حيث أفرز جدلا كبيرا عند معارضي المشروع.

وعموما يمكن أن نميز تداخلا كبيرا بين استعمال اللغة العربية واللغة الفرنسية واللهجة الأمازيغية في الثقافة الشعبية الجزائرية، وتتم من خلال المزيج المستعمل من المصطلحات والكلمات المستمدة من تلك المنابع اللغوية واللهجية دون قواعد أو أحكام تستند إليها، وهي منطوقة وغير مكتوبة، معبر بها وغير معلق عليها، والاسترسال في استعمالها إنما يرجع إلى محددات الثقافة الوطنية اللغوية التي تجمع الأشكال الثلاثة في التعبير والاتصال.

---

[1] المرجع نفسه، ص 137.

وفي هذا الباب نشرت صحيفة الوطن الصادرة بتاريخ 20 نوفمبر 1996 تعليقا للأستاذ رابح سبع بعنوان: الجامعة والمجتمع، الكلام رهين اللغة، ويتطرق لحالة الانسداد التي وصلت إليها الثقافة في الجزائر بسبب المؤامرة الظلامية للتعريب، تحت عنوان: التعريب أيضا ودائما ' L'arabisation encore et toujours'، يتحدث فيه عن رفع التجميد عن استعمال اللغة العربية الذي فرضه المرسوم 92/02 بتاريخ 1992/07/04، والمتعلق بقانون تعميم استعمال اللغة العربية والذي كان يفترض أن يدخل حيز التنفيذ في 1992/07/05 ويصل مبتغاه في نهاية 1997.

ونشر الأستاذان بوعمران الشيخ ومحمد جيجلي في جريدة الوطن مقالا يردان فيه على مزاعم الفرنكوفونيين، وينتقدون من خلاله تعميماتهم غير المؤسسة، وأشارا فيه إلى أن اللغة العربية تمثل درع الهوية الجزائرية، ولهذا السبب قمعها المحتل وأنزلها أدنى المستويات، وحاول استبدالها باللغة الفرنسية، كما جاء في رسالة الدوق دي روفيغو Duc de rovigo إلى وزير الحرب الفرنسي بتاريخ 1932/10/15، التي يقول فيها إن أهم ما ينبغي إنجازه هو تعويض اللغة العربية باللغة الفرنسية. كما صدر في هذا الشأن مقال للسيد عبدو الإمام في صحيفة الوطن بتاريخ 1998/06/17 تحت عنوان 'متى يصدر قانون الجزأرة اللسانية' يهاجم فيه فوائد التعريب ويعدد فضائل العودة إلى اللغة الفرنسية باعتبارها لغة الحداثة، ونشر أيضا في هذا الاتجاه بومدين سيد لخضر مقالا في صحيفة الوطن بتاريخ 1998/06/12 يدين فيه قانون التعريب، ويتضح من خلال المنابر الإعلامية أن الصراع كان قويا بين التيار العربي والتيار الفرنكوفوني، وتحولت القضايا التي كان من غير الممكن الخوض فيها في ضل سياسة الحزب الواحد إلى قضايا تمثل حلبة صراع في ضل التعددية، كما عبأت هذه القوى التنظيمات السياسية والمجتمع المدني لمناصرة طرحها ومطالبها من خلال الخطابات السياسية التي تتضمن مشاريع اجتماعية

ثقافية، وذلك ما زاد من تعقد الأمور وامتداد الصراع إلى المستويات الشعبية والجماهيرية وأصبحت المواقف نحو القضية معايير تصنيف الفرد والجماعات وأسباب تصفية[1].

وتدخل الصراعات اللغوية كما أشار إلى ذلك 'هـ.بوير 1996' ضمن الصراعات الإيديولوجية السياسية، فالهيمنة السياسية تسير جنبا إلى جنب مع الهيمنة اللغوية، وقد ظهر التحول في طبيعة الصراعات الإيديولوجية والسياسية في الجزائر ليتخذ منابر الصحافة وسيلة في نشر مبرراته، ويتخذ الشكل اللغوي كأحد ميادينه ووسائله، وفي هذا الجانب يمكن أن نستشهد بما نشرته صحيفة الوطن بتاريخ 1998/06/12 للخضر بومدين من وهران يقول في نهايته (أيها الوهرانيون غير البربر– فونيون إني لا أتردد لحظة واحدة في إعلان الثقافة واللغة البربرية جزءا من هويتي الوطنية، وبالتالي لا يخطر ببالي بأنه من الممكن منع التعبير عن جزئ من هويتي في الحياة اليومية وفي التمثيل الرسمي، كما لا يمكنني أن أتصور أنه بالإمكان منعي من التعبير بالفرنسية)، وهنا البربرية ما هي إلا جسر ووسيلة للدفاع عن الفرنسية لغة وثقافة، وذلك بربط حرية استعمال الأمازيغية بحرية التعبير بالفرنسية.

وفي هذا الباب قام الأستاذ نذير معروف من جامعة وهران بدراسة موضوع الهوية الثقافية والهوية الوطنية في الجزائر والمغرب العربي ستة 1999، وأشار إلى أن اللغة والهوية والثقافة العربية هي من ثوابت الأمة، ووقود الوطنية، وضامنة الوحدة والتجانس، والإدماج الثقافي والاجتماعي لا يلغي الثقافات الفرعية Subculture، كما أن تعميم استعمال اللغة العربية لا يلغي استعمال اللهجات

[1] راجع جريدة الوطن بتاريخ: 1998/05/18 و1998/06/12 و1998/06/17.

المحلية1، وعلى ذلك فإن مزاعم التيار الفرنكوفوني غير مؤسسة والواقع الاجتماعي والثقافي يثبت العكس من خلال التزاوج بين استعمال اللغة العربية واللغة الفرنسية في الإدارة والتعليم والصحافة وحركة التأليف، ولا مجال لحسم الصراع اللغوي لصالح اللغة الفرنسية باعتبارها لغة أجنبية ومن اللغات التي تهدد في عقر دارها – الإنجليزية –، والتنوع اللهجي ثراء في مكونات الثقافة الوطنية.

- الصراعات الإيديولوجية حول نظام التربية والتعليم: شهدت المرحلة المدروسة صراعا مريرا لتنفيذ مشاريع التربية والتعليم وفق اتجاهات وأفكار تتعلق بالنظم والمناهج ولغة التعليم، فكانت المدرسة الأساسية ذات التوجه الوطني محل انتقاد التيارات المختلفة، التي لم تر أنه يتم من خلالها تحصيل المعرفة بفرص متساوية، ولا تعتمد الطرق والمناهج المعاصرة في التعليم، وتعرضت لانتقادات كثيرة من قبل تيارات تدعوا إلى تأصيل اللغة الفرنسية وإعطائها المكانة المناسبة في حلقة التعليم، كما لوحظ في تلك الفترة أن تنظيمات وأحزاب وجمعيات كانت تنادي بترقية اللهجة الأمازيغية، بهدف إثراء التنوع اللهجي وتنمية الثقافة الوطنية، والعمل على الاعتراف بلغات وطنية جديدة، وكانت هذه الدعوات تتصل بسلسلة التحولات التي شهدتها الجزائر بشكل متسارع، والتي لم تكن بمعزل عن التحولات الخارجية، التي كانت تسعى إلى تحقيق عولمة فوقية تنزل من دول المركز الممثلة في أمريكا وأوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا، وتتساقط على العالم الثالث2 من خلال البرامج والمشاريع التي لا تأخذ بعين الاعتبار إلا مصالحها التي تعمل على تحقيقها بكل الوسائل، وكان اليد الخارجية التي تدافع عن التنوع

---

[1] محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، مرجع سابق، ص 354 و 359.

[2] محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، مرجع سابق، ص 260.

وحرية التعبير والديمقراطية تزكي الصراعات الثقافية، كوجه من أوجه التدخل الأجنبي لصناعة نظم التربية والتعليم وفق المناهج والمبادئ التي تخدمها.

- كما تكونت معارضة سياسية خارجية في ضل تصعيد التعبئة الدولية لمقاطعة نظام الحكم في الجزائر ثقافيا اقتصاديا وعسكريا[1]، وكانت المعارضة السياسية في الجزائر تقوم بها من خلال سياسة خارجية غير رسمية موازية للسياسة الخارجية الرسمية.
- جاءت هذه التحولات في ضل الانكسارات المتتالية لمواجهة الأزمة وتبعاتها، وفشل كثير من محاولات التغيير وبالخصوص في المجال السياسي واستمرار العنف الذي لم يكن لينتج غير عنف مضاد.
- وفي هذا المجال يمكن التركيز على دور البناء الاجتماعي السائد في تلك الفترة والذي لم يكتمل تحوله ليوافق ويتكيف مع جملة التحولات الاقتصادية والسياسية، حيث نجد أن لكل بناء اجتماعي وظيفة داخل النسق الاجتماعي تتحدد على ضوء المعايير التي تم التوافق عليها في فصل صلاحية البناء ودوره عن باقي صلاحيات البنى الأخرى، وقد أشار 'روبرت ميرتن' في هذا المجال إلى الوظيفة الاجتماعية على أنها الآثار الموضوعية للحدث الاجتماعي، وما لها من قدرة في تكييف الناس مع مستجدات الحدث، وتساهم أيضا في تكييف النسق الاجتماعي بشكل مقصود أو غير مقصود[2]، ونطالع في هذا الباب تغير البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الجزائر بعد دستور 1989، الذي سمح بظهور التكتلات السياسية ووسائل الإعلام المنافسة للوسائل الحكومية، كما ظهرت

---

[1] سليمان الرياشي صالح فيلالي وآخرون، الأأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مرجع سابق، ص 147.

[2] معني خليل عمر، البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن 1999، ص97.

المؤسسات الاقتصادية والخدماتية في قطاعات النقل والسياحة والعقار والأشغال العمومية والإنتاج والتصنيع، وبدأت ملامح الطبقة الوسطى في المجتمع والمكونة من التجار والموظفين وغيرهم بالضعف والتلاشي تحت تأثير الأوضاع الاقتصادية المتأزمة، وكان لكل بنية وظيفتها في النسيج الاجتماعي في ما سبق، وساهمت الأوضاع الجديدة في إنتاج نمط ثقافي مغاير لما كان سائدا، لعبت فيه العوامل الاقتصادية دورها من خلال ضعف الإنفاق على المناسبات الثقافية والالتزام بها، وأصبحت الأصوات تنادي بتغير الأوضاع المعيشية والتسيير والإدارة والمعاملات، كما ظهرت المطالب الاجتماعية بقوة نتيجة غزو الخواص لمختلف القطاعات وحرصهم على الاستثمار والربح على حساب القوة العاملة، وفي ظل غياب الأحكام التنظيمية لسوق العمل والاستثمار وتدفق الأموال ونقل الملكية نمت ثقافات فرعية منافسة للثقافة السائدة والمتعلقة بملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

كما عرف المجتمع الجزائري تحولات عميقة على إثر عمليات التصنيع الواسع والمكثف، وتكونت البرجوازية الوطنية رغم تهميشها سياسيا إبان الحزب الواحد، وتحصلت على تنازلات مهمة في قانون الاستثمار، كما تكونت شرائح البرجوازية الصغيرة في أجهزة الدولة والجيش والحزب، وعملت على تحصين مواقعها[1]، بالحصول على امتيازات سياسية واقتصادية من خلال الاندماج في هياكل السلطة، والظفر بمكاسب إستراتيجية في الاقتصاد الوطني، بينما استقطب العمال والفلاحون في تحالفات وتنظيمات هشة ومضطربة، وفي الفترة المدروسة نمت مظاهر البرجوازية وحصلت على مواقع وامتيازات إضافية من خلال فتح المجال أمام الاستثمار والشراكة، وكذلك بيع المؤسسات العمومية جراء الخوصصة، وتدهور بالمقابل واقع العمال والفلاحين وارتفعت نسب البطالة إلى مستويات مخيفة، ورفع

[1] سليمان الرياشي صالح فيلالي وآخرون، الأزمة الجزائرية، مرجع سابق، ص381.

الدعم عن بعض المواد واسعة الاستهلاك وتم تحرير الأسعار، وفي مقابل ذلك انخفضت قيمة الدينار وارتفعت الأسعار، وفرضت الضرائب والرسوم على عمليات الاستيراد التي كانت تحضى بدورها على رعاية ودعم الدولة، ليتحول الوضع المعيشي للمواطن إلى صراع يومي لكسب القوت والحصول على ضروريات الحياة اليومية، كما ازدادت الأوضاع تأزما في الأرياف والقرى بفعل الأوضاع الأمنية المتدهورة من جهة، وبفعل غياب برامج التنمية وارتفاع نسبة البطالة، وانعدام الخدمات الأساسية وقلة وسائل النقل.

والتحول في نمط الحياة الاجتماعية والثقافية أفرزته التحولات السياسية والاقتصادية، بظهور أشكال البرجوازية الصغيرة في المجتمع الجزائري، بموجب تبني قوانين استثمار وحماية الأموال والملكية واعتماد قواعد الشراكة الاقتصادية، وقصد إعطاء ضمانات للمتعاملين الأجانب في الاستثمار وإمكانية نقل الأموال أو إيجاد شركاء محليين، حيث ألف في ضوء ذلك المواطن الجزائري التعامل مع الباترونا مقابل تعامله في السابق مع المؤسسة العمومية، وأصبح يتعامل مع ثقافة استغلال الوقت في الإنتاج والأداء، ويتطلع لحماية نقابية لحقوقه من جشع الخواص واستغلالهم لقدراته وكفاءاته.

ومعظم النظم والسياسات التي تم تبنيها والعمل بها، لم تنشأ من مسار تحول طبيعي ونمو وتطور تلقائي، بل تعود إلى تبني الحلول المرحلية والاستفادة من التجارب الخارجية في التعامل مع القضايا والمشاكل الطارئة، والجانب الاجتماعي والثقافي هما أكثر المجالات تأثرا، ولعل ذلك إنما يعود إلى سرعة التحول الذي لم ترافقه الحلول اللازمة في الوقت المناسب.

وأحاول تمييز أنماط أخرى من التغيرات والتحولات في المجالين الاجتماعي والثقافي على ضوء المتغيرات التي طرأت على النظم الاجتماعية والثقافية، ومنها:

- التحول على مستوى الدخل حيث اضطربت معدلاته ومصادره.
- القدرة الشرائية للمواطن لم تستقر وتدنت بفعل العوامل الاقتصادية والتجارية والأمنية للبلاد.
- المهن والوظائف: فقدان مناصب العمل والوظائف وظهور تصنيف واختصاصات تلبي متطلبات اجتياز المرحلة.
- المراكز والأدوار الاجتماعية: تقهقر الأدوار والمراكز بفعل العوامل الاقتصادية والمعيشية
- البنية الاجتماعية: الزوال التدريجي للطبقة المتوسطة مقابل تصاعد نمو البرجوازية.
- المشاركة الاجتماعية بين 1990 و2000 تراجعت بفعل اهتمام الدولة بمحاربة العنف وإغفال أسبابه ونتائجه.
- تجليات العنف في الجزائر كانت بفعل الصراع بين الأطراف التي تحمل مثل وثقافة الأصالة والأطراف التي تحمل مثل المعاصرة، والتي تحولت إلى سجال مرير حول كل طرف إزاحة الآخر، وتحقيق مشروع التنمية والتحديث وفق المبادئ التي يتعصب لها كل طرف.
- المشاركة الثقافية تدنت إلى أدنى مستوياتها بفعل غياب الإنتاج الثقافي وهيمنة المشاغل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية على الساحة الوطنية والانشغال العام للمجتمع.
- حركة التعليم والتكوين اضطربت بفعل حرق المؤسسات التعليمية والهجرة من الأرياف والقرى إلى الحواضر والمدن.
- تنامي الوعي الاجتماعي السياسي الديني من خلال عمل الجماهير على فهم الأوضاع وتحليلها.
- تراجع الصناعات التقليدية لحساب حركة التصنيع وغزو السلع الأجنبية.

- تنظيم وتأطير الخدمات الاجتماعية والثقافية والدينية والصحية كان من أولويات سياسات الدولة لسد منافذ الدعم للعنف المسلح.
- نشاط حركة الهجرة الداخلية والخارجية وطلبات اللجوء السياسي والاجتماعي.
- زيادة الطلب على السكن بفعل الهجرة الداخلية والدمار الذي لحق الممتلكات، وارتفاع وتيرة إنجاز المشاريع السكنية.
- الاهتمام بالتنمية الريفية للقضاء على الفقر والتهميش وأسباب العنف.
- زيادة الاستهلاك العام والنفقات العمومية جراء الأزمة.
- ارتفاع الأسعار جراء تدني قيمة الدينار.
- ارتفاع سن الزواج وتراجع معدلاته بفعل الأزمة متعددة الجوانب.
- ظهور فئات الأرامل والأيتام والمشردين والمعطوبين والمفقودين.
- تراجع دور الأسرة ودور المجتمع المدني، في تأطير عمليات التحول والتنمية.
- زيادة وتيرة التحولات التقنية في مجالات الحياة بفعل الانفتاح على السوق الخارجية.
- تحول في البنية السياسية حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتغيير أسماء بعض الأحزاب.

- مبدأ التمايز وقبول الآخر باتجاهاته وآراءه ومواقفه تحقق رغم المعارضة التي اتخذت أشكالا عديدة، سياسية، فكرية، وحتى المسلحة، وأصبح أكثر قبولا عنه في فترة الحزب الواحد، رغم أن ثمن هذا القبول كان باهظا جدا.

- هناك تغيرات جزئية تتعلق بانخفاض مستوى رفض المفاهيم والممارسات والطبائع المستمدة من بيئات ثقافية مغايرة للبيئة الثقافية المحلية بفعل الغزو الإعلامي الثقافي، لا ترقى في نتائجها إلى مستوى التحول، لكن التحول الحقيقي يكمن في الصورة التي اكتسبها المجتمع الجزائري عن الأنماط الثقافية الغربية، والتي

أصبحت مجسدة فيه بفعل التقليد، والتي كانت إلى وقت قريب مرفوضة شكلا ومضمونا عند عامة الناس، من منطلق مخالفة القوى الاستعمارية المضللة والطامسة لهوية الشعوب المستعمرة سابقا، وقد يفسر ذلك على أن تطلعات جيل الاستقلال لا تتحفظ على الأنماط الغربية بالدرجة التي يتحفظ عليها جيل الثورة.

- لقد أدت التحولات المختلفة التي شهدها المجتمع الجزائري إلى تكوين صور نمطية حول قضايا المجتمع، أثرت بدورها في تحول العقلية الجزائرية، بفعل العوامل الثقافية والنفسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية، ومنها: العنف، الإرهاب، الاستبداد والتطرف، الفساد، الممارسة الديمقراطية..

- بفعل الظروف الاقتصادية، انتقلت بعض الأسرة من أسر أبوية تتميز بتحكم الأب في التسيير وهيمنته على كل الصلاحيات، إلى انتقال تلك الصلاحيات إلى أحد أفرادها النشطين الذي يحل محل الأب في اتخاذ القرارات وتنظيم شؤون الأسرة، ويحضى باهتمام أعضائها واحترامهم وخضوعهم لسلطته أو توجيهاته، وهذا ما لمسناه عند أفراد العينة حيث لم تتشكل كلية من الآباء وإنما اعتمدنا على اختيارها على أساس محدد المعيل والعضو الذي يتكفل بتوفير المستلزمات والإنفاق والتسيير، وتمثل عند بعض الأسر في الآباء وأسر أخرى في الأخ الأكبر، رغم وجود دخلين أحيانا إلا أن مسؤولية الأسرة تقع على عاتق أكبرهم سنا[1].

ساهم التحول في المجال السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي والثقافي في تكوين وعي متنامي نحو المشاكل الوطنية والقضايا المصيرية، ويتمثل في انتشار الوعي السياسي والاقتصادي الذي دفعت إليه عوامل كثيرة أدت بالمواطن إلى تتبع تحول وتغير النظم والتشريعات وتغيرات الأسواق والسياسة الاقتصادية، كما تنامى

[1] Lahouari addi, les mutations de la société algérienne, مرجع سابق, p 58.

الوعي بمشاكل المجتمع وممارسة الرقابة غير الرسمية على الهياكل الاجتماعية والنشاط الاجتماعي والثقافي والمؤسسات الإعلامية من خلال الاحتجاجات في الميدان أو لدى الهيئات المعنية أو استغلال منابر الإعلام لنقل الانشغالات والتظلمات ومعارضة أو تأييد المواقف والأنشطة الاجتماعية والثقافية.

الخاتمة

مرت الجزائر بظروف صعبة في شتى المجلات، وكان من الممكن أن تحدث انزلاقات خطيرة نحو مصير مجهول وأزمة ومعاناة طويلة، غير أن الأوضاع انفرجت في ظروف تحلى بها المجتمع والسلطة بالمسؤولية والوعي، وقد ترتب عن المرحلة الممتدة نتائج سيئة للغاية، واجهت عمليات التنمية، واستيقظ المواطن الجزائري على واقع وعالم متحول باستمرار وبسرعة ولا يترك له الفرصة لتنظيم شؤونه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمسايرته.

وترتب عن الأحداث الأليمة التي شهدتها الجزائر بين 1990 و2000 نتائج على المستويين الاجتماعي والثقافي وحتى الديني والسياسي والاقتصادي، وقد تلخصت في مستويين: الأول إيجابي، ويتعلق بتنامي الوعي الاجتماعي والثقافي حول المواضيع والقضايا التي أثير الجدل حولها، فازدادت بذلك مطالب المجتمع في التكفل بالفئات المتضررة من الأزمة، ثم المطالبة بالتعويضات عن الأضرار التي ألحقت بالمواطنين في الأرواح والممتلكات، لتصل إلى المطالبة بحماية العمال من أثر تقلبات السياسة الاقتصادية وسياسات التنمية، ومن انعكاسات التحول الاقتصادي على سوق العمل والقدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطن الجزائري، ثم الحفاظ على نسب النمو التي تتيح فرص التشغيل واستقرار الدخل الفردي وجلب أسباب التطور والراحة للأسر الجزائرية والمواطن الجزائري الذي اعتبر المتضرر الأول من انعكاسات الأزمة، وكذلك المسدد المباشر لتكاليفها البشرية والمادية

والمعنوية. ومن إفرازات المرحلة الإيجابية في الميدان الثقافي أن المواطن أدرك قيمة الموروث الثقافي والتاريخي من خلال الخطر الذي لحق بالمعالم الأثرية والمثقفين، ومن خلال المخاطر التي هددت اللغة الوطنية والشكوك التي حيكت حول كتابة تاريخ الجزائر، وتلفيق التهم لرموز الثورة والتيارات السياسية للحركة الوطنية إبان الاستعمار، كما أدركت النخبة الوطنية من المثقفين ورجال العلم مخاطر الانزلاق والتبعية للثقافة الغربية أو ثقافة المشرق، وذلك بازدياد الدعوات للحفاظ على المقومات الثقافية الوطنية وخصوصية المجتمع الجزائري الذي يتميز بغنى ثقافي على مستويات متنوعة (فلكلور، فنون، عادات، تقاليد، لباس، لهجات، آثار، صناعات تقليدية، ممارسات وطقوس شعبية وأعراف..)، كما أن الفترة المدروسة ظهرت فيها معالم التنوع في الإنتاج الثقافي في الفنون والآداب والترفيه والتوعية والتحسيس والتكوين، وذلك لأن الثقافة لم تعد برنامجا حزبيا وإنما مجالا لتنافس القوى المبدعة التي وجدت في المحظورات والممنوعات التي حذرت منها المعارضة المسلحة مجالا للاستثمار في الإنتاج الثقافي، فظهر الكاريكاتير والرسم والنكت والقصص والأمثال الشعبية والمسرحيات وأغاني "الراي" التي تشخص الوضع الاجتماعي والثقافي والسياسي، والتي لقيت إقبالا كبيرا من الجمهور حيث وجد فيها متنفسا حقيقيا لمعاناته من تبعات الأزمة الخانقة، كما تأسست الجمعيات والمنظمات التي تحمي التراث وتدافع عن قيم الثورة والمجتمع والأمة والثقافة الوطنية، واعتنت بالحفاظ على التراث والمكاسب الثقافية من المخاطر التي تهددها، كما نظمت المهرجانات والأعياد والمناسبات لتحدي ذاكرة النسيان والطمس والتناسي لعادات الأجيال والشعب الجزائري في إحياء التراث. ولا أجد من الأدلة أقوى من تكوين أحزاب سياسية وطنية تتبنى المشروع الاجتماعي أو الثقافي أو التاريخي أو الديني في مشاريعها وحتى في تسميتها مثل: حزب العمال، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب عهد 54، حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحل، كما أن

الانسداد والانكماش الثقافي في فترة الدراسة عموما طرح فرص الانفتاح على الثقافات الأجنبية وتنوعا في طرائق التفكير والرؤية المستقبلية لمسار التنمية الثقافية وحدودها وأبعادها.

أما المستوى السلبي فيتعلق بما أفرزته المرحلة من نتائج على الصعيد الثقافي حيث لم تحض الثقافة بأهمية وأسبقية في حسابات الطبقة السياسية والطبقة الحاكمة، كما فقد فنانون من رموز الثقافة الوطنية في المسرح والرواية والفنون المختلفة بفعل الاغتيالات، وأصبح الميدان الثقافي يعاني من الركود، وأولويات المواطن تتطلع إلى توفير الأمن والاستقرار والغذاء والمأوى والخدمات الاجتماعية على حساب إقامة وإحياء المناسبات الثقافية، كما أن نتائج البحث الميداني أكدت أن أولويات المواطنين وخاصة من اللذين مستهم تبعات الأزمة الأمنية تعلقت بالتخفيف من حدة المشاكل اليومية في محاولة للخروج من دائرة الفقر واللاأمن والمعاناة اليومية، وأكثرهم تخلى بشكل كبير عن إحياء الممارسات الثقافية تحت وقع المعاناة والهجرة وفقدان المكاسب الاجتماعية والثقافية التي نعموا بها في السابق.

ولم يكن حال المواطن نحو الثقافة أبعد من حال السلطة التي كانت تضع أولوياتها في الخروج من الأزمة والعمل على تحقيق الاستقرار حتى يتم النهوض بالقطاعات المختلفة، ومن بينها قطاع الثقافة.

ومن الجوانب السلبية في عملية التحول هو ظهور الصراع الثقافي بين مكونات المجتمع، مع البدايات الأولى للعملية الديمقراطية، حيث بدأت تتشكل معالم الثقافة الطبقية بظهور الطبقة الغنية والأثرياء، مقابل ذوبان الطبقة المتوسطة لصالح الطبقة البسيطة والكادحة، وكان من الطبيعي أن يمتاز كل صنف بممارساته الثقافية في المناسبات والأعياد التي تتطلب الإنفاق واقتناء مستلزمات إحياء المناسبات الثقافية، كما ظهرت معالم صراع قديم جديد بين الثقافة الفرنكوفونية والثقافة العربية،

والتي اتخذت من منابر الإعلام وسيلة وحلبة للصراع، وقد وصلت حدة هذا الصراع إلى حدود سن القوانين لحماية اللغة الوطنية في عقر دارها واستعمالها في التعليم والإدارة، وذلك بدل أن تسن القوانين لحماية اللغة الأجنبية ولغة مستعمر وعدو الأمس، كما انتقل الصراع حول اعتماد اللغة والثقافة الأمازيغية من إطاره الاجتماعي الثقافي إلى الإطار السياسي.

ورغم أن الفترة المدروسة مثلت انفجارا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا وأمنيا في الجزائر، ورغم أن التحول لم يتم في ظروف طبيعية لنمو المجتمع والإنتاج الثقافي والنشاط الاجتماعي، حيث مثلت الظروف الاستثنائية والخاصة بالمرحلة من مختلف الجوانب إطارا محددا لشكل التحول ووتيرته ونتائجه، إذ ظهرت في ظروف قياسية أنماط جديدة من الثقافة التي نجمت بدورها عن تحول مفاجئ في السياسة الوطنية والاقتصاد والبناء الاجتماعي، إلا أنه ترجم بواقعية وشفافية ما كان المجتمع الجزائري بكل مكوناته يتطلع إليه من تحرر من القيود والمخططات التي قيدت طاقاته في النمو والتحول الطبيعي. وأفرزت الظروف العامة تنوعا ثقافيا من حيث اللباس والسلوك والممارسات ونمط التفكير والاتجاه الثقافي، والذي يترجم بدوره التنوع في التركيب الاجتماعي والسياسي، وأصبح من السهل استنباط الانتماء والاتجاه والثقافة التي يتشبع بها المواطن من خلال لباسه أو هيئته وكلامه أو طبيعة الفكر الذي يحمله أو من خلال طرائق إحياء الحفلات والولائم والمناسبات (على الطريقة الإسلامية السلفية – على الطريقة التقليدية الأصيلة – على الطريقة الغربية – على الطريقة المعاصرة التي تمزج بين الطرق السابقة).

لقد أرست الأزمة بين 1990 و2000 ثقافة العنف والانتقام والقتل والتدمير والاستبداد بالرأي وإنكار الآخر، كما ظهرت ثقافة الانعزال والتمييز والتطرف كنتائج لانسداد الأوضاع، وحمل كل طرف في الأزمة كل نتائجها السلبية إلى الطرف

الآخر، والحلول والانفراج لا يتم إلا بالتخلص من وجود الخصم، ومثلت تلك الثقافة أرضية لظهور ثقافة التسامح والحوار والعفو في ما بعد، حيث لم تجدي سياسة المواجهة والاستئصال نفعا، بل زادت من تكاليف الخروج من الأزمة بشريا وماديا، وكان الحل الوحيد والناجح في حل عقدها هو التحول نحو منطق الحوار وتغليب الحكمة وطي صفحات الحقد والعنف والمواجهة، ثم العمل على ترميم وإصلاح مخلفات الصراع، ثم إشراك المجتمع في عمليات البناء والتنمية بعيدا عن أي وجه من أوجه الصراع والمواجهة.

غير أن مخلفات الأزمة من الناحية الاجتماعية كانت أعمق، وليس من السهل تجاوزها أو تناسيها، فالتكلفة البشرية كانت باهظة، واليتامى والأرامل والمشردين والنازحين والمعطوبين كانوا تحديا حقيقيا لأي حكومة تحاول طي صفحة الماضي لبناء قواعد المستقبل والتحول إلى سياسات الإصلاح باستخلاص الدروس من حقب الأزمة، وكانت التعويضات المادية تمثل المخرج المهم في التخفيف من معانات وآلام المتضررين والضحايا، كما أن الحكومة تحولت في سياستها الاجتماعية إلى الاعتناء بالضحايا بإنشاء مراكز اجتماعية تعتني بهم على غرار مراكز رعاية الأيتام وضحايا العنف والإرهاب، كما قدمت للمنظمات والجمعيات التي تدافع عن حقوق الضحايا الدعم والتسهيلات الضرورية، وكانت لها امتيازات في الجانب الاجتماعي في الحصول على التعويض المالي والسكن.

كما أن التكلفة الثقافية للأزمة لم تكن أقل أهمية من غيرها، حيث أن عادات وتقاليد المجتمع وممارساته الثقافية اضطربت بفعل ما طرأ على الحياة الاجتماعية من تحول لمسايرة الأوضاع الاقتصادية، وكانت التضحية بالممارسات والمناسبات الثقافية للحفاظ على المستوى المعيشي، كما لم يترك المجال أمام الإنتاج الثقافي للمساهمة في وضع لمسات الحلول، ولم تصبح الممارسات الثقافية من الأولويات في

حسابات المجتمع لتطلعه إلى الأمن والاستقرار أولا، ثم إلى وضع معيشي مقبول ثانيا، ثم إلى انطلاقة ثقافية تكمل الانفراج والاستقرار وتكون ثمرة من ثمار تجاوزه للأزمة.

المصادر والمراجع

المصادر:

1) القرآن الكريم رواية ورش عن نافع.

2) ابن خلدون، المقدمة، الجزء الأول، دار النهضة القاهرة، مصر 1979.

3) ابن خلدون، المقدمة، دار القلم بيروت لبنان، الطبعة الحادية عشر 1413 – 1992.

المراجع باللغة العربية:

1) إبراهيم صقر أبو عمشة، الثقافة والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981.

2) اتحاد الكتاب اللبنانيين، الثقافة الوطنية في لبنان على خط المواجهة، دار الطليعة، بيروت مارس1979.

3) أحمد بن نعمان، نفسية الشعب الجزائري– دراسة في الأنثروبولوجيا النفسية، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع 1994.

4) أحمد الخشاب – أحمد النكلاوي، المدخل السوسيولوجي للإعلام، دار الكتب الجامعية – دار الجيل.

5) أحمد النكلاوي، التغير والبناء الاجتماعي، دراسة نظرية ميدانية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1968.

6) الإرهاب الدولي واختطاف الطائرات في ضوء القانون الدولي المعاصر، دار الكتاب العربي 2002.

7) إس. إس. دوب، التغير الاجتماعي، ترجمة عبد الهادي الجوهري، أحمد النكلاوي، عواطف فيصل، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى الأزارطة، الإسكندرية– مصر، مارس 1997.

8) ألكسندر هجرتي كراب، علم الفلكلور، ترجمة رشيد صالح، دار الكتاب العربي، دون سنة طبع.
9) بوكراع إلياس، الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار الجزائر، دار الفارابي لبنان، الطبعة الأولى2003.
10) بولس الخوري، العالم العربي والتحول الاجتماعي والثقافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان.
11) تريكي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975.
12) تمام مكرم البرازي، الجزائر تحت حكم العسكر، من زروال إلى بوتفليقة، مكتبة مدبولي، القاهرة 2002.
13) توفيق المديني، الجزائر الحركة الإسلامية والدولة التسلطية، دار قرطاس للنشر. الكويت 1998.
14) جوناثان راندل، السبيل إلى الإرهاب، ترجمة شكري رحيم، دار النهار، بيروت. 2004.
15) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، الطبعة الخامسة أكتوبر 1996.
16) حيدر إبراهيم، حسين معلوم، سمير أمين وآخرون، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى 1999.
17) د.ج.ن.ورسك، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، ترجمة محمد عزيز ومحمد سالم كعينة، دار النشر جامعة قازيون بنغازي، الطبعة الأولى 1997.

18) الدسوقي عبده إبراهيم، التغير الاجتماعي والوعي الطبقي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 2004.
19) دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2004.
20) ديفيد س. تورنس، كيف تتحول المدن – ترجمة أحمد رمو – منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة دمشق، الطبعة الأولى 2009.
21) سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية، دار النهضة العربية، بيروت 1983.
22) سامية محمد جابر، الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث– النظرية والتطبيق– دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1994.
23) سعاد جبر سعيد، سيكولوجية التغير في حياة الأفراد والمجتمعات، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008.
24) سلوى محمد عبد الباقي، موضوعات في علم النفس الاجتماعي، مركز الإسكندرية للكتاب 2002.
25) سليمان الرياشي صالح فيلالي وآخرون، الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية – مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية بيروت، أوغسطس 1999، والطبعة الأولى بيروت، يناير 1996.
26) سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2003.
27) صالح خليل أبو أصبع، العلاقات العامة والاتصال الإنساني، درا الشروق، الطبعة الأولى الأردن 1998.

28) صالح محمد علي أبو طاحون، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الطبعة الأولى 1998.
29) الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر 1994.
30) عبد الحميد محمود سعد، دراسات في علم الاجتماع الثقافي – التغير والحضارة– ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة 1970، بدون طبعة.
31) عبد العزيز شرف، الإعلام الإسلامي وتكنولوجيا الاتصال، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة.
32) عبد الرؤوف الصبع، علم الاجتماع العائلي، دار الوفاء، الإسكندرية.
33) عبد العزيز شرف، وسائل الإعلام ومشكلة الثقافة، دار الخليل، بيروت، ط 1414.1هـ/1993م.
34) عبد الفتاح إبراهيم، تكنولوجيا الاتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق، العربي للنشر والتوزيع بيروت، بدون طبعة
35) عبد الفتاح عبد النبي، سوسيولوجيا خبر الصحافة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1989.
36) عبد الفتاح محمد دويدار، سيكولوجية الإعلام والاتصال، الدعاية – الإعلان – العلاقات – العامة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1996.
37) عبد الله شريط، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
38) عبد النصر حريز، الإرهاب السياسي، مكتبة مدبولي القاهرة، الطبعة الأولى 1996.
39) عدلي علي أبو طاحون، في التغير الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الأزارطة، الإسكندرية 1997.

40) عمرو عبد الكريم سعداوي، الأزمة السياسية في الجزائر، مستقبل الصراع بين الساسة والعسكر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2000.
41) علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة في علم الإجرام المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996.
42) العياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى القاهرة 1999.
43) توفيق علي سعيدان، فؤاد علام، بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.
44) فاروق أحمد مصطفى محمد عباس إبراهيم، الأنثروبولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعية 2007.
45) قسيطة العمري، النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتعويض ضحايا الإرهاب وذوي الحقوق والحوادث الواقعة في إطار مكافحة الإرهاب، الطبعة الأولى، بدون دار وسنة نشر الجزائر.
46) كميل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة، دار النهار للنشر، بيروت 1998.
47) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية– دراسة استطلاعية – الأمم المتحدة، عمان سبتمبر 1994.
48) لخمار العلمي، في الهوية والسلطة – دراسات وأبحاث في الفكر والمجتمع والسياسة –، دار ما بعد الحداثة، فاس 2006.
49) مأمون فندي، حروب كلامية، الإعلام والسياسة في العالم العربي، ترجمة تانيا ناجية، دار الساقي، بيروت 2008.

50) مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر، دمشق 1991.
51) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر بيروت، دون طبعة وسنة نشر.
52) م. بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الحراش – الجزائر.
53) مجموعة باحثين، الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996.
54) محمد بلقاسم – حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية، مطبعة دحلب، الطبعة الأولى، الجزائر.
55) محمد بن حمودة، الأنثروبولوجيا البنيوية من خلال أبحاث لفي ستروس، دار محمد علي الحامي للنشر، صفاقس تونس، الطبعة الأولى ماي 1987.
56) محمد الجوهري، التغير الاجتماعي، دار المعرفة الإسكندرية 2002.
57) محمد سيد محمد، الإعلام واللغة، عالم الكتب، القاهرة 1984م.
58) محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
59) محمد السويدي، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصلحاته، المؤسسة الوطنية للكتاب، الدار التونسية للنشر، بدون طبعة.
60) محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف القاهرة 1966.
61) محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

62) محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1993.
63) محمد عبد الهادي عفيفي، التربية والتغير الثقافي، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1970.
64) محمد عبيدات، منهجية البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن 1999.
65) محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
66) محمد العليوات، القيم والأعراف – قراءة في التحولات الاجتماعية –، دار المحجة البيضاء – دار الواحة، الطبعة الأولى 2003/1424، بيروت لبنان.
67) محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر 2002.
68) محمود أبو زيد، المشكلة الاجتماعية في فكر هنري برغسون – دراسة في فلسفة التغيير – مكتبة غريب للطباعة، القاهرة، بدون سنة طبع.
69) محمود شمال حسن، سيكولوجية الفرد في المجتمع، دار الآفاق العربية القاهرة، الطبعة الأولى 2001.
70) محي الدين عميمور، الجزائر الحلم والكابوس، دار هومة، الجزائر 2003.
71) محي الدين مختار، محاضرات في علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982.
72) مرسيا إلياد، المقدس والدنيوي، ترجمة نهاد خياطة، العربي للدراسة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى1986.

73) مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1977.
74) معني خليل عمر، البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن 1999.
75) مقبل وآخرون، الإشاعة والحرب النفسية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض 1986.
76) ملحم قربان، الواقعة السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الثانية 1981.
77) منعم العمار، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسة الوحدة العربية، الطبعة الثانية بيروت 1999.
78) المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر – دراسة في التغير الثقافي والاجتماعي –، دار أليف تونس 1982.
79) موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف وسعيد سبعون، الطبعة الثانية دار القصبة للنشر، الجزائر 2006.
80) ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، مديرية النشر لجامعة قالمة 2006.
81) نبيلة إبراهيم، أشكال التعبير قي الأدب الشعبي، الطبعة الثالثة، دار المعارف.
82) نبيل رمزي، الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2000.

83) النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، بيان أول نوفمبر، قرارات مؤتمر الصومام، برنامج مؤتمر طرابلس، منشورات ANEP، الجزائر 2005.
84) نوري الجراح، الفردوس الدامي، 31 يوماً في الجزائر، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2000.

المجلات:

1) بطرس غالي، الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب، مجلة سياسية العدد 127/ ك2/ 1997/33.
2) جامعة حسيبة بن بوعلي الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، 2003.
3) جامعة فرحات عباس سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، العدد 1/ 2002.
4) كنزة العلوي المراني، الثابت والمتغير في بنية الأسرة العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، العدد الثاني 1987.
5) جامعة ميلودي سفاري قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية، ، مطبعة قرفي، باتنة 1991.
6) جيري موسيل، التغير الاجتماعي والبيئة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ترجمة: محمد عزت حجازي، العدد السادس، مركز مطبوعات اليونيسكو 1972.
7) صالح صالحي، الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 1/ 2002.
8) غي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي، مجلة الباحث، العدد 01، الجزائر 2002.
9) مجلة المعلومات العلمية والتقنية، الجزئ الثامن، الطبعة الأولى 1998.

10) مجموعة مقالات، التغيرات الاجتماعية المجتمع والمرأة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، الطبعة الأولى 1993.
11) محمد أركون، تحولات المقدس، ترجمة كامل يوسف حسن، مجلة نزوى الثقافية عمان، أكتوبر 2003، العدد 36.
12) محمد عابد الأنصاري، تحولات الفكر والسياسة، سلسلة عالم المعرفة 1988.
13) معهد علوم الإعلام والاتصال، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر 1992.
14) مصطفى المسناوي، الفرانكوفونية أداة لتفجير الهويات الثقافية، مجلة العربي، العدد 551، 2001.

الموسوعات:

1) شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة علياء شكري وآخرون، المطابع الأميرية مصر 1998.
2) مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الموسوعة العربية العالمية، المملكة العربية السعودية، الجزء 06 و07 الطبعة الأولى.

الدوريات:

1) حركة مجتمع السلم، إصدارات الكتلة البرلمانية –الوئام المدني ضرورة وفريضة–، شركة زعياش للطباعة والنشر، الجزائر 1999.
2) حزب ج.ت.و، اللجنة المركزية، ميثاق الجزائر1964، مطبعة جريدة النصر، بدون سنة طبع.
3) حزب جبهة التحرير الوطني، مقررات اللجنة المركزية (79–83) ج1، نشر قطاع الإعلام (الجزائر) دون سنة طبع.

4) محافظ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2000.

5) النبأ من 05 إلى 11 ذو الحجة 1416هـ الموافق من 24 إلى 30 أفريل 1996، العدد 241.

6) وزارة الإعلام والثقافة، ملفات وثائقية رقم 30– المؤتمر الرابع لحزب ج–ت – و، فيفري 1980.

الجرائد:

1) جريدة أخبار الأسبوع العدد 117 من 26 /2005/02 إلى 2005./03/04

2) جريدة الرأي ليوم 08 جوان 2002.

3) جريدة الوطن بتاريخ: 1998/05/18 و1998/06/12 و1998/06/17.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 14 بتاريخ 1990/04/04.

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية 1995، العدد 11.

المعاجم والقواميس:

1) أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، تقديم سعد الخطاطري، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، بدون سنة نشر.

2) ابتسام القزام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية – الجزائر 1992.

3) ر.بودون، وف .بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية 1986 الطبعة الأولى، 1986.

4) روبرت توفر، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الحلبي، الدار العربية للموسوعات لبنان.

5) فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع 2003.

6) ميشال إيزار، بيار يونت، معجم الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا، ترجمة صباح الصمد، المعهد العالي للترجمة، الجزائر – (مجد)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان – الطبعة الأولى 1427هـ – 2006م.

الندوات:

- الندوة الوطنية الثانية حول التعليم العالي– ورقة مقدمة للندوة – وزارة التعليم العالي والبحث بعض المعطيات حول التعليم العالي 1997.

المؤتمرات:

- فالي ميشلين، محرر أعمال المؤتمر الدولي الثاني لثقافات غربي المتوسط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978.

الرسائل الأكاديمية:

- علي حسين يونس، أزمة بناء الدولة في الجزائر، دراسة حالة في أزمات المجتمع والسلطة، ومقومات بناء الدولة الحديثة في البلدان العربية، رسالة تحت إشراف الدكتورة فاديا كيوان، جامعة بيروت العربية 1996.

دستور الجزائر:

- دستور الجزائر 1989.
- دستور الجزائر 1976.
- ميثاق الجزائر 1976.

المراجع باللغة الأجنبية:

1) Abderahmane mebtoul, L'Algérie face aux défis de la mondialisation, office des publications universitaires, Alger 2002.
2) Alvin l. Bertrand –Basic sociologie. An introduction to theory and method, appleion century – crofts, N. Y. 1967.
3) Bounezber Abdelhaid – Azzine Djamila, L'islamisme Algérien de la genèse au terrorisme, édition Chihab, Algérie 2002.
4) Burhan Ghalium, Islam et politique, Casbah édition, Alger décembre 1997 ; édition La découverte et syros, Paris 1997.
5) Centre national de la recherche scientifique, Culture et société au Maghreb, Paris 1975.
6) Cf.P. Bourdieu, Le sens de l'honneur, in Esquisse d'une théorie de la pratique, Genève – Paris, Droz, 1972.
7) Claude Giraud, Histoire de la sociologie, Dar el Afaq, 1ère édition juillet 1997.
8) Durkheim. E. De la division du travail social, nouvelle édition, Paris, puf 1978.
9) E. Gellner, Muslim society, Cambridge University press 1984.
10) Francis VANOYE, Expression communication, Armand Colin, Paris, 1973.
11) Françoise Reumaux, La rumeur - Message et transmission - 2éme édition, Armand Colin, Paris1998.
12) Franz fanon, Les dames de la terre, édition Maspero, Paris 1968.
13) J.Baechler et autres, sous la direction de Raymond Boudon, Traité de sociologie, 1ère édition, P.U.F 1992.

14) Jean Michel Morin, Précis de sociologie, édition Nathan 1996.
15) Henri Sanson, Laïcité- islamique en Algérie, édition CNR Paris 1983.
16) Geneviève Vinsonneau, Culture et comportement, Armand colin, 2ème édition Paris 2000.
17) Guy Rocher, Le changement social, édition H.M.H, Paris 1970.
18) Gaston Boutoul, Traité de polémologie, sociologie des guerres , Paris, Payot réédition 1991.
19) Lahouari Addi, Impasse du populaire, OPCIT.
20) Lahouari Addi, les mutations de la société algérienne, édition la découverte, Paris 1999.
21) Louis Martinez, La guerre civil en Algérie, édition kharthala1998, Mitidja impression Alger 2003.
22) Marc. Cote, l'Algérie, Masson 1996 Paris.
23) Michel forsé, Analyses du changement social, édition du SEUIL, Paris 1998.
24) Mohamed boukhobza, Ruptures et transformations sociales en Algérie, volume 02, O.P.U, Alger 1989.
25) Mostefa Boutefnouchet, La société algérienne en transition, office des publications universitaires, 11- 2004.
26) Omar Carlier, Entre nation et jihad, Presses de science po, paris 1995.
27) Oswold Ducrot et al, Les mots du discours, les éditions de minuit, octobre 1998.
28) Ramon Basagana, Elément de psychologie sociale, Office des Publications Universitaires Alger, 2éme Edition, Mai 1980.
29) René Charles et Christine. C. William, La communication orale, Nathan , Paris, 1994.

30) Roland Barthes, Essais critiques, points, Paris seuil, (s.d).
31) Said Zahraoui, Entre l'horreur et l'espoir: 1990 - 1999 chronique de la nouvelle guerre d'Algérie, Robert laffront, Paris 2000.
32) Séverine la bat, Les islamistes Algériens; Entre les urnes et les maquis – l'épreuve des faits, édition seuil, Paris 1995.
33) Slimane Medhar, la violence sociale en Algérie, Thala éditions, Alger 1997.
34) wadi Bouzar, La culture en question, (ENAL) Algérie, 2èm édition 1984.

Revues :

1) Jacks fontaine, Quartiers défavorisés et vote islamiste à Alger, revue du monde musulman et méditerranéen, n° 65 – 1992.
2) Guernoud mahmoud, Financement des PCD, revue financière N° 01.
3) Maison des sciences de l'homme, Langage et société – Revue trimestrielle n° 93, Paris, septembre 2000.
4) Omar Carlier, De l'Islamisme à l'Islamisme, la thérapie politico-religieuse du FIS, cahier d'étude Africaines n° 02, 1992.
5) Paul martin –professeur honoraire au collège de Tlemcen, article dans le Bulletin de la société, les amis du vieux Tlemcen, - sur les bords de l'oued chouly-.

Dictionnaire :

1) Sous la direction de André Akoun et Pierre Ansart, Le Robert dictionnaire de sociologie, seuil 1999.

Journaux:

1) La tribune 17/06/1996.

مواقع الانترنيت:

www.Algerie-media.com .2009/01/16بتاريخ

الملاحق

يمكن الاطلاع على مجموعة من **عوامل التحول** لمسايرة التحولات التي طرأت على النظم الإدارية ونظام العمل، بالإضافة إلى تعاقب الحكومات الجزائرية في ضل التحول والاستقرار، ونتائج الانتخابات، وذلك من شأنه التأثير على بنية النشاط الاجتماعي الذي يرتبط بهذه العوامل.

نتائج انتخابات 1990 البلدية والولائية1:

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة	المعبر عنهم
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	4.331.472	33.73	54.25
جبهة التحرير الوطني	2.245.798	17.49	28.13
جبهة القوى الاشتراكية	–	–	–
المستقلون	931.278	7.25	11.66
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	166.104	1.29	2.08
أحزاب أخرى من بينها حماس	310.136	2.41	3.88
أحزاب صغيرة	–	–	–

- المادة 69–75–107 من القانون رقم90–08– المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، ويتضمن:

استخدام المناهج المتبعة لتكريس الحماية القانونية لمكونات البيئة.

تكوين منظمات وجمعيات مدافعة عن البيئة.

ضمان حصول المواطن على المعلومات المتعلقة بحماية البيئة.

[1] Jackes fontaine, Quartiers défavorisés et vote islamiste à Alger, revue du monde musulman et méditerranéen , n° 65 – 1992, P157.

حق التقاضي للجميع، وخلق فضاء بيئي مستقل حيث جاء في المادة 62 من دستور الجزائر أنه على كل مواطن أن يؤدي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنية (المجلة الرسمية 5 يناير 1997).

- المرسوم رقم 93–68 المؤرخ في مارس 1993 الخاص بالرسم الايكولوجي على الأنشطة الخطيرة الملوثة على البيئة، والذي يهدف إلى تنظيم الرسوم للسنة المالية1992، والذي نص على دفع الرسم وفق نشاط المنشآت، ثم صيغ المرسوم التنفيذي رقم 465/94 المؤرخ في 1994/12/25 ليليه المرسوم الخاص بالبلديات المتعلق بإتلاف النفايات المنزلية، ثم القانون رقم: 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالتنمية المستدامة.

تحديد الجهة المختصة بتسيير النفايات المنزلية طبقا للمادة 107/75/69 من القانون 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالبلدية.

فرض الرسوم الإيكولوجية على النشاطات الملوثة والخطيرة من خلال المرسوم التنفيذي 339/98 المؤرخ في 1998/11/03، منها النفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن النشاطات العلاجية الإشعاعية.

كما نذكر في هذا الباب المرسوم رقم 39/95 المؤرخ في 1993/01/28 المتعلق بالرخص المسبقة لصناعة المواد الخطرة على البيئة[1].

- تنص المادة 87 من القانون 90/11 الذي يحدد علاقات العمل والصادر في 21 أفريل 1990 على أن الأجر الوطني الأدنى المضمون يتم تحديده بعد استشارة نقابات العمل والمستخدمين والتنظيمات النقابية الأكثر تمثيلا، ويؤخذ بعين الاعتبار عند تحديده تطور الإنتاج الوطني بالإضافة إلى الأرقام

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريد الرسمية ديسمبر 1990. و سبتمبر 1996.

الاستدلالية لأسعار الاستهلاك والظروف الاقتصادية العامة، كما تنص المادة 87 مكرر من القانون رقم 2991 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1412 الموافق لـ 21 ديسمبر 1991 معدل ومتمم للقانون 1190 الخاص بعلاقات العمل على أن الأجر الوطني الأدنى المضمون المذكور في المادة 87 أعلاه، يشمل الأجر القاعدي والعلاوات والتعويضات مهما كانت طبيعتها، باستثناء التعويضات المدفوعة لتسديد المصاريف التي دفعها العامل.[1]

- المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 15 ذي الحجة 1414 الموافق لـ 26 مايو 1994 المتضمن إنشاء نظام التأمين على البطالة من أجل الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء في القطاع العام والقطاع الخاص الذين يفقدون مناصب عملهم بصفة لا إرادية ونتيجة عوامل اقتصادية.

المرسوم التنفيذي رقم 187-94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 المحدد لنسبة المساهمات في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من قبل المؤسسات والأجراء والصندوق.

- رخص المشرع الجزائري بناءا على حالة العجز في تسديد النفقات العمومية وتسيير المصالح العمومية التي عانت منها البلديات والولايات لجوء هذه الأخيرة إلى القرض البنكي بموجب القانون الصادر في 1990/04/07 المتعلق بالبلدية والولاية وتنظيم تسيير الموارد المالية لهما[2]، حيث رغم إنشاء صندوق الضمان المكلف بتحصيل التقديرات الجبائية للجماعات المحلية فإن

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية – أفريل 1990 – ديسمبر 1991-.

[2] القانون رقم 08/90 الصادر في 1990/04/07 الخاص بالبلديات، الجريدة الرسمية، العدد 15 بتاريخ 1990/04/11.

نسبة العجز سنة 1994 في ميزانياتها بلغت 3.2 مليار دينار، منها حوالي 800 ميزانية بلديات، وقد وصل عدد البلديات العاجزة سنة 1999 إلى 1472 مما جعلها في تبعية مستمرة في التمويل إلى السلطات المركزية[1].

- صدر سنة 1990 قانون الإعلام الجديد في ضوء دستور 1989، لاسيما المادة السادسة لتنظيم عمليات النشر وتوزيع الدوريات والإصدارات مضمونه كما يلي: تصدر النشريات الدورية للإعلام باللغة العربية ابتداءا من تاريخ صدور هذا القانون، غير أنه يمكن إصرار النشريات الدورية الخصصة للنشر والتوزيع الوطني أو الدولي أو النشريات المخصصة باللغات الأجنبية بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام[2].

- أنشئ في الجزائر الرسم على القيمة المضافة، وهي رسم عالمي، وتم بموجب القانون 90 – 36 المؤرخ في 31 – 12 – 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991 المادة 65، وحددت المواد من 72 99 من القانون رقم 91– 25 المؤرخ في 18 – 12 – 1991 كيفيات تطبيق الرسم على القيمة المضافة، ولم تدخل حيز التطبيق إلا في 01 – 04 – 1991 بسبب تأخر المصادقة عليها، وإعطاء فرصة لأعوان الإدارة الضريبية لاستيعابها، وتشمل الضريبة جميع المنتجات الاستهلاكية والخدمات التي يحصل عليها المواطن بواسطة البيع، وكذلك عقود التأمين وإعادة التأمين على الكوارث، والقروض البنكية، وفرضت ضريبة إضافية على المواطن تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي، **مما رفع من الأعباء الضريبية المترتبة على المواطن الجزائري** في تلك الفترة، وزادت من معاناة المواطن التي تضاف إلى المعاناة في الجوانب

[1] Guernoud mahmoud, Financement des PCD, revue financière N 01, P23.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 14 بتاريخ 1990/04/04، قانون الإعلام، الجزائر 1990.

الأمنية والاجتماعية والاقتصادية[1]، كما تم فرض الضريبة على السكن وعلى المبيت في الفنادق، بنسب تتفاوت حول نوع السكن وتاريخ إنجازه وكذلك بحسب نوع الفنادق وتصنيفها الوطني.

- زيادة الاستيراد حيث بلغت الاحتياجات الوطنية المستوردة 71%، وذلك ما انعكس على قدرة المواطن في اقتناء ما يستهلكه ويلبي به حاجاته.
- الاحتياجات الغذائية تستهلك ¼ من عائدات الصادرات والقطاع الفلاحي لا يلبي الحاجات الغذائية للمجتمع، كما أن **القيمة المالية للاستيراد والاستهلاك الداخلي تتضاعف** إذا أخذنا بعين الاعتبار **تدني قيمة العملة** الوطنية أمام العملات الأجنبية، وهذا بدوره مؤشر **لارتفاع الأسعار وزيادة تكاليف إضافية على عاتق المواطن.**
- في سنة 1992 بلغت قيمة خدمة الديون الخارجية نسبة 76% من مداخيل الدولة من عائدات التصدير، وهذا مؤشر على أن عمليات التنمية أصيبت بالشلل جراء ثقل خدمة المديونية الخارجية، في حين **كانت الأوضاع الاجتماعية تزداد تأزما** ولا تستدعي تأجيل التكفل بها، كما أن نسبة عجز تمويل القطاع العام بلغت 12.7%، فأصبح من الضروري التخلي عن نفقات الدولة على القطاع العام بالاتجاه إلى خوصصته، وذلك ما أدى فعلا إلى **تسريح العمال** جراء إفلاس بعض المؤسسات وحلها، **ونمو معدلات البطالة** في المجتمع.

[1] – عدي عفانة، المحاسبة الضريبية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى 2004، ص 4، أنظر كذلك محمد أبو نصار، الضرائب ومحاسبتها، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2003، ص 39.

- نسبة النمو منعدمة مع **نسبة بطالة جد مرتفعة** سنة 1992[1]، وبين سنة 1994 و 1996 لا يمكن توقع مداخيل إضافية في الميزانية العامة، بل زادت خدمة الديون بنحو 8 مليار دولار، مع انخفاض مداخيل الوطن خارج المحروقات سنة 1998 إلى أقل من 350 مليون دولار، وأقل من 400 مليون دولار سنة 1999[2]، كما ورد في تقرير الديوان الوطني للإحصائيات أنه بين سنة 1991 و1998 تضاربت التقارير الرسمية مع التقارير المستقلة حول نسب النمو الاقتصادي، مما يدعو إلى استحداث نظام إعلامي مستقل وموضوعي يمثل معيارا للنمو بعيدا عن توجهات السياسة الاقتصادية، وهذا ما يدل على أن العوامل الاقتصادية وسياسات التنمية المعتمدة آنذاك كانت من بين أقوى العوامل التي دفعت إلى التحولات في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

- وفي وقت كان التكفل **بالمشاكل الاجتماعية** المتفاقمة ضروريا، كانت نفقات تأهيل وإنعاش المؤسسات قد بلغت 1264 مليار دينار، منها 5 مليار دولار لإنشاء بنوك جديدة[3]، وفي قانون المالية التكميلي لسنة 1994 في المادة 24-25 تقرر فتح رأسمال المؤسسات لمساهمات الخواص وطنيا ودوليا[4]، وذلك أمام عجز الخزينة العمومية الذي بلغ 144 مليار دينار سنة 2000[5]، وازداد تفاقما في السنوات الموالية، **والواقع الاجتماعي** في سنة 2000 يشير إلى بطالة مست 30% من اليد العاملة النشطة، أما الاقتصاد الموازي أو غير

---

[1] Abderahmane mebtoul, L'Algérie face aux défis de la mondialisation, op.cit, P105.
[2] Ibid. P108.
[3] Ibid. pp111.112.
[4] Ibid. p208.
[5] Ibid. p113.

الرسمي فقد بلغ نسبة 50% من النشاط العام، كما مس الفقر 40 إلى50% من السكان[1]،

- دستور 1996 / 28 نوفمبر / المادة 178 التي تحدد اللغة العربية لغة رسمية وطنية.

- 26 أوت 1998 انفجار في مطار الجزائر راح ضحيته 09 قتلى و128 جريح
- اغتيال "محمد بوضياف" بالمركز الثقافي عنابة في 29 جوان 1992.
- اختيار اليمين زروال لتسيير شؤون الدولة والمرحلة الانتقالية في 31 يناير 1994.
- كان تأسيس الجماعة الإسلامية المسلحة بعد 1991 والتي كانت ممثلة في جماعات متفرقة[2]، وكان تأسيس الجيش الإسلامي للإنقاذ في صيف 1994.
- تكوين ميليشيا الدفاع الذاتي وقوات الحرس البلدي، وبعد فراغ الساحة من الجبهة الإسلامية وفشل عقد روما في إجبار الحكومة الجزائرية على الاعتراف بحق الجبهة الإسلامية في الممارسة السياسية[3]، كان الحظ الأوفر لتيار

---

[1] Ibid. p115.

[2] المرجع السابق، ص83.

[3] – عقد روما هو اجتماع لخمسة أحزاب سياسية جزائرية معارضة في روما، وكانت الجبهة الإسلامية أحد الأحزاب المشاركة، اتفقت على مطالبة الحكومة الجزائرية بإيقاف العنف واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية، ورفض سلطة الجيش، وإطلاق سراح قيادي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن الحكومة الجزائرية رفضت الاتفاق واعتبرته مؤشرا للتدخل الخارجي في الأزمة الجزائرية، أنظر غي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي، مجلة الباحث، العدد 01، الجزائر 2002، ص 109.

الإخوان المسلمين الممثل في جناح محفوظ نحناح[1] لشغل الفراغ، كما فاز بعد ذلك اليامين زروال في الانتخابات الرئاسية بنسبة كبيرة من الأصوات المعبر عنها، كتعبير للجماهير عن إرادة التغيير والتحول إلى وضع جديد يكفل الاستقرار والأمن والتنمية، بينما وجد الرئيس المنتخب ملفات ساخنة تواجه عهدته نجمت عن التحولات السابقة في الميادين المختلفة، ومنها على سبيل الذكر: الملف الأمني والاجتماعي والاقتصادي والدبلوماسي، بالإضافة إلى حالات الاختفاء وكذلك المؤسسات المخربة والفساد والزواج الديني غير المسجل.

- فوز "اليمين زروال" بنسبة 60 بالمائة في الانتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995.
- 26 سبتمبر 1994 بروز الجماعة الإسلامية المسلحة.
- 31 ديسمبر 1997 مجزرة جنوب غرب العاصمة راح ضحيتها حوالي 400 مواطن.
- 15 أفريل 1999 فوز "عبد العزيز بوتفليقة" برئاسة الجمهورية.
- 11 يناير 2000 النزع الكامل لسلاح الجيش الإسلامي للإنقاذ، الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ.
- تعاقب الحكومات الجزائرية في ضل الأزمة:

حكومة مولود حمروش من سبتمبر 1989 إلى جوان 1991.

حكومة سيد أحمد غزالي من جوان 1991 إلى جويلية 1992.

[1] سليمان الرياشي – صالح فيلالي وآخرون، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 242.

وتمثل هاتين الحكومتين المرحلة ما قبل الانتقالية، أما الحكومات الانتقالية فتعاقبت على تسيير شؤون البلاد بين 1992 إلى 1997، وتعتبر هذه الفترة طويلة، وتعكس مدة من الاستقرار في هياكل الحكم والجهاز التنفيذي مع غياب الشرعية التي تمنحها صناديق الاقتراع للحكومات التي تسير البلاد، وانحسرت مهام هذه الحكومات في تسيير مصالح الدولة ومحاربة الإرهاب والعنف والتحول نحو اقتصاد السوق، والتخفيف من معانات المجتمع وإرساء دولة القانون، وثقافة السلم والحوار والعصا الغليظة لمن يتمرد على السلطة والقانون، وتمثلت هذه الحكومات في:

حكومة بلعيد عبد السلام من جويلية 1992 إلى أوت 1993.

حكومة رضا مالك من سبتمبر 1993 إلى أفريل 1994.

حكومة مقداد سيفي من أفريل 1994 إلى 1995.

حكومة أحمد أويحيى من ديسمبر 1995 إلى جوان 1997.

أما الحكومات الائتلافية فقد تكونت في عهد الرئيس اليمين زروال، وتمثلت في[1]:
حكومة أحمد أويحيي من جويلية 1997 إلى ديسمبر 1998.

حكومة إسماعيل حمداني من ديسمبر 1998 إلى ديسمبر 1999، وفي عهد الرئيس بوتفليقة تكونت الحكومة الانتقالية ممثلة في:

حكومة أحمد بن بيتور من ديسمبر 1999 إلى أوت 2000.

[1] – ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، مديرية النشر لجامعة قالمة 2006، ص 8.

ثم استقر النظام السياسي والحكومة بتكوين حكومة علي بن فليس من سبتمبر 2000 إلى جوان 2002، ثم ظهور الائتلاف السياسي[1] الذي يمكنه أن يضم الاتجاهات[2] السياسية المتباينة.

مجال التربية والتعليم

لم يتم التحضير للدخول المدرسي 92/91 بالشكل المناسب ولم تعد له خطة منهجية، مما ساهم في تعقيد الأوضاع في هذا القطاع الحساس، وقد بلغ عدد اللذين يجلسون لأول مرة على مقاعد الدراسة 750000 تلميذ[3] بما يشكل تحديا كبيرا للسلطات المعنية آنذاك، ومما يدل على الزيادة الهائلة لعدد المتمدرسين سنويا وزيادة التكاليف والنفقات العمومية لتوفير الهياكل والوسائل والتأطير والأموال اللازمة لإنجاح العملية، ويمكن الإشارة إلى التحولات التي شهدها القطاع في هذه الفترة من خلال إحصائيات وزارة التربية.

البطاقة الفنية للدخول المدرسي 1991 – 1992، مديرية التخطيط، إحصائيات وزارة التربية 1991.

---

[1] – روبرت توفر، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الحلبي، الدار العربية للموسوعات لبنان، ص 74.

[2] يعرف ألبورت الاتجاه على أنه حالة من الاستعداد العصبي والنفسي تنتظم من خلال خبرة الشخص، وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواضيع، كما أن السلوك هو ترجمة للاتجاه الذي يعتقد فيه الفرد، والسلوك يقوم على التفاعل والنشاط والمشاركة الوجدانية للآخرين في آلامهم وأفراحهم، أنظر: محي الدين مختار، محاضرات في علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982، ص 240 – 263.

[3] الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية الجزائر 1994، ص197.

التلاميذ:

- 6580000 يلتحقون بالمدرسة أي ما يعادل 27 % من سكان الجزائر
- 750 ألف تلميذ جديد بالسنة الأولى من التعليم الأساسي
- 20 ألف تلميذ يمثلون نسبة الزيادة مقارنة بالسنة الماضية
- 490 ألف تلميذ يلتحقون بالسنة السابعة أساسي
- 1.5 مليون يمثلون العدد الإجمالي للسنوات السابعة والثامنة والتاسعة أساسي
- 230 ألف ينضمون للسنة الأولى ثانوي
- 730 ألف تلميذ العدد الإجمالي لتلاميذ المستوى النهائي بمختلف الشعب

المعلمون والأساتذة:

- 160 ألف في الطورين الأول والثاني أي في المدرسة الابتدائية سابقا
- 86 ألف معلم في الطور الثالث
- 44 ألف أستاذ في التعليم الثانوي
- المجموع 288 ألف.

المؤسسات التعليمية:

- 13135 مدرسة للطورين الأول والثاني
- 2339 مدرسة للطور الثالث
- 672 ثانوية
- 140 متقنة
- 16286 مؤسسة قديمة في المجموع
- 600 مدرسة جديدة للطور الأول والثاني أي 3250 قاعة دراسية
- 31 متوسطة جديدة
- 6 ثانويات جديدة
- 2 متقنة جديدة

– 18 ثانوية و11 متقنة يتم تسليمها مع بداية الدخول المدرسي 1992 – 1993.

أما عن أحوال التعليم العالي فيمكن الإشارة إلى أوضاعه من خلال مؤشراته لبعض سنوات فترة الدراسة.

تطور عدد الطلبة الجامعيين في الجزائر بين 1990 و 1996

السنة الجامعية	عدد الطلبة
1990 – 1991	239813
1991 – 1992	260000
1995 – 1996	300000

تطور عدد طلبة ما بعد التدرج بين 1991 و 1995

السنة الجامعية	عدد الطلبة
1991 – 1992	20000
1994 – 1995	25000

تطور عدد أساتذة التعليم العالي بين 1990 و 1996

السنة الجامعية	عدد الأساتذة
1990 – 1991	15171
1995 – 1996	118000

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الندوة الوطنية الثانية حول التعليم العالي– ورقة مقدمة للندوة – بعض المعطيات حول التعليم العالي، ص 52.

الملاحظ في هذه الفترات بالنسبة لتعداد الطلبة والأساتذة أن نمو العدد لم يكن بنسب كبيرة مقارنة مع الحقبة الزمنية، وقد يعود ذلك إلى اهتمام الحكومات المتعاقبة بالوضع الأمني والاقتصادي أكثر من الميادين الأخرى.

الفهرس

شكر وتقدير	01
إهداء	02
مقدمة	03
الإشكالية	13
فرضيات الدراسة	14
أسباب اختيار الموضوع	15
أهمية الدراسة	17
أهدافها	17
الدراسات السابقة	18

زمن الدراسة 19
منهج الدراسة 20
تقنيات الدراسة 21
صعوبات الدراسة 21
الفصل الأول مدخل إلى التحول 23
مفهوم التغير 25
أنواع التغير 35
نظريات التغير 38
مفهوم التحول 44
بناء التحول الاجتماعي 49
بناء التحول الاجتماعي والثقافي 53
الحاجة إلى التحول 61
الاستجابة للتحول 63
تكاليف التحول 65
مجالات التحول 69
علاقة التحول بالتحديث والتقدم والتطور والنمو 80
الفصل الثاني مجالاته وعوامله 83
مجالاته وعوامله 84
بعض عوامل التحول 87
البنية القانونية 89
البنية الاقتصادية 93
الأوضاع السياسية 104
الأوضاع الإقليمية 110

الأوضاع القومية 113
الأوضاع الدولية 115
الوضع الأمني 118
الأوضاع الثقافية 119
الفصل الثالث مظاهر التحول في الجزائر 123
التحول الاجتماعي 124
التحول في نظام الزواج 129
التحول في مجال التربية والتعليم 130
التحول الثقافي 133
مظاهر التحول الثقافي في الجزائر 151
التحول السياسي 160
التحول الاقتصادي 164
التحول الإعلامي 167
الكتابة على الجدران نموذج إعلامي غير رسمي 172
الفصل الرابع
دراسة ميدانية بحي جنان بن عصمان أبي تشفين تلمسان 180
مجتمع البحث 181
وصف العينة المختارة 182
وصف منطقة الإقامة الأصلية 185
نشاطات السكان 186
نموذج الاستمارة 188
عرض وتحليل النتائج 192
مناقشتها 231

المسائل التي أثيرت في المرحلة المدروسة 234
الخاتمة 244
المصادر والمراجع 251
الملاحق 267
الفهرس 280

ملخص:

عرف المجتمع الجزائري العديد من التغيرات والتحولات على مر التاريخ، تباينت أسبابها ومبرراتها، كما تباينت مظاهرها ونتائجها، وهي تفيد بذلك أن التحول والتغير سنة طبيعية في مسار المجتمع، وفي العشرية التي عرفت فيها الجزائر التعددية السياسية وقعت تغيرات كثيرة حولت مسار الحياة الاجتماعية والثقافية إلى مظهر مغاير لما كان سائدا في ما سبق، وقد شكل الحدث السياسي الأهمية البارزة في إحداث تلك التحولات، حتى أن كثيرا من الدارسين يجمعون على أن كل التغيرات والتحولات التي مست جوانب الحياة المختلفة تعود إليه، لكن رؤاهم تتباين حول إرادة التغير والتحول وعفويته.

إذن من هذا المنطلق وعلى ضوء ذلك تحدد السؤال الرئيسي للإشكالية كما يلي: هل التحولات الاجتماعية والثقافية التي عاشها المجتمع الجزائري بين سنة 1990 و2000 كانت طبيعية؟ أو بتعبير آخر هل التحولات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري في هذه الفترة هي امتداد لنمو وتطور طبيعي في الحياة الاجتماعية والثقافية؟ أم ترجع إلى ظروف ومؤثرات طارئة أدت إلى ذلك؟

الكلمات المفتاحية:

التحولات – الاجتماعية – الثقافية – الجزائر 1990؛2000.

Summary's:

The ALGERIAN society has witnessed several changes and transformations between 1990 and 2000 by time leading to many reasons and results. These latters were clear and obvious, meaning that this change was a nature on the outgoing of our society.

In the last decade, Algeria witnessed the era of the different parties when many changes has occurred in the outgoing of the social and cultural fields. The political event was the main reason of the emergence of such events, so that many sociologists and anthropologists concluded that the political event was behind what is happening in Algeria.

The question raised here is: were the social and cultural transformations lived by the Algerian society between 1990 and 2000 natural? Or they refer to sudden conditions and effects?

Keys words:

Social – cultural – transformation – Algeria 1990; 2000.

Résumé:

L'Algérie a vécu de nombreux évènements pendant toute une décennie (1990 et 2000), les différents facteurs politiques, économiques, sociales et culturels sont considérés comme les principaux facteurs de changement qui ont basculé la société algérienne vers des évènements inattendus.

Les moyens de mutation et transformation et transition de la société étaient nombreux, mais les issues possibles pour achever la crise et réparer le disfonctionnement n'étaient pas nombreux, on se demande alors – est ce-que les transformations sociales et culturels qu'a vécus la société Algérienne entre 1990 et 2000 étaient normales ? ou elle révèlent à des facteurs improvis ?

Mots clés:

Transformations – sociales – culturels – Algérie 1990; 2000.

التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الجزائري: 1990 -2000
(دراسة أنثروبولوجية)

شهدت الجزائر شأنها شأن الدول والمجتمعات الأخرى مظاهر تغير وتحول مختلفة في فترات زمنية متباينة وتحت تأثير عوامل متعددة، وكان أهم هذه التحولات ما شهدته بين سنة 1990 و2000، والتي لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال تحولات مستقلة عن ما سبقها من ظروف وحقب، نظرا للامتداد الطبيعي لعناصر التحول في الأزمنة السابقة، وكذلك لتراكم عوامله واستغراقه وقتا معينا حتى يتحقق، كما أن الظاهرة عبارة عن سلوك وممارسة ونشاط اجتماعي وثقافي مركب، يقوم في وجوده على جملة من الشروط التي تحدد كيفية وقوعه ومبررات القيام به، ومن هذا المنطلق يمكن التساؤل عن مبررات التحول بعد تفسير آليات حدوثه وتحققه في المجالين الثقافي والاجتماعي.

لقد عاشت الجزائر أوضاعا سياسية وأمنية واقتصادية عسيرة عشية الاستقلال مما أسفر بعد مخاض عسير عن تبني رؤية ومشروع مجتمع للنهوض بالأوضاع في كافة المجالات وبمساهمة كل القطاعات والقوى الفاعلة في المجتمع، وطرح المشروع المسمى بالاشتراكي تساؤلات كثيرة حول فاعليته ومستقبله، وظل المعارضون له ينادون بضرورة التغيير في الإستراتيجية العامة في تسيير شؤون البلاد إلى أن تم اعتماد النهج الديمقراطي كوسيلة لإشراك كل الطاقات الفاعلة في المجتمع في تبني الرؤى والحلول واعتماد السياسة والإستراتيجية المناسبة للنهوض بالمجتمع.

ولعل تسارع وتيرة الأحداث وكثرتها في كافة الميادين كان مبررا لاستحضار وطرح مختلف القضايا التي كانت في السابق من المحظورات، ومن بينها القضية اللغوية بإعادة النظر في تصنيف اللغات الوطنية – النظام المعتمد في الحكم، اشتراكي – ليبرالي..، ومضى كما لو أن الفرصة

أو الزمن مناسب لحل كل المشاكل ومعالجة كل القضايا بالفصل فيها، غير أن هذه الأطروحات حملتها أحزاب وتيارات سياسية وفكرية وثقافية وشخصيات في صراعها مع القوى المناوئة ولم تكن بأي حال من الأحوال وليدة التفاعل العفوي والطبيعي بين مكونات المجتمع.

كما أن التحولات الاجتماعية والثقافية في الجزائر في الفترة المعنية بالدراسة لم تتم بمنأى عن التحولات الإقليمية والقومية والعالمية، باعتبار أن الجزائر تربطها علاقات مهمة في شتى المجالات مع دول الجوار ودول حوض المتوسط والعالم العربي والإسلامي ومع بعض دول العالم، حيث أن مسار التحولات العربية والإسلامية والمتوسطية والعالمية ألقى بآثاره على الواقع المعيشي والحياة العامة للمواطن الجزائري، ومما جعل الجزائر بالخصوص مسرحا لهذه التحولات والتغير الجذري في السياسة العامة للبلاد، وكذلك في المجالات المختلفة ذات الارتباط بالنظام السياسي والحكم والتسيير، هو أهميتها على أصعدة عديدة، مثل الموقع، الثروات، الدور الإقليمي والعربي وحتى العالمي، والتنوع والثراء الطبيعي الاقتصادي والزراعي والتجاري والثقافي والحضاري.

ولم تقف الجزائر بعد الاستقلال بمعزل عن التحولات الإيديولوجية والسياسية في العالم، إذ تبنت الخيار الاشتراكي بعد الاستقلال في سياسات التنمية وتغيير الواقع الذي تركه الوجود الاستعماري، وقد جعلها بذلك قطبا اشتراكيا لعقدين متتاليين، ثم اعتمد النهج الديمقراطي وتم الانتقال التدريجي بانحراف كبير نحو اقتصاد السوق أو النهج الرأسمالي المعاصر، وهذا الانعطاف نجم عن الصراع الذي استمر منذ بدايات الحركة الوطنية أثناء الاستعمار حول الخيار الذي يجب اعتماده في تسيير شؤون البلاد،

وظهرت أولى نتائجه مباشرة بعد الاستقلال في شكل انفلات وصراع وتمرد محدود لبعض القوى الوطنية التي لم توافق على النهج الاشتراكي.

كما تتبين أهمية التحول من خلال المكتسبات التي يتم تحقيقها أو فقدانها أثناء عمليات التغير والانتقال من وضع إلى آخر، وتظهر كذلك أهمية الزمن من حيث مناسبته لوقوع تلك التحولات أو لا، بالإضافة إلى مدته التي يمكن أن تكون كبيرة مقارنة مع طبيعة نتائجه، أو قياسية، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على الواقع الاجتماعي والثقافي للمواطن الجزائري.

وتكمن مظاهر التحول الاجتماعي والثقافي في مستويات التغيير، واستبدال طرائق العيش وأشكال الممارسات وصيغ المعاملات ومبادئ التفكير والتصور بمظاهر أخرى، تستند إلى مقاييس جديدة تم اعتمادها كبدائل عن المقاييس السابقة، التي أصبحت في نظر المجتمع مقيدة لقدراته في التجديد والتطور، وقد عرف المجتمع الجزائري العديد من التغيرات والتحولات على مر التاريخ، تباينت أسبابها ومبرراتها، كما تباينت مظاهرها ونتائجها، وهي تفيد بذلك أن التحول والتغير سنة طبيعية في مسار المجتمع، وفي الفترة التي عرفت فيها الجزائر التعددية السياسية وقعت تغيرات كثيرة حولت مسار الحياة الاجتماعية والثقافية إلى مظهر مغاير لما كان سائدا في ما سبق، وقد شكل الحدث السياسي الأهمية البارزة في إحداث تلك التحولات، حتى أننا يمكن أن نعتقد أن كل التغيرات والتحولات التي مست جوانب الحياة المختلفة تعود إليه، لكن التساؤل عن إ رادة التغير والتحول أو عفويته ضروري لتتبع مساره وأطواره.

إذن من هذا المنطلق يمكن الخوض في الإشكالية الآتية: هل التحولات الاجتماعية والثقافية التي عاشها المجتمع الجزائري بين سنة 1990 و2000 كانت طبيعية؟ أو بتعبير آخر هل التحولات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري في هذه الفترة هي امتداد لنمو وتطور طبيعي في الحياة الاجتماعي والثقافية؟ أم ترجع إلى ظروف ومؤثرات طارئة؟.

إن أي مجتمع يعيش ويتعايش مع مؤثرات متنوعة، داخلية وخارجية، تاريخية وجديدة، والمجتمع الجزائري مر بظروف سياسية واقتصادية وأمنية طارئة جعلت من مسار النمو والتحول يتحدد على ضوء تأثيرها، وعليه يمكننا القول بأن التحولات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري بين 1990 و2000 لم تنتج من مسار نمو طبيعي وعادي، يكون فيه المجتمع هو المنتج الأساسي لمظاهر التحول.

كما لا يمكن إهمال دور المجتمع في تحديد مصيره فإنه لا يمكن أن نغفل تأثير العوامل الإقليمية والدولية أو مساهمتها على أقل تقدير في تحديد شكل واتجاه التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري في الفترة المذكورة، وبذلك فإن التحولات الاجتماعية والثقافية في الجزائر في تلك الفترة لا يمكن عزلها عن التحولات الإقليمية والقومية والدولية، التي ساهمت في إيجاد بدائل متنوعة في التعامل مع الأزمة، وكان المجتمع بكل مكوناته هو المنتج والمنفذ لبرامج التحول والتغير بكافة أشكاله.

ولنا سلمنا بأن شكل الصراعات وحدتها بين القوى الفاعلة في المجتمع في تلك الفترة هي المحدد الرئيسي لاتجاه التحول، فإنه يمكن أن القول بأن وسائل التحول والفاعلين الاجتماعيين الذين ساهموا فيه، ومكانه وزمانه، هي دلائل قوية على أن التحول الثقافي والاجتماعي كان طبيعيا،

نجم عن ضرورة تغير الأوضاع، وفرضته متطلبات الفترة التي مرت بها البلاد.

وكان من نتائج الأحداث الأليمة التي شهدتها الجزائر بين 1990 و2000 آثار على المستويين الاجتماعي والثقافي وحتى الديني والسياسي والاقتصادي، وقد تلخصت في مستويين: الأول إيجابي، ويتعلق بتنامي الوعي الاجتماعي والثقافي حول المواضيع والقضايا التي أثير الجدل حولها، فازدادت بذلك مطالب المجتمع في التكفل بالفئات المتضررة من الأزمة، ثم المطالبة بالتعويضات عن الأضرار التي ألحقت بالمواطنين في الأرواح والممتلكات، لتصل إلى المطالبة بحماية العمال من أثر تقلبات السياسة الاقتصادية وسياسات التنمية، ومن انعكاسات التحول الاقتصادي على سوق العمل والقدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطن الجزائري، ثم الحفاظ على نسب النمو التي تتيح فرص التشغيل واستقرار الدخل الفردي وجلب أسباب التطور والراحة للأسر الجزائرية والمواطن الجزائري الذي اعتبر المتضرر الأول من انعكاسات الأزمة، وكذلك المسدد المباشر لتكاليفها البشرية والمادية والمعنوية. ومن إفرازات المرحلة الإيجابية في الميدان الثقافي أن المواطن أدرك قيمة الموروث الثقافي والتاريخي من خلال الخطر الذي لحق بالمعالم الأثرية والمثقفين، ومن خلال المخاطر التي هددت اللغة الوطنية والشكوك التي حيكت حول كتابة تاريخ الجزائر، وتلفيق التهم لرموز الثورة والتيارات السياسية للحركة الوطنية إبان الاستعمار، كما أدركت النخبة الوطنية من المثقفين ورجال العلم مخاطر الانزلاق والتبعية للثقافة الغربية أو ثقافة المشرق، وذلك بازدياد الدعوات للحفاظ على المقومات الثقافية الوطنية وخصوصية المجتمع الجزائري الذي يتميز بغنى ثقافي على مستويات متنوعة (فلكلور، فنون، عادات، تقاليد،

لباس، لهجات، آثار، صناعات تقليدية، ممارسات وطقوس شعبية وأعراف..)، كما أن الفترة المدروسة ظهرت فيها معالم التنوع في الإنتاج الثقافي في الفنون والآداب والترفيه والتوعية والتحسيس والتكوين، وذلك لأن الثقافة لم تعد برنامجا حزبيا وإنما مجالا لتنافس القوى المبدعة التي وجدت في المحظورات والممنوعات التي حذرت منها المعارضة المسلحة مجالا للاستثمار في الإنتاج الثقافي، فظهر الكاريكاتير والرسم والنكت والقصص والأمثال الشعبية والمسرحيات وأغاني "الراي" التي تشخص الوضع الاجتماعي والثقافي والسياسي، والتي لقيت إقبالا كبيرا من الجمهور حيث وجد فيها متنفسا حقيقيا لمعاناته من تبعات الأزمة الخانقة، كما تأسست الجمعيات والمنظمات التي تحمي التراث وتدافع عن قيم الثورة والمجتمع والأمة والثقافة الوطنية، واعتنت بالحفاظ على التراث والمكاسب الثقافية من المخاطر التي تهددها، كما نظمت المهرجانات والأعياد والمناسبات لتحدي ذاكرة النسيان والطمس والتناسي لعادات الأجيال والشعب الجزائري في إحياء التراث. ولا أجد من الأدلة أقوى من تكوين أحزاب سياسية وطنية تتبنى المشروع الاجتماعي أو الثقافي أو التاريخي أو الديني في مشاريعها وحتى في تسميتها مثل: حزب العمال، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب عهد 54، حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحل، كما أن الانسداد والانكماش الثقافي في فترة الدراسة عموما طرح فرص الانفتاح على الثقافات الأجنبية وتنوعا في طرائق التفكير والرؤية المستقبلية لمسار التنمية الثقافية وحدودها وأبعادها.

أما المستوى السلبي فيتعلق بما أفرزته المرحلة من نتائج على الصعيد الثقافي حيث لم تحض الثقافة بأهمية وأسبقية في حسابات الطبقة السياسية والطبقة الحاكمة، كما فقد فنانون من رموز الثقافة الوطنية في

المسرح والرواية والفنون المختلفة بفعل الاغتيالات، وأصبح الميدان الثقافي يعاني من الركود، وأولويات المواطن تتطلع إلى توفير الأمن والاستقرار والغذاء والمأوى والخدمات الاجتماعية على حساب إقامة وإحياء المناسبات الثقافية، كما أن نتائج البحث الميداني أكدت أن أولويات المواطنين وخاصة من اللذين مستهم تبعات الأزمة الأمنية تعلقت بالتخفيف من حدة المشاكل اليومية في محاولة للخروج من دائرة الفقر واللاأمن والمعاناة اليومية، وأكثرهم تخلى بشكل كبير عن إحياء الممارسات الثقافية تحت وقع المعاناة والهجرة وفقدان المكاسب الاجتماعية والثقافية التي نعموا بها في السابق.

ولم يكن حال المواطن نحو الثقافة أبعد من حال السلطة التي كانت تضع أولوياتها في الخروج من الأزمة والعمل على تحقيق الاستقرار حتى يتم النهوض بالقطاعات المختلفة، ومن بينها قطاع الثقافة.

ومن الجوانب السلبية في عملية التحول هو ظهور الصراع الثقافي بين مكونات المجتمع، مع البدايات الأولى للعملية الديمقراطية، حيث بدأت تتشكل معالم الثقافة الطبقية بظهور الطبقة الغنية والأثرياء، مقابل ذوبان الطبقة المتوسطة لصالح الطبقة البسيطة والكادحة، وكان من الطبيعي أن يمتاز كل صنف بممارساته الثقافية في المناسبات والأعياد التي تتطلب الإنفاق واقتناء مستلزمات إحياء المناسبات الثقافية، كما ظهرت معالم صراع قديم جديد بين الثقافة الفرنكوفونية والثقافة العربية، والتي اتخذت من منابر الإعلام وسيلة وحلبة للصراع، وقد وصلت حدة هذا الصراع إلى حدود سن القوانين لحماية اللغة الوطنية في عقر دارها واستعمالها في التعليم والإدارة، وذلك بدل أن تسن القوانين لحماية اللغة الأجنبية ولغة

مستعمر وعدو الأمس، كما انتقل الصراع حول اعتماد اللغة والثقافة الأمازيغية من إطاره الاجتماعي الثقافي إلى الإطار السياسي.

ورغم أن الفترة المدروسة مثلت انفجارا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا وأمنيا في الجزائر، ورغم أن التحول لم يتم في ظروف طبيعية لنمو المجتمع والإنتاج الثقافي والنشاط الاجتماعي، حيث مثلت الظروف الاستثنائية والخاصة بالمرحلة من مختلف الجوانب إطارا محددا لشكل التحول ووتيرته ونتائجه، إذ ظهرت في ظروف قياسية أنماط جديدة من الثقافة التي نجمت بدورها عن تحول مفاجئ في السياسة الوطنية والاقتصاد والبناء الاجتماعي، إلا أنه ترجم بواقعية وشفافية ما كان المجتمع الجزائري بكل مكوناته يتطلع إليه من تحرر من القيود والمخططات التي قيدت طاقاته في النمو والتحول الطبيعي. وأفرزت الظروف العامة تنوعا ثقافيا من حيث اللباس والسلوك والممارسات ونمط التفكير والاتجاه الثقافي، والذي يترجم بدوره التنوع في التركيب الاجتماعي والسياسي، وأصبح من السهل استنباط الانتماء والاتجاه والثقافة التي يتشبع بها المواطن من خلال لباسه أو هيئته وكلامه أو طبيعة الفكر الذي يحمله أو من خلال طرائق إحياء الحفلات والولائم والمناسبات (على الطريقة الإسلامية السلفية – على الطريقة التقليدية الأصيلة – على الطريقة الغربية – على الطريقة المعاصرة التي تمزج بين الطرق السابقة).

لقد أرست الأزمة بين 1990 و2000 ثقافة العنف والانتقام والقتل والتدمير والاستبداد بالرأي وإنكار الآخر، كما ظهرت ثقافة الانعزال والتمييز والتطرف كنتائج لانسداد الأوضاع، وحمل كل طرف في الأزمة كل نتائجها السلبية إلى الطرف الآخر، والحلول والانفراج لا يتم إلا بالتخلص من وجود

الخصم، ومثلت تلك الثقافة أرضية لظهور ثقافة التسامح والحوار والعفو في ما بعد، حيث لم تجدي سياسة المواجهة والاستئصال نفعا، بل زادت من تكاليف الخروج من الأزمة بشريا وماديا، وكان الحل الوحيد والناجح في حل عقدها هو التحول نحو منطق الحوار وتغليب الحكمة وطي صفحات الحقد والعنف والمواجهة، ثم العمل على ترميم وإصلاح مخلفات الصراع، ثم إشراك المجتمع في عمليات البناء والتنمية بعيدا عن أي وجه من أوجه الصراع والمواجهة.

غير أن مخلفات الأزمة من الناحية الاجتماعية كانت أعمق، وليس من السهل تجاوزها أو تناسيها، فالتكلفة البشرية كانت باهظة، واليتامى والأرامل والمشردين والنازحين والمعطوبين كانوا تحديا حقيقيا لأي حكومة تحاول طي صفحة الماضي لبناء قواعد المستقبل والتحول إلى سياسات الإصلاح باستخلاص الدروس من حقب الأزمة، وكانت التعويضات المادية تمثل المخرج المهم في التخفيف من معانات وآلام المتضررين والضحايا، كما أن الحكومة تحولت في سياستها الاجتماعية إلى الاعتناء بالضحايا بإنشاء مراكز اجتماعية تعتني بهم على غرار مراكز رعاية الأيتام وضحايا العنف والإرهاب، كما قدمت للمنظمات والجمعيات التي تدافع عن حقوق الضحايا الدعم والتسهيلات الضرورية، وكانت لها امتيازات في الجانب الاجتماعي في الحصول على التعويض المالي والسكن.

كما يمكن تمييز أنماط أخرى من التغيرات والتحولات في المجالين الاجتماعي والثقافي على ضوء المتغيرات التي طرأت على النظم الاجتماعية والثقافية، ومنها:

- التحول على مستوى الدخل حيث اضطربت معدلاته ومصادره.
- القدرة الشرائية للمواطن لم تستقر وتدنت بفعل العوامل الاقتصادية والتجارية والأمنية للبلاد.
- المهن والوظائف: فقدان مناصب العمل والوظائف وظهور تصنيف واختصاصات تلبي متطلبات اجتياز المرحلة.
- المراكز والأدوار الاجتماعية: تقهقر الأدوار والمراكز بفعل العوامل الاقتصادية والمعيشية
- البنية الاجتماعية: الزوال التدريجي للطبقة المتوسطة مقابل تصاعد نمو البرجوازية.
- المشاركة الاجتماعية بين 1990 و2000 تراجعت بفعل اهتمام الدولة بمحاربة العنف وإغفال أسبابه ونتائجه.
- تجليات العنف في الجزائر كانت بفعل الصراع بين الأطراف التي تحمل مثل وثقافة الأصالة والأطراف التي تحمل مثل المعاصرة، والتي تحولت إلى سجال مرير حول كل طرف إزاحة الآخر، وتحقيق مشروع التنمية والتحديث وفق المبادئ التي يتعصب لها كل طرف.
- المشاركة الثقافية تدنت إلى أدنى مستوياتها بفعل غياب الإنتاج الثقافي وهيمنة المشاغل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية على الساحة الوطنية والانشغال العام للمجتمع.
- حركة التعليم والتكوين اضطربت بفعل حرق المؤسسات التعليمية والهجرة من الأرياف والقرى إلى الحواضر والمدن.
- تنامي الوعي الاجتماعي السياسي الديني من خلال عمل الجماهير على فهم الأوضاع وتحليلها.
- تراجع الصناعات التقليدية لحساب حركة التصنيع وغزو السلع الأجنبية.

- تنظيم وتأطير الخدمات الاجتماعية والثقافية والدينية والصحية كان من أولويات سياسات الدولة لسد منافذ الدعم للعنف المسلح.
- نشاط حركة الهجرة الداخلية والخارجية وطلبات اللجوء السياسي والاجتماعي.
- زيادة الطلب على السكن بفعل الهجرة الداخلية والدمار الذي لحق الممتلكات، وارتفاع وتيرة إنجاز المشاريع السكنية.
- الاهتمام بالتنمية الريفية للقضاء على الفقر والتهميش وأسباب العنف.
- زيادة الاستهلاك العام والنفقات العمومية جراء الأزمة.
- ارتفاع الأسعار جراء تدني قيمة الدينار.
- ارتفاع سن الزواج وتراجع معدلاته بفعل الأزمة متعددة الجوانب.
- ظهور فئات الأرامل والأيتام والمشردين والمعطوبين والمفقودين.
- تراجع دور الأسرة ودور المجتمع المدني، في تأطير عمليات التحول والتنمية.
- زيادة وتيرة التحولات التقنية في مجالات الحياة بفعل الانفتاح على السوق الخارجية.
- تحول في البنية السياسية حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتغيير أسماء بعض الأحزاب.

- مبدأ التمايز وقبول الآخر باتجاهاته وآ لرء ومواقفه تحقق رغم المعارضة التي اتخذت أشكالا عديدة، سياسية، فكرية، وحتى المسلحة، وأصبح أكثر قبولا عنه في فترة الحزب الواحد، رغم أن ثمن هذا القبول كان باهظا جدا.

- هناك تغيرات جزئية تتعلق بانخفاض مستوى رفض المفاهيم والممارسات والطبائع المستمدة من بيئات ثقافية مغايرة للبيئة الثقافية المحلية بفعل الغزو الإعلامي الثقافي، لا ترقى في نتائجها إلى مستوى التحول، لكن التحول الحقيقي يكمن في الصورة التي اكتسبها المجتمع الجزائري عن الأنماط الثقافية الغربية، والتي أصبحت مجسدة فيه بفعل التقليد، والتي كانت إلى وقت قريب مرفوضة شكلا ومضمونا عند عامة الناس، من منطلق مخالفة القوى الاستعمارية المضللة والطامسة لهوية الشعوب المستعمرة سابقا، وقد يفسر ذلك على أن تطلعات جيل الاستقلال لا تتحفظ على الأنماط الغربية بالدرجة التي يتحفظ عليها جيل الثورة.

- لقد أدت التحولات المختلفة التي شهدها المجتمع الجزائري إلى تكوين صور نمطية حول قضايا المجتمع، أثرت بدورها في تحول العقلية الجزائرية، بفعل العوامل الثقافية والنفسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية، ومنها: العنف، الإرهاب، الاستبداد والتطرف، الفساد، الممارسة الديمقراطية..

- بفعل الظروف الاقتصادية، انتقلت بعض الأسرة من أسر أبوية تتميز بتحكم الأب في التسيير وهيمنته على كل الصلاحيات، إلى انتقال تلك الصلاحيات إلى أحد أفرادها النشطين الذي يحل محل الأب في اتخاذ القرارات وتنظيم شؤون الأسرة، ويحضى باهتمام أعضائها واحترامهم وخضوعهم لسلطته أو توجيهاته، وهذا ما لمسناه عند أفراد العينة حيث لم تتشكل كلية من الآباء وإنما اعتمدنا على اختيارها على أساس محدد المعيل والعضو الذي يتكفل بتوفير المستلزمات والإنفاق والتسيير،

وتمثل عند بعض الأسر في الآباء وأسر أخرى في الأخ الأكبر، رغم وجود دخلين أحيانا إلا أن مسؤولية الأسرة تقع على عاتق أكبرهم سنا.

ساهم التحول في المجال السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي والثقافي في تكوين وعي متنامي نحو المشاكل الوطنية والقضايا المصيرية، ويتمثل في انتشار الوعي السياسي والاقتصادي الذي دفعت إليه عوامل كثيرة أدت بالمواطن إلى تتبع تحول وتغير النظم والتشريعات وتغيرات الأسواق والسياسة الاقتصادية، كما تنامى الوعي بمشاكل المجتمع وممارسة الرقابة غير الرسمية على الهياكل الاجتماعية والنشاط الاجتماعي والثقافي والمؤسسات الإعلامية من خلال الاحتجاجات في الميدان أو لدى الهيئات المعنية أو استغلال منابر الإعلام لنقل الانشغالات والتظلمات ومعارضة أو تأييد المواقف والأنشطة الاجتماعية والثقافية.

وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الثقافة والعلاقات الاجتماعية بالنسبة للفرد والجماعات والمجتمع بصفة عامة، في تحقيق التماسك والوحدة الاجتماعية، والأزمات المتعاقبة والمتشعبة يمكنها أن تفكك النسيج الاجتماعي وتضعف ميوله لإحياء الثقافة وممارسة طقوسها.

كما أن الثقافة لها دورها في تحديد نوع السلوك ونمط الحياة والتفاعل مع الآخرين، فالبيئة الاجتماعية تساهم في ضبط العلاقات وتوجيهها، وقد تحقق ذلك من خلال تحول النمط المعيشي والبيئة الاجتماعية لعينة من المجتمع بفعل الأوضاع الطارئة، حيث فرضت عليهم أنماط تفاعل وتعايش مع المحيط والوضع الجديد، بما أفقدهم بعض مميزات الحياة الاجتماعية القائمة على التعاون والتلاحم ودفعهم إلى قبول الأنماط الاجتماعية والثقافية السائدة والتي تعتبر محصلة التحول ونتيجته، وتقوم على استقلالية

الوحدات الاجتماعية وتنصلها من الالتزامات التي ليست في صالحها، وظهور ثقافة التعايش القائمة على المصالح المشتركة داخل المجتمع وليس الانسجام الاجتماعي والثقافي.

أثبتت الدراسة أن حجم التحول كان كبيرا خاصة في المجال الاجتماعي، وقد دلت عليه مؤشرات كثيرة منها: تغير النشاط والدخل والسكن ونمط العلاقات الاجتماعية، بينما تعلق التحول في الميدان الثقافي بجملة التغيرات التي اقترنت بالممارسات الثقافية والتي كانت محصلة لتغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، كما أن البنية الاجتماعية الجديدة لم تساعد على الحفاظ على شكل الممارسات الثقافية، باعتبار أن الروابط الاجتماعية التقليدية كانت من بين أسباب الحفاظ على الممارسة الثقافية، والروابط الجديدة أكثر دفعا للتحرر من القيود الثقافية تحت وقع التحولات الشاملة لمظاهر الحياة.

خلصت الدراسة من الناحية الأنثروبولوجية إلى أن التحول الذي شهده المجتمع يمكن تبريره بانتقاله من مجتمع ذكوري إلى مجتمع تشارك فيه المرأة بفاعلية في الإنتاج والتسيير والإدارة، ومن مجتمع يخضع لسياسات التنمية إلى مجتمع يشارك وينتج عوامل التنمية، وما يدل عليه ذلك من تأثيرات في أنماط الحياة الاجتماعية، وارتبط تغير الممارسة الثقافية وإقامة العلاقات المختلفة ببنية النظام الاجتماعي الجديد، وعلى ذلك أصبح الأفراد ملتزمون بتعاليم الحياة الاجتماعية والثقافية التي اضطرتهم الأوضاع إلى قبولها والتعايش معها.

ملخص:

عرف المجتمع الجزائري العديد من التغيرات والتحولات على مر التاريخ، تباينت أسبابها ومبرراتها، كما تباينت مظاهرها ونتائجها، وهي تفيد بذلك أن التحول والتغير سنة طبيعية في مسار المجتمع، وفي العشرية التي عرفت فيها الجزائر التعددية السياسية وقعت تغيرات كثيرة حولت مسار الحياة الاجتماعية والثقافية إلى مظهر مغاير لما كان سائدا في ما سبق، وقد شكل الحدث السياسي الأهمية البارزة في إحداث تلك التحولات، حتى أن كثيرا من الدارسين يجمعون على أن كل التغيرات والتحولات التي مست جوانب الحياة المختلفة تعود إليه، لكن رؤاهم تتباين حول إرادة التغير والتحول وعفويته.

إذن من هذا المنطلق وعلى ضوء ذلك تحدد السؤال الرئيسي للإشكالية كما يلي: هل التحولات الاجتماعية والثقافية التي عاشها المجتمع الجزائري بين سنة 1990 و2000 كانت طبيعية؟ أو بتعبير آخر هل التحولات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري في هذه الفترة هي امتداد لنمو وتطور طبيعي في الحياة الاجتماعية والثقافية؟ أم ترجع إلى ظروف ومؤثرات طارئة أدت إلى ذلك؟

الكلمات المفتاحية:

التحولات – الاجتماعية – الثقافية – الجزائر 1990؛2000.

Summary's:

The ALGERIAN society has witnessed several changes and transformations between 1990 and 2000 by time leading to many reasons and results. These latters were clear and obvious, meaning that this change was a nature on the outgoing of our society.

In the last decade, Algeria witnessed the era of the different parties when many changes has occurred in the outgoing of the social and cultural fields. The political event was the main reason of the emergence of such events, so that many sociologists and anthropologists concluded that the political event was behind what is happening in Algeria.

The question raised here is: were the social and cultural transformations lived by the Algerian society between 1990 and 2000 natural? Or they refer to sudden conditions and effects?

Keys words:

Social – cultural – transformation – Algeria 1990; 2000.

Résumé:

L'Algérie a vécu de nombreux évènements pendant toute une décennie (1990 et 2000), les différents facteurs politiques, économiques, sociales et culturels sont considérés comme les principaux facteurs de changement qui ont basculé la société algérienne vers des évènements inattendus.

Les moyens de mutation et transformation et transition de la société étaient nombreux, mais les issues possibles pour achever la crise et réparer le disfonctionnement n'étaient pas nombreux, on se demande alors – est ce-que les transformations sociales et culturels qu'a vécus la société Algérienne entre 1990 et 2000 étaient normales ? ou elle révèlent à des facteurs improvis ?

Mots clés:

Transformations – sociales – culturels – Algérie 1990; 2000.